شبكة رجال الأعمال
لتمويل النظام السوري
والتحايل على العقوبات الدولية
PRO JUSTICE
مع العدالة

شبكة رجال الأعمال

لتمويل النظام السوري
والتحايل على العقوبات الدولية

PRO JUSTICE
مع العدالة

منظمة «مع العدالة»

الطبعة الأولى ٢٠٢٠

حقوق الطبع محفوظة

مع العدالة:

منظمة غير ربحية تسعى إلى إحقاق مبدأ المساءلة ومنع الإفلات من العقاب لمجرمي الحرب ومنتهكي حقوق الإنسان في المجتمعات التي تعاني من حروب أهلية وكوارث طبيعية أو خرجت للتو منها، مع تركيز خاص على الشرق الأوسط وسوريا.

عنوان بريدي: Pro-justice, 8725 Ginger Snap Lane, San Diego, CA 92129

الولايات المتحدة الأمريكية

بريد إلكتروني: info@pro-justice.org

هاتف: +18588886410

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in any retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior "permission in writing "Pro justice

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من منظمة «مع العدالة».

فهرس الكتاب

مقدمةالفصل الأول:

كيف يتحايل النظام على العقوبات الدولية

أولاً: العقوبات الدولية المفروضة على النظام منذ عام ٢٠١١ ..... ١٨

١-. عقوبات الاتحاد الأوربي..... ١٨

٢. العقوبات الأمريكية..... ١٩

٣. عقوبات دولية أخرى..... ٢٣

ثانياً: تأثير العقوبات الدولية على الاقتصاد السوري..... ٢٤

ثالثاً: الآليات التي يلجأ إليها النظام للتحايل على العقوبات الدولية ٣٠

الفصل الثاني:

شبكة رجال الأعمال الذين ساعدوا النظام في ارتكاب انتهاكات بحق السوريين

رامي محمد مخلوف..... ٤٩

إيهاب محمد مخلوف..... ٥٣

خلدون عدنان مخلوف ٥٧

حسام أحمد قاطرجي..... ٦١

أيمن جابر..... ٦٧

فارس أحمد الشهابي..... ٧١

سامر فوز..... ٧٥

عامر زهير فوز..... ٨١

محمد صابر حمشو..... ٨٥

أمجد محمد دوبا..... ٨٧

سامر علي دوبا..... ٩١

محمد بهجت سليمان..... ٩٣

مازن سمير الترزي..... ٩٧
بشار محمد بشير كيوان..... ١٠٣
سليم محمد ديب دعبول..... ١٠٧
جورج حسواني..... ١١١
خضر علي طاهر..... ١١٥
نادر القلعي ١١٩
عادل أنور العلبي ١٢٥
بشر مازن الصبان..... ١٢٩
محمد السواح..... ١٣٥
PRO JUSTICE
مع العدالة
عمار الشريف..... ١٤١
طريف عبد الباسط الأخرس ١٤٣
عصام خير الله أنبوبا..... ١٤٥
محمد عامر الشويكي..... ١٤٩
محمد حسن عباس..... ١٥٣
مازن هاني مرتضى..... ١٥٥
سامر محمد الدبس..... ١٥٧
محمد سامر أفدار..... ١٥٩
وائل جمال عبدالكريم ١٦٣
محمد المرتضى محمد الدندشي ١٦٧
خالد حبوباتي ١٧١
سليمان محمود معروف..... ١٧٥
سمير أنيس حسن..... ١٧٩
وسيم أنور القطان..... ١٨٣
نزار جميل أسعد..... ١٨٧
محمد خالد بسام الزبيدي..... ١٩١
خالد ناصر قدور..... ١٩٥
ياسر عزيز عباس..... ١٩٩
علي وهيب مرعي..... ٢٠٣
فهد محمود درويش ٢٠٧
نبيل طعمة..... ٢١١

محمد أنس طلس ٢١٥
سليم جرجس ألتون ٢١٩
محمد لبيب الإخوان ٢٢٣
أنس بن محمد حسني سيفي ٢٢٧
هاشم أنور العقاد ٢٢٩
بديع برهان الدروبي ٢٣٣
عطية امطانيوس خوري ٢٣٥
صائب شفيق نحاس ٢٣٧
مهران أحمد خونده ٢٤١
محمد عصام محمد أنور شموط ٢٤٥
عدنان العلي ٢٤٩
محمد نذير أحمد جمال الدين ٢٥١
محمد خالد محجوب ٢٥٣
يعمر درويش الزوني ٢٥٧
محمد علي وحود ٢٥٩
كمي رئيف هلال ٢٦١
محمد رامي مرتيني ٢٦٣
محمد براء أحمد رشدي قاطرجي ٢٦٥
أحمد نبيل الكزبري ٢٧٣
بلال محمد النعال ٢٧٧
محمد عبدالقادر قبنض ٢٨٣
شخصيات أخرى ٢٨٦

مقدمة

بعد تسع سنوات من الثورة؛ تدخل سوريا مرحلة جديدة من الصراع، تزداد فيها حرب بشّار الأسد وحلفائه الروس والإيرانيين والميليشيات الطائفية في المنطقة شراسة وعنفا ودموية، فيما يتدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، ما يدفع بملايين السوريين إلى هوّة الفقر والجوع والحرمان.

وتواصل الليرة السورية انهيارها مع وصول سعر السوق السوداء إلى نحو ٣٠٠٠ ليرة سورية للدولار، ساحبة معها أكثر من ٩٠ في المائة من السوريين الذين لا يزالون يقبعون في مناطق النظام أو في المناطق الخارجة عنه تحت خط الفقر.

ويتحمّل النظام في الدرجة الأولى مسؤولية ما انتهت إليه الأمور في البلاد من الناحية الفعلية والأخلاقية، فسياسته التدميرية وقمعه وإصراره على التمسك بالحكم، إضافة إلى تاريخه الطويل في الفساد ونهب مقدّرات البلاد، وإطلاق المجال أمام حفنة من رجال العصابات الموالين الذين يتزيّون بزيّ رجال أعمال في استنزاف ما تبقى من مقدرات لضمان دفاعهم عنه ودعم بقائه فوق عرش من الجماجم.

ولكن النظام وأجهزته وجيشه وأجهزته الأمنية وميليشياته ليست وحدها المسؤولة عن عذاب السوريين وتشريدهم ومآسيهم؛ فلولا مساعدة رجال الأعمال من حاشية النظام الذين دعموا بقاءه واستمراريته، من خلال مدّه بالأموال واختلاق الطرق الملتوية لتجنب العقوبات الدولية عليه، لما أمكنه الصمود والاستمرار في جرائمه.

لقد نجح النظام في الالتفاف على العقوبات عبر حلفائه الروس والإيرانيين الذين استمروا في دعمه بالسلاح والذخيرة والوقود اللازم لتشغيل آلته العسكرية، ومن خلال الالتفاف عليها عبر رجال الأعمال المرتبطين به، والذين تمكنوا بشكل أو بآخر من تحريك أموالهم وأصولهم عبر شركات وهمية، وأخرى عابرة للحدود التفت على العقوبات الدولية، لضمان استمرار تدفق الأسلحة والنفط للنظام، وتسهيل تنقل رجال أعماله من دولة إلى أخرى بعيداً عن الدول التي منعت سفرهم إليها، وتخويل شخصيات هامشية بإنجاز أعمالهم وتأسيس شركات لهم بأسماء أخرى. ناهيك أن بعض رجال الأعمال هؤلاء اشتركوا مباشرة في قمع السوريين وقتلهم وتشريدهم،

وذلك من خلال تمويل ميليشيات خاصة بهم، وقيادتها بصورة مباشرة في بعض الأحيان.

لذلك، فإن أية محاسبة لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية في سوريا لا بدّ وأن تشمل هؤلاء الأفراد ومؤسّساتهم، باعتبارهم شركاء فعليين للنظام وأجهزته وميليشياته.

إننا في منظمة «مع العدالة»، وبسعينا الحثيث لتحقيق العدالة والمساءلة في سوريا ومنع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من الإفلات من العقاب؛ نرى لزاماً علينا أن نضع النقاط فوق الحروف، وأن نبيّن دور كلّ من اشترك في ارتكاب هذه الجرائم سواء من خلال الحرب المباشرة أو من خلال النهب والتجويع والحصار، وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبها النظام وأزلامه ممن يسمون أنفسهم زوراً رجال أعمال.

وبعد كتاب «القائمة السوداء: الانتهاكات التي ارتكبها أبرز قيادات النظام السوري وسبل جلبهم إلى العدالة»، الذي أصدرناه العام الماضي، وفصلنا فيه أنواع الجرائم التي ارتكبها مسؤولو النظام الأمنيون والعسكريون؛ يأتي هذا الكتاب كسجل للتضحيات التي سطرها السوريون لنيل حريتهم، ويوثق الانتهاكات التي وقعت في حقهم وسبل محاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات، حيث يلقي الفصل الأول الضوء على العقوبات الدولية المفروضة على النظام منذ عام ٢٠١١، وتأثيرها على اقتصاديات النظام، والآليات التي يلجأ إليها لتفادي تلك العقوبات، والفرص التي توفرها أدوات المحاسبة الدولية للحد من الجرائم الاقتصادية التي يرتكبها رجال الأعمال المرتبطين بالقصر الجمهوري.

ويمثل الفصل الثاني استكمالاً لجهود توثيق الجرائم المرتكبة ضد الشعب السوري، من خلال تقديم قائمة بأبرز رجال الأعمال الذين دعموا النظام وتورطوا بارتكاب انتهاكات ضد الشعب السوري، وما نتج عن ذلك من تبعات أدت إلى إدراجهم في قوائم العقوبات الدولية، حيث يوفر هذا الفصل تفاصيل يمكن أن تساعد في

تحديد مفاصل الشبكة الاقتصادية المحيطة بالنظام وسبل محاسبة أعضائها على جرائمهم.

إن الهدف الأسمى من هذا العمل هو التأكيد على أن الجرائم التي ارتكبها رموز النظام لا تسقط بالتقادم، وأن المساومات الدولية ومصالح القوى الفاعلة حول الشأن السوري لا يمكن أن تغير المبادئ التي قام عليها الحراك الوطني، والمتمثلة في نيل الحرية والكرامة ومحاسبة جميع من تورطوا في انتهاك حقوق السوريين.

وقد بذلنا جهداً كبيراً في جمع مادة هذا الكتاب الذي ننووي استكمال مادته بأعمال أخرى تشمل سائر فئات الجناة، من زعماء جماعات التطرف والإرهاب، وقادة الميلشيات الطائفية التي ارتكبت شتى أنواع الجرائم، والأنظمة الخارجية التي وقفت إلى جانب النظام وساهمت بآلتها العسكرية في سفك دماء السوريين وانتهاك جميع العهود والمواثيق الدولية والإنسانية بحقهم.

وإننا إذ نضع هذا الجهد بين أيدي السوريين والمجتمع الدولي بأسره؛ ليحدونا الأمل في تحقيق التعاون والتكامل مع سائر الجهود المخلصة لتحقيق المطالب المشروعة للشعب السوري وجلب جميع الجناة إلى العدالة وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

PRO JUSTICE
مع العدالة

الفصل الأول:
كيف يتحايل النظام على العقوبات الدولية

تُعرّفُ العقوبات الاقتصادية بأنها: «إجراء اقتصادي، يهدف إلى التأثير على إرادة دولة ما في ممارسة حقوقها، لحملها على احترام التزاماتها الدولية، تفرضها منظمات دولية أو دول، وتستهدف مصالح الدولة التجارية والصناعية والمالية، وهي إجراء قسري يطبق كإجراء عقابي لمواجهة الإخلال بالتزامات قانونية دولية، وتهدف إلى إصلاح سلوك الدولة العدواني»، وبالتالي فإن الهدف من العقوبات الاقتصادية هو دفع دولة ما لاحترام قواعد القانون الدولي.

وتلجأ الدول عادة إلى العقوبات الاقتصادية بسبب انخفاض كلفتها مقارنة باستخدام القوة العسكرية، غير أن الجدل مازال قائماً حول فعاليتها في الدفع باتجاه التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، حيث يثبت الواقع أن الغالبية العظمى من العقوبات الاقتصادية فشلت في تحقيق أهدافها، باستثناء حالات محدودة.

والأصل أن مهمة فرض العقوبات الاقتصادية تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن الدولي، إلا أنه يحق للدول والمنظمات فرضها في حال فشل المنظمة الدولية في القيام بوظيفتها، وهو ما حصل تجاه الأزمة السورية، حيث عجزت الأمم المتحدة عن فرض أي إجراء عقابي بحق النظام السوري، بسبب الاستخدام السيء لحق النقض من قبل روسيا والصين، الذي أدى إلى إسقاط كل المشاريع المقدمة إلى المنظمة الدولية.

وتتنوع أشكال العقوبات الاقتصادية، ما بين المقاطعة والحظر الاقتصاديين، ونظام القوائم السوداء والحصار البحري، وفي الحالة السورية فإن العقوبات المفروضة على سورية تمزج ما بين الأشكال الثلاثة الأولى باستثناء الحصار البحري.

فحظر تصدير الأسلحة إلى سورية وتجميد أرصدتها المالية وعرقلة صادراتها ووقف المساعدات والقروض والائتمانات عنها، ومنع دخول مسؤولي النظام أراضي الاتحاد الأوربي، هي مزيج من إجراءات الحظر والمقاطعة، علاوة على إدراج مجموعة من الأشخاص والكيانات في قوائم سوداء تخضع للعقوبات.

ومع أنه أريد للعقوبات المفروضة على سورية أن تكون ذكية لا تؤثر على حياة السكان المدنيين، إلا أن تزامنها مع حالة الحرب القائمة في البلاد أفقدها ذكاءها، ودمج آثارها الاقتصادية في الآثار الناجمة عن الأزمة بشكل عام.

ولذلك فمن الصعوبة بمكان فرز الآثار الاقتصادية للعقوبات المفروضة على النظام عن تلك الناجمة عن حالة الحرب والدمار القائمة في البلاد عموماً، والتي فاقت حدّ التصور أو التقدير.

كما فقدت العقوبات حالة ذكائها وانتقائيتها المطلوبة حين لم تتمكن من التأثير على نظام الأسد ومسؤوليه ولم تتمكن من إجباره على تغيير سلوكه، رغم تهويل نظام الأسد لآثار العقوبات، ومحاولته إلقاء اللوم عليها في كل ما لحق بسورية من دمار.

وفي تلك الأثناء نجح النظام في الالتفاف على العقوبات عبر حلفائه الروس والإيرانيين الذين استمروا في دعمه بالسلاح والذخيرة والوقود اللازم لتشغيل آلته العسكرية، حاله حال الأنظمة الاستبدادية الأخرى التي فشلت العقوبات الدولية في ردعها.

ويمكن ملاحظة عجز الدول التي فرضت العقوبات على النظام عن وضع خطة استباقية لمنعه من الالتفاف عليها عبر رجال الأعمال المرتبطين به، والذين تمكنوا بشكل أو بآخر من تحريك أموالهم وأصولهم، من خلال تأسيس شركات وهمية، وأخرى عابرة للحدود التفّت على العقوبات الدولية، لضمان استمرار تدفق الأسلحة والنفط للنظام، وتسهيل تنقل رجال أعماله من دولة إلى أخرى بعيداً عن الدول التي منعت سفرهم إليها، وتخويل شخصيات هامشية بإنجاز أعمالهم وتأسيس شركات لهم بأسماء أخرى.

وعلى الرغم من أن الحد من التسلح يجب أن يحرم الأنظمة والجماعات الخارجة على القانون من وصول الأسلحة إليها، إلا أن هذا الهدف ما يزال بعيد المنال في سوريا.

وبالعودة إلى العوامل الخمسة لفشل حظر الأسلحة التي حددها «لوبيز» و «كوترايت»[1] نجد أن ثلاثة منها على الأقل متوافرة في الحالة السورية، فالعقوبات المفروضة على سورية لم تصدر عن مجلس الأمن، ولذلك لم يتم فرضها بالقوة الكافية، كما أنها لم تلزم سوى البلدان المصدرة لها دون غيرها، مما جعل التحايل عليها أمراً ميسوراً بالنسبة للنظام.

ويمكن تفصيل أهم العقوبات المفروضة على سوريا من قبل دول عربية وأوربية وأمريكية، ودولية أخرى منذ عام ٢٠١١ فيما يلي:

(١) العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية، قردوح رضا، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة العقيد لخضر، كلية الحقوق، الجزائر، ص 145.

أولاً: العقوبات الدولية المفروضة على النظام منذ عام ٢٠١١

1-. عقوبات الاتحاد الأوربي

في نيسان/إبريل ٢٠١١ أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ إزاء الوضع في سورية، وإقدام النظام على نشر قوات عسكرية وأمنية في عدد من المدن، وأدان القمع العنيف للاحتجاجات السلمية والاعتقالات التعسفية، واستخدام الذخيرة الحية في مواجهتها.

ونظراً لخطورة الموقف، فقد دعا المجلس إلى فرض تدابير تقييدية ضد النظام ورجالاته المسؤولين عن قمع المدنيين.

وفي ٩ أيار/مايو من العام نفسه؛ تبنى الاتحاد مجموعة من التدابير التقييدية التي تضمنت فرض حظر على الأسلحة ومعدات القمع الداخلي، وفرضت قيوداً على دخول رموز النظام إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تجميد الأموال والموارد الاقتصادية لبعض الأشخاص والكيانات المسؤولة عن قمع الاحتجاجات.

وأبقى الباب مفتوحاً أمام إمكانية تعديل القائمة بالنظر إلى الوضع السياسي الخطير في سوريا.

وتضمنت قائمة الأشخاص التي فرضت عقوبات بحقهم؛ ١٣ مسؤولاً كان من بينهم ماهر الأسد وعلي مملوك.

ونظراً لاستمرار قمع المدنيين، فقد ألغى الاتحاد القرار السابق، وأصدر قراراً أوسع في مطلع كانون الأول ٢٠١١، تضمن – إضافة لما سبق – فرض عقوبات وتدابير إضافية شملت قطاع النفط والغاز والمنتجات البترولية، وعقوبات أخرى على المصرف المركزي السوري، وقطاع البنوك، وقطاع الكهرباء.

كما عدل المجلس قائمة الأشخاص والكيانات التي شملتهم العقوبات، فأصدر قائمة من ٨٦ شخصية عسكرية وأمنية على رأسهم بشار الأسد وشقيقه ماهر ورؤساء الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى مجموعة من رجال الأعمال المحسوبين على النظام،

وعلى رأسهم رامي مخلوف ابن خال الرئيس السوري، بالإضافة إلى ٣٠ كياناً على رأسها الإدارات الأمنية التابعة للنظام، ومجموعة من الكيانات الاقتصادية والمالية المحسوبة عليه، سواء تلك المملوكة للدولة كالبنك التجاري والعقاري السوريين، او تلك المملوكة لمقربين منه مثل «شام القابضة» المملوكة لابن خال الرئيس رامي مخلوف، وشركات أخرى بعضها مملوك للدولة وبعضها مشترك مثل «سيرياتل» وبعضها الآخر ملكية خاصة.

وفي ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢ شدد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي العقوبات على سورية، حيث تمت إضافة ٢٢ شخصية وثمان مؤسسات إلى القائمة السوداء.

وفي ٢٧ شباط قرر الاتحاد حظر المتاجرة بالذهب من المعادن النفيسة مع مؤسسات الدولة، كما حظر رحلات الشحن الجوي من سورية، وأضاف المصرف المركزي السوري إلى قوائمه السوداء.

وفي الرابع من آذار الماضي أضاف الاتحاد سبع وزراء إلى قوائمه السوداء، وبذلك أصبح عدد المسؤولين في النظام السوري المشمولين بالعقوبات ٢٧٧ شخصاً و٧٢ كياناً، تشمل منع هؤلاء الأشخاص من دخول أراضي الاتحاد الأوروبي وتجميد أرصدتهم في البنوك الأوروبية بسبب مسؤوليتهم عن ممارسة القمع ضدّ المدنيين في سورية.

2. العقوبات الأمريكية

تخضع سورية لعقوبات أمريكية قديمة تعود إلى فترة الثمانينات، ومع أن السوريين يتذكرون الحصار الاقتصادي الأمريكي الذي تعرضت له سورية خلال تلك الحقبة، إلا أن قلة منهم يعلمون أن تلك العقوبات مازالت سارية حتى اليوم، وربما تنحصر هذه القلة في أصحاب الشأن والباحثين في المجال الاقتصادي أو القانون الدولي.

والسبب في عدم اكتراث السوريين بتلك العقوبات هو محدودية تأثيرها، مقارنة بالكم الهائل من الفساد والرشوة والسرقة والنهب الذي استشرى في كل مفاصل الدولة لاحقاً، بعد أن أحكم حافظ الأسد قبضته الأمنية على البلاد عقب أحداث

الثمانينات، التي اتخذها ذريعة لكم الأفواه، بالإضافة إلى عجز تلك العقوبات وما شابهها عن تغيير سلوك النظام.

وفي عام ٢٠٠٤؛ تجدد برنامج العقوبات الأمريكية على سورية بسبب استمرار وجود الجيش السوري في لبنان، ومن ثم مقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، ودعم الإرهاب في العراق.

غير أن دائرة العقوبات الأمريكية توسعت بصورة كبيرة عام ٢٠١١، وذلك رداً على ممارسة النظام العنف وانتهاكات حقوق الإنسان إثر انطلاق الثورة السورية، حيث عمدت الولايات المتحدة إلى إدراج عدد من الشركات في لائحة سوداء يمنع على الأمريكيين التعامل معها، وأضافت عدداً من المسؤولين السوريين إلى قائمة المسؤولين الذين جَمّدت أرصدتهم، ومنعتهم من السفر إلى الولايات المتحدة.

وفي ٢٩ نيسان/إبريل ٢٠١١ أصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما الأمر التنفيذي (١٣٥٧٢)، والمتضمن حجز ممتلكات ماهر الأسد شقيق الرئيس السوري وعلي مملوك وعاطف نجيب رئيس فرع الأمن السياسي في محافظة درعا، وذلك رداً على الانتهاكات المتمثلة في القمع العنيف للشعب والاعتقالات التعسفية للمتظاهرين السلميين على أيدي الشرطة والأمن.

كما شملت القائمة كلاً من المسؤولين في إدارة المخابرات العامة وفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وكُلفت وزارة الخزانة الأمريكية بإدراج اسم أي شخص أو كيان تراه متورطاً في ذلك بالتشاور مع وزارة الخارجية، وتضمنت العقوبات حظر تقديم أية مساعدة مالية أو ائتمانية أو تقديم أي دعم تكنولوجي للنظام.

وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١١ أضافت واشنطن بشار الأسد ونائبه فاروق الشرع ورئيس الوزراء ووزيري الداخلية والدفاع ومدير المخابرات العسكرية ورئيس شعبة الأمن السياسي إلى قائمة العقوبات.

وفي العاشر من آب ٢٠١١ وسعت وزارة الخزانة نطاق العقوبات ضد حكومة الأسد، حيث أضافت المصرف التجاري السوري الذي تملكه الدولة، والمصرف التجاري السوري-اللبناني التابع له في بيروت إلى قائمة سوداء تضم شركات تم تجميد أصولها، كما شملت عقوبات الخزانة الأمريكية شركة «سيريتل» للهاتف المحمول.

وفي ١٧ آب من العام نفسه فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة شملت تجميد سائر أصول النظام الموجودة في الولايات المتحدة أو الخاضعة للاختصاص القضائي للولايات المتحدة، ومنعت الأمريكيين من القيام باستثمارات جديدة أو تقديم خدمات لسورية، كما حظرت استيراد المنتجات النفطية السورية، وأضافت شركات أخرى إلى القائمة السوداء منها شركة تسويق النفط السورية «سيترول» والشركة السورية للنفط.

وفي مطلع كانون الأول ٢٠١١؛ أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية اسم محمد مخلوف خال الرئيس الأسد وأوس أصلان الذي وصفته بانه لواء في الجيش السوري على قائمتها السوداء، بالإضافة إلى مؤسسة الإسكان العسكرية باعتبارها شركة تسيطر عليها الحكومة السورية وتمول النظام، والمصرف العقاري الذي يدير عمليات اقتراض للحكومة، وفي شباط ٢٠١٢ أغلقت سفارتها في دمشق.

وفي تشرين الثاني ٢٠١٨ فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على كيانات في القطاعين العام والخاص الروسي والإيراني لمشاركتهم في شراء النفط الإيراني لصالح النظام السوري، حيث وصلت مئات الملايين من الدولارات من أثمان النفط لحزب الله اللبناني، وحماس، وفيلق القدس.

وفي ٢٥ آذار من العام نفسه، أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية تنبيهاً لجميع الأطراف المشاركة في شحن البترول إلى الحكومة السورية، ومالكي السفن وشركات الشحن والمديرين والمشغلين وشركات التأمين من مخاطر الوقوع في إطار العقوبات الأمريكية، وأشارت إلى تورّط دول مثل إيران وروسيا في تزويد الحكومة السورية بالنفط، وذلك في تجديدٍ لالتزام الولايات المتحدة بعزل النظام السوري وأنصاره عن النظام المالي

والتجاري العالمي جراء الانتهاكات التي يرتكبها ضد الشعب السوري، بغض النظر عن جنسية الفاعلين.

وتضمن الملحق قائمة غير نهائية بأسماء السفن التي سلمت النفط إلى سورية، أو التي تعمل في عمليات نقل النفط من سفينة إلى أخرى، أو التي صدّرت النفط السوري منذ عام ٢٠١٦، وبعض هذه الشحنات والحوالات شملت نفطاً إيراني الأصل أو المنشأ.

وهددت الولايات المتحدة بأنها سوف تستهدف بشدة أي شخص يقدم الدعم للنظام، عن طريق تسهيل الصادرات إلى أو استيرادها من الحكومة السورية، بما في ذلك الكيانات المملوكة للحكومة، ما لم يكن هذا التصدير أو الاستيراد معفياً أو مصرحاً به.

كما أشار التقرير إلى ممارسة خدع في الشحن من قبل العاملين بشحن النفط السوري، حيث يقومون بالتعتيم على وجهة متلقي الشحنات النفطية في البحر الأبيض المتوسط والمتوجهة في النهاية إلى سورية.

وأدرج التقرير أمثلة على تكتيكات التشويش المستخدمة لذلك الغرض، مثل تزوير مستندات الشحن، وشهادات المنشأ والفواتير وقوائم التعبئة وإثبات التأمين، وآليات أخرى تهدف إلى حجب وجهة الشحنات البترولية، من ضمنها شحن الحمولة النفطية من سفينة راسية في عرض البحر المتوسط بدلاً من الميناء، عبر سفنٍ أخرى، وذلك لإخفاء وجهة نقل البضائع، أو تعطيل نظام التعرف التلقائي، الذي ينقل هوية السفينة عبر موجات الراديو، حيث تعمد السفن التي تنقل النفط إلى سورية إلى تعطيل نظام التعريف التلقائي لإخفاء تحركاتها، أو تغيير اسم السفينة التي تشارك في أنشطة غير مشروعة في محاولة للتشويش على أنشطتها السابقة غير المشروعة.

٣. عقوبات دولية أخرى

في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١١ تبنت جامعة الدول العربية عقوبات ضد سورية، تضمنت منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية، وتجميد أرصدتهم وأرصدة الحكومة السورية، ووقف التعامل مع البنك التجاري والمصرف المركزي السوريين، ووقف التبادلات التجارية مع الحكومة السورية باستثناء تلك التي تؤثر على الشعب، وتجميد الاستثمارات العربية في سورية.

وفي ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١١ أعلنت تركيا مجموعة من العقوبات ضد النظام السوري تضمنت تعليق عمل مجلس التعاون الاستراتيجي مع سورية، كما فرضت حظر على سفر المسؤولين السوريين ورجال الأعمال المقربين من النظام وتجميد أرصدتهم، وأوقفت بيع وتوريد جميع أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الجيش السوري، كما منعت المركبات السورية من استخدام الأجواء والمياه الإقليمية التركيين، وأوقفت سائر أشكال التعاون مع المصرف المركزي والتجاري السوري، وجمدت الأصول المالية للحكومة السورية في تركيا، وجمدت العلاقات الائتمانية مع الحكومة السورية، و الاستثمارات التركية في سورية أيضاً.

وبادرت سويسرا من طرفها إلى الإعلان عن إجراءات مماثلة طالت شخصيات وكيانات سورية، وشملت تجميد أموال، وحظر تعاملات مالية، ومنع المشمولين بالعقوبات من دخولها، وحظر بناء محطات توليد الكهرباء، وتوريد أجهزة الاتصالات والإنترنت، وتصدير المعادن الثمينة والمجوهرات، بالإضافة إلى منع طائرات شركة الطيران العربية السورية من الإقلاع أو الهبوط في المطارات السويسرية.

وكذلك فعلت كندا التي أوقفت العمل بكافة اتفاقيات التعاون الثنائي بين البلدين.

وأعلنت اليابان تجميد الأصول المالية للحكومة السورية ومنع الرحلات الجوية بين البلدين، وأوقفت منح تأشيرات دخول المتورطين في قمع الشعب السوري.

وفي عام ٢٠١٢ تبنت أستراليا عقوبات ضد النظام السوري، حظرت بموجبها التبادل التجاري في قطاعات النفط والخدمات المالية والاتصالات والمعادن، كما حظرت توريد الأسلحة، بالإضافة إلى منع سفر المسؤولين السوريين إليها.

ثانياً: تأثير العقوبات الدولية على الاقتصاد السوري

أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقريره السنوي حول الاحتياجات الإنسانية بسورية في مطلع آذار ٢٠١٩، مؤكداً وجود نحو ١١,٧ مليون شخص في سورية بحاجة إلى أشكال متنوعة من المساعدات الإنسانية، بينهم ٦,٢ مليون شخص نازحين داخلياً، منهم ١,٦ نازح متنقل غير مستقر.

وأضاف التقرير أن نصف العدد المقدر من النساء، ونحو ٥ ملايين طفل دون الأربع سنوات، و أن ٢٥٪ من المشردين داخلياً هم من النساء في سن الإنجاب، و٤٪ من النساء الحوامل، وتحدث التقرير عن ١,٣ مليون معاق، ونصف مليون كهل.

وأكد التقرير أن ثلث سكان سورية يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مع جيوب حادة وسوء تغذية مزمن في بعض المناطق، بالإضافة إلى تفشي الحصبة الدموية الحادة والإسهال وحمى التيفوئيد والليشمانيا، وأن مدرسة واحدة على الأقل من بين كل ثلاث مدارس باتت تالفة أو مدمرة.

وأشار التقرير إلى أن الفقر أصبح أشد سوءاً عما كانت عليه الحال عام ٢٠١٥، والذي بلغ حينها نحو ٨٣٪ من السوريين الذين باتوا تحت مستوى خط الفقر، حيث تكلف الحصة الغذائية الشهرية مع المواد الغذائية الأساسية ما بين ٥٠-٨٠٪ من الراتب الشهري مما يدل على وجود «فقراء عاملين» في سورية.

ونوّه التقرير إلى تبنّي السّكان استراتيجيات مواجهةٍ منخفضة بسبب فقدان أو عدم وجود سبل عيش مستدامة، تظافرت مع النزوح المطوّل، وانقطاع الأمطار، ونفاذ المدّخرات، ما أدى إلى مستوياتٍ مزمنةٍ من الحرمان وساهم في تبنّي المواطنين استراتيجيات مواجهة مؤذية مثل خفض استهلاك الغذاء أو تأجيل وتأخير طلب

الرعاية الطبية اللازمة، والتقتير في لوازم النظافة. وتزامن ذلك التدهور مع استمرار ممارسات ضارة كعمل الأطفال، والزواج المبكر، وغيرها.

كما أورد التقرير نسباً محددة لمعدل الحاجة الحادة للغذاء، والتي تؤشر إلى نسبة انعدام الأمن الغذائي في مختلف المحافظات السورية، وذلك على النحو التالي:

- حلب، حيث يقيم ٢,٥٤ مليون نسمة، يوجد نحو ١,١ مليون شخص بحاجة شديدة للغذاء، أي بمعدل ٤٠٪.

- ريف دمشق، فهنالك حوالي ٠,٩٨ مليون شخص بحاجة شديدة من أصل ٢,٠٥ مليون نسمة، أي بنسبة ٤٨٪.

- إدلب التي يوجد فيها نحو ٠,٩١ مليون شخص بحاجة شديدة من أصل ١,٦٣ مليون نسمة، أي بنسبة ٥٦٪.

- درعا ٠,٦٨ مليون، منهم ٠,٤٣ مليون بحاجة شديدة، أي بنسبة ٦٣٪.

- حمص ٠,٦٧ مليون، منهم ٠,٢٠ مليون بحاجة شديدة، أي بنسبة ٢٩٪.

- الحسكة ٠,٦٤ مليون، منهم ٠,١٣ مليون بحاجة شديدة، أي بنسبة ١٩٪.

- حماة ٠,٥٨ مليون، منهم ٠,٠٤ مليون بحاجة شديدة، أي بنسبة ٧٪.

- دير الزور ٠,٥٤ مليون، منهم ٠,٥١ مليون بحاجة شديدة، أي بنسبة ٩٦٪.

- السويداء ٠,٢١ مليون، منهم ٠,٠٧ مليون بحاجة شديدة، أي بنسبة ٣٤٪.

- القنيطرة ٠,٠٧ مليون، منهم ٠,٠٣ مليون بحاجة شديدة، أي بنسبة ٤٥٪.

وفي مطلع نيسان/إبريل/إبريل ٢٠١٩؛ أصدرت منظمة الفاو تقريرها العالمي عن أزمات الغذاء، والذي صنفت فيه سورية ضمن قائمة الطوارئ الإنسانية في مستوى واحد إلى جانب اليمن والكونغو الديمقراطية، حيث تعاني من مستوياتٍ عالية من

سوء التغذية الحاد والمزمن، مما يهدد صحة الأطفال الصغار والنساء على وجه الخصوص.

وتوقعت أن تبقى سورية خلال عام ٢٠١٩ ضمن أشد الأزمات الغذائية في العالم، حيث تواجه شرائح كبيرة فيها خطر الوقوع في مستوى الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي الحادّ، وتوقعت أن يزداد عدد النازحين واللاجئين والمهاجرين، وأرجعت السبب إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي الصراع/انعدام الأمن، والصدمات المناخية، بالإضافة إلى الصدمات الاقتصادية.

وقدرت المنظمة عدد السوريين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى عمل عاجل بنحو ٦,٥ مليون شخص، بالإضافة إلى ٢,٥ مليون آخرين مهددون بانعدام الأمن الغذائي، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية سبع أضعاف متوسط السنوات الخمس السابقة للأزمة، وارتفعت البطالة إلى ٥٥٪.

وقدرت عدد النازحين داخلياً خلال عام ٢٠١٨ بنحو ٦,٢ مليون نازح، بما في ذلك ١,٣ مليون شخص تم تشريدهم في الفترة ما بين كانون الأول وحزيران ٢٠١٨،[١] في حين قدرت عدد اللاجئين المسجلين في الدول المجاورة ومصر بأكثر من ٥,٦ مليون شخص، عدا عن اللاجئين غير المسجلين والمهاجرين إلى أوروبا. وقدرت عدد السوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة ٨٣٪ مقابل ٢٨٪ في عام ٢٠١٠.

وتجاوز معدل الفقر بين اللاجئين السوريين في الدول المجاورة نسبة ٦٠٪، في حين وُلِدَ مليون طفل خلال الأزمة، ويعاني هؤلاء من سوء التغذية بنسبة تنخفض بنحو خمسة بالمائة عن المستويات العالمية لسوء التغذية.

أما على صعيد خسائر النظام؛ فقد شهد قطاع السياحة تراجعاً كبيراً، حيث زار سورية نحو يقارب ٧,٥ مليون سائح عام ٢٠١٠ أنفقوا حوالي سبع مليارات دولار، لكن الحركة أصيبت بشلل كامل منذ بداية الأزمة، ما أفقد سورية نحو حوالي

(١) راجع التقرير على موقع الفاو: http://www.fao.org/resilience/resources/resources-de-tail/en/c/1157035/

خمسين مليار دولار منذ عام ٢٠١١، يضاف إلى ذلك تدمير العديد من المنشآت السياحية جراء القصف الهمجي الذي استهدف القطاعات الصحية والخدمية والسياحية والاقتصادية دون تمييز.[١]

وبلغت خسائر القطاع الصناعي في سورية عام ٢٠١٤ حوالي ٢٠٠ مليار ليرة سورية من أضرار مباشرة وأخرى غير مباشرة.

وفي عام ٢٠١٦ قدر وزير الصناعة السوري حجم الخسائر بـ ١٠٠٠ مليار ليرة سورية مناصفة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وفي عام ٢٠١٧ كشف وزير الصناعة أحمد الحمو أن قيمة الخسائر التي لحقت بقطاع الصناعة السورية بلغت ٤,٥ مليار دولار منذ بدء الأزمة في البلاد.

وفي عام ٢٠١٨ أكد وزير الصناعة السوري أن خسائر القطاع الصناعي في سورية تجاوزت ملياري دولار أمريكي.[٢]

ويعتبر قطاع النفط من القطاعات الأكثر تضرراً من العقوبات المفروضة على النظام، حيث تسلم حزب الاتحاد الديمقراطي السيطرة على حقول نفط رميلان عام ٢٠١٣، والتي كانت حتى عام ٢٠١١ تنتج قرابة مائة ألف برميل يومياً، إلا أن مستوى الإنتاج انخفض ليصل إلى ٢٤ ألف برميل يومياً عام ٢٠١٦،[٣] وتراجع عدد الموظفين من ٥٧٠٠ موظف عام ٢٠١١ إلى ٣٤٠٠ موظف فقط يستلمون رواتبهم بشكل شهري من وزارة النفط التابعة للحكومة السورية.[٤]

ويعزى هذا التراجع إلى عدم القدرة على تنمية وتطوير الحقول بعد مغادرة الشركات الأجنبية العاملة، وحظر بيع وتوريد وتحويل المعدات الرئيسة والتكنولوجيا

---

(١) راجع: وزير سوري: البلاد خسرت ٥٠ مليار دولار ، موقع سبوتنيك الروسي، https://bit.ly/2r0rTPZ

(٢) المرجع السابق.

(٣) راجع تراجع إنتاج شركة رميلان النفطية في كوردستان سوريا، https://www.rudaw.net/arabic/kurdistan/070520169

(٤) المرجع السابق.

المستخدمة في صناعة النفط، بسبب العقوبات الاقتصادية التي تقف حائلاً أمام إمكانية استثمار الحقول التي تمت استعادة السيطرة عليها من تنظيم «داعش» عام ٢٠١٩، فعلى الرغم من سيطرة النظام على بعض حقول النفط في الرقة ودير الزور، إلا إن إنتاجها النفطي مازال في حدوده الدنيا.

ويمكن القول إن معدل تأثير العقوبات الدولية على قطاع النفط والغاز تفوّق على مقابله من تأثير الأزمة، فلم يتمكن النظام من إعادة تصدير شحنات النفط والغاز المستخرجة من الحقول التي بقيت تحت سيطرته أو سيطرة حلفائه من ميليشيا حزب الاتحاد الديمقراطي، ولا تلك التي آلت إليه عبر سماسرته من الحقول التي كانت تقع تحت سيطرة داعش، وكان يكتفي بما يمكنه تكريره عبر مصفاتي حمص وبانياس المتهالكتين بفعل العقوبات، وترك الباقي لتتم تصفيته بمصافٍ بدائية في الحسكة ودير الزور، أو بيعه بطرق غير مشروعة.

وكانت عوائد تصدير النفط الخام تشكل مصدراً هاماً في تمويل مستوردات القطاعين العام والخاص وفي ضمان استقرار سعر صرف الليرة السورية، حيث شكل تصدير النفط ومشتقاته ٣٥٪ من عوائد القطع الأجنبي ومول ٣٠٪ من موازنة الدولة، وجاءت العقوبات الاقتصادية لتخرج هذا القطاع عن الخدمة، وانهيار سعر صرف الليرة السورية بمقدار النصف عام ٢٠١٢، وعزز ذلك توجه السوريين وخصوصاً التجار إلى تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية وخصوصاً الدولار الأمريكي.

وفي نيسان/إبريل ٢٠١٩، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عدم تمديد إعفاء بعض الدول من العقوبات على شراء النفط الإيراني، الذي بدا تأثيره واضحاً في الشارع السوري من خلال طوابير السيارات التي اصطفت أمام محطات الوقود، المرهقة أصلاً منذ تصويت مجلس النواب الأمريكي على تفعيل قانون حماية المدنيين أو ما بات يعرف بقانون قيصر «سيزر»، الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار وخاصة أسعار الوقود، وجعل الحصول على أسطوانة غاز منزلي إنجازاً مهماً.

غير أنه قبل هذين الأمرين لم يكن للعقوبات الاقتصادية تأثير واضح متميز عن تأثير الأزمة التي تعصف بالبلاد منذ ثمان سنوات، حيث أنه من الصعوبة بمكان معرفة حجم تأثير العقوبات الدولية بمفردها، وذلك لتداخلها في بعض الجوانب بحيث يمكن أن يطغى تأثير الأزمة على العقوبات.

وكانت وزارة النفط السورية قد توقعت (عام ٢٠١٧) أن يصل الإنتاج إلى ٢٢١ ألف برميل يومياً عام ٢٠١٩، وأن يصل إنتاج الغاز إلى ١٦,٦ مليون متر مكعب،[١] إلا أن هذه التوقعات ذهبت أدراج الرياح، بحيث أصبح عام ٢٠١٩ الأصعب في تأمين الوقود منذ انطلاق الثورة، وبين هذين التقديرين تكمن أسباب تراجع إنتاج الوقود، التي تتركز في سببين رئيسين، هما: الأزمة الممتدة منذ ثماني سنوات والعقوبات الاقتصادية التي تجاوز عمرها السبع سنوات أيضاً.

وعلى الرغم من استمرار الأزمة للعام التاسع على التوالي، وشمولها كافة القطاعات الوطنية السورية، إلا أن الآلة العسكرية للنظام الأسد لم تتضرر بالقدر نفسه، إذ استمرت الإمدادات اللازمة من الأسلحة والذخيرة وقطع الغيار في تدفقها لتمكين قوات النظام من استهداف مئات القرى والمدن والبلدات ونشر الدمار والرعب على امتداد التراب السوري.

واستمرت مصانع النظام في إنتاج ما يلزمه من أدوات القتل التي تأتي في مقدمتها البراميل المتفجرة عشوائية التوجيه، والصواريخ والقذائف العنقودية، والأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً، وساهمت كل من روسيا وإيران في توفير سائر أدوات القتل للأسد وزودته بالوقود اللازم لتشغيل آلته العسكرية من طائرات وعربات ومدافع، إما مباشرة عبر الشحنات البحرية والجوية أو عبر شبكة عملائه من رجال الأعمال السوريين والأجانب الذين استغلوا ذلك للإثراء على حساب دماء السوريين.

(١) راجع "تقارير صادمة هذا ما تنتجه سوريا اليوم من الغاز والنفط"، قناة العالم،
https://www.alalamtv.net/news/1968248/تقارير-صادمة-هذا-ما-تنتجه-سوريا-اليوم-من-الغاز-والنفط

ثالثاً: الآليات التي يلجأ إليها النظام للتحايل على العقوبات الدولية

يعتبر النفط قطاعاً استراتيجياً في سورية، كونه ساهم على مدى عقدين من الزمن في تشكيل خمس الناتج المحلي بصورة مباشرة،[١] فضلًا عن مساهمته غير المباشرة في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وكان إنتاج سورية من النفط قد بلغ عام ٢٠١٠ قرابة ٣٨٦ ألف برميل يومياً، أنتجت الشركات الوطنية ٥٢٪ منه، وسُلم أكثر من نصفه لمصفاتي حمص وبانياس، وتم تصدير الباقي، في حين بلغ إنتاج الغاز ٢٧مليون متر مكعب يومياً، سلم كله لمعامل الغاز، وذلك حسب بيانات وزارة النفط والثروة المعدنية السورية.[٢]

وعلى إثر اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا عام ٢٠١١؛ بدأ إنتاج النفط بالتراجع إلى أن وصل عام٢٠١٥ إلى ما دون عشرين ألف برميل يومياً، بخسائر قدرت بنحو ٢٧ مليار دولار في نفس العام.

وكان قطاع النفط من أوائل القطاعات التي بدأت تتأثر سلباً مع انطلاق الثورة السورية، إذ دفع تحريك أرتال الدبابات لقمع المدن الثائرة بالثوار إلى بذل محاولات محدودةٍ لتخريب خطوط إمداد النفط المتجهة من المنابع إلى المصافي، في خطوةٍ لإجبار النظام على وقف اقتحامه للمدن بالعربات العسكرية.

ومع اتساع رقعة المظاهرات الذي تناسب طرداً مع ازدياد القمع واقتحام المدن، بدأت عمليات نقل النفط بالصهاريج تتضرر أيضاً، الأمر الذي دفع النظام إلى تحويل جلّ إنتاجه من النفط لتشغيل آلته العسكرية، وتقليل حصص الاستهلاك المحلي للمواطنين، فبدأت تظهر طوابير السيارات والمواطنين على محطات الوقود.

---

(١)أثر العقوبات الاقتصادية في قطاع النفط السوري، إبراهيم خليل عثمان، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة دمشق ٢٠١٥.

(٢) https://arabic.arabianbusiness.com/business/energy/2011/jan/25/49837

وأدى خروج حلب وأجزاء كبيرة من ريفي حلب وإدلب عن سيطرة النظام منتصف عام ٢٠١٢، إلى تقليص موارد النظام الذي تلقى ضربة قاصمة جراء خروج آبار نفطٍ كثيرة عن العمل في دير الزور، الأمر الذي دفع النظام إلى تسليم مهام حماية وحراسة منشآته النفطية في رميلان لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، مقابل ٤٠٪ من النفط للحزب، ومن ثم التخلي عن إدارة نفط رميلان إنتاجاً وبيعاً للحزب.

ولم تكد فصائل المعارضة والجيش الحر تسيطر على حقول النفط في دير الزور والشدادي، حتى داهمها تنظيم «داعش» منتصف عام ٢٠١٤، وسيطر على أبار النفط فيها، وبذلك باتت حقول النفط والغاز في غالبيتها العظمى تحت سيطرة تنظيم «داعش» أو تحت حماية وحدات حماية الشعب الكردية.

وعلى الرغم من خروج منابع النفط والغاز ومنشآتهما عن سيطرة النظام، إلا أن موارده من الطاقة بقيت كافية لتشغيل آلته العسكرية ومنشآته الحيوية، وذلك نتيجة استمرار موظفي حقول نفط رميلان في أعمالهم وقبض رواتبهم من حكومة النظام رغم تبعيتهم لحزب الاتحاد الديمقراطي، كما استمرت عبوات الغاز المنتجة في معمل السويدية بالتدفق إلى كافة أرجاء محافظة الحسكة.

وكذلك الحال بالنسبة للآبار الخاضعة لتنظيم «داعش»، حيث بقي موظفو «السورية للنفط» في مواقع عملهم، واستمروا في تقاضي رواتبهم من حكومة النظام عبر مكاتب الحوالات، ما ضمن تدفقات الغاز نحو محطات النظام، واستمرار قوافل الصهاريج في نقل النفط من منابعه إلى المصافي الواقعة تحت سيطرة النظام، وذلك من خلال وسطاء تولوا مهمة نقل إمدادات النفط.

وكانت صحيفة «غارديان» البريطانية (٢٠١٣/٥/١٩) قد تحدثت عن إبرام النظام صفقات مع جبهة النصرة في دير الزور «للسماح بنقل النفط الخام عبر الخطوط الأمامية إلى ساحل البحر المتوسط»، مؤكدة أن: «النظام السوري نفسه يدفع أكثر من ١٥٠ مليون ليرة سورية شهرياً إلى جبهة النصرة لضمان استمرار ضخ النفط عبر

خطي أنابيب النفط الرئيسيين الواصلين إلى بانياس واللاذقية» وعن طريق وسطاء موثوقين من الجانبين.

وفي منتصف ٢٠١٤ تحدثت التسريبات عن عقد صفقةٍ بين تنظيم داعش في الرقة والنظام السوري، تتضمن حماية التنظيم لحقل «تويناں» قرب الطبقة وتأمين وصول المواد الخام إلى مصافي النظام، مقابل قيام النظام بتأمين الصيانة والمهندسين لإدارتها، وتم الاتفاق على تقاسم الأرباح بنسبة ٦٠٪ للنظام و٤٠٪ للتنظيم، وتضمنت الصفقة اتفاقاً على استمرار تزويد محطات النظام بالغاز لتوليد الطاقة الكهربائية.

وفي الأول من كانون الأول ٢٠١٥ قالت سوسن شبلي نائبة المتحدث باسم الخارجية الألمانية أن لدى بلادها وثائق تثبت شراء النظام السوري للكمية الكبرى من نفط تنظيم «داعش»، وأظهرت وثائق كشفتها القوات الأمريكية عام ٢٠١٦ أن تنظيم «داعش» يجني ٤٠ مليون دولار شهرياً من مبيعات النفط السرّية للنظام السوري، ونشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» رسالة (يعود تاريخها إلى ١١شباط ٢٠١٥) مرسلة من وزارة الخزانة في «التنظيم» إلى مكتب أبو سياف المسؤول عن النفط، و تتضمن طلباً «بتأسيس علاقات استثمارية مع رجال أعمال مرتبطين بنظام بشار الأسد»، مشيرة إلى وجود اتفاقات تتيح للنظام تمرير شاحنات واستخدام خطوط إمداد برية من حقول نفطية إلى مواقع أخرى تابعة للنظام لكنها تمر عبر الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم.

وفي تموز٢٠١٧ كشف خبير اقتصادي سوري مقرب من النظام لوكالة «آكي» الإيطالية أن مصافي النظام تقوم بتصفية نفط يرد عبر وسطاء من تنظيم «داعش» ومن الأكراد، ويقتطع النظام نسبة متفق عليها، ثم يعيد تسليم الكميات المعالجة المُصَفّاة إلى التنظيم والأكراد من جديد، وذلك في عملية مستمرة منذ عام، وأضاف المصدر ان الأكراد يقومون ببيع حصتهم لإيران وروسيا عبر وسطاء روس.

وكشف الخبير أن النظام السوري مازال هو المسؤول عن عمليات الصيانة وتزويد آبار الإنتاج بالمهندسين والمعدات وقطع الغيار في كلا المنطقتين المسيطر عليها من قبل الأكراد والتنظيم، في حين يتحمل الأكراد والتنظيم تكاليف النقل.

وقدرت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية (آب ٢٠١٧) أرباح التنظيم يومياً بمليون دولار من تجارة النفط، رغم خسارته للكثير من الأراضي التي كان يسيطر عليها آنذاك، مؤكدة أن: «الوسيط الرئيسي للنظام أنشأ مكتباً في قرية الصّبْحة الواقعة تحت سيطرة داعش في دير الزور، ويصطف يومياً الكثير من الشبان طمعاً بفرصة لقيادة «الحيتان»، الاسم الذي يطلق على الصهاريج، مقابل ١٣٠ دولاراً للرحلة.[١] والوسيط الذي لم تذكر الصحيفة اسمه هو محمد القاطرجي.

وبالإضافة إلى كميات النفط المذكورة أعلاه، فإن حلفاء النظام وفي مقدمتهم إيران لم يدّخروا جهداً في إمداد النظام بما يحتاجه من المشتقات النفطية، ففي غضون عام ٢٠١٣ وحده تم شحن نحو ١٧ مليون برميل من النفط الإيراني الخام إلى بانياس بتمويل من أوراق الاعتماد المستندية الإيرانية، حيث تم نقلها بواسطة صهاريج من إيران والعراق عبر خط أنابيب «سوميد» (Sumed) الذي يمرّ من مصر، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن وكالة «رويترز» أواخر عام ٢٠١٣، والذي أكد إدراج شحنات من خام البصرة العراقي الخفيف لتمكين مصفاة بانياس من تكريره.[٢]

كما حصل النظام السوري على كميات من النفط من العراق وروسيا وحتى من فنزويلا رغم المسافات الشاسعة التي تفصل بينهما،[٣] حيث نشر موقع وزارة النفط السورية خبراً (١٤ شباط ٢٠١٧) يتحدث عن وصول ناقلة نفط للموانئ السورية محملة بنحو ١٣٦ ألف طن من مادة النفط أي ما يعادل مليون برميل حسب موقع الوزارة.[٤]

---

(١) راجع https://www.alarab.qa/story/175933/فنزويلا-ترسل-نفطا-إلى-سوريا-رغم-العقوبات-الغربية

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) http://www.mopmr.gov.sy/index.php/ar/news-ar/47-oiltanker14-2-2017

وجاء تحرير محافظة دير الزور من تنظيم داعش عام ٢٠١٩ في غير مصلحة النظام، حيث أدى ذلك إلى توقف موارد النفط التي كان يحصل النظام عليها من التنظيم عبر وكلائه من رجال الأعمال، وذلك عقب خضوع المحافظة لقوات التحالف الأمر الذي جعل عبور ناقلات النفط نحو مناطق النظام يمر عبر دائرة الخطر.

علماً بأن «قوات سورية الديمقراطية» حاولت إعادة شحنات النفط إلى مناطق سيطرة النظام عبر الصهاريج تارة، وعبر مدّ أنبوبٍ من قرية الصبحة إلى الجانب الآخر من النهر تارةً أخرى، إلا أن قيام طائرات التحالف بقصف قوافل الصهاريج أدى إلى توقف عملية النقل مبدئياً.

أما على الصعيد المالي فقد لجأ النظام إلى توريط مصرف سورية الإسلامي في تعاملاته المالية، ما دفع الولايات المتحدة إلى اتهامه بالعمل كوكيل للحكومة السورية في الالتفاف على العقوبات وفرض عقوبات بحقه من قبل وزارة الخزانة الأميركية.[١٨]

كما فتحت إيران خطوط دعم وائتمانٍ مالي للنظام وصلت خلال سنيّ الحرب السورية إلى ما مجموعه سبع مليارات دولار تقريباً، عدا عن القروض السريّة التي مولت فيها النظام بالأسلحة والذخائر إضافة للمشتقات النفطية.

يضاف إلى ذلك القروض السرية التي حصل عليها النظام من روسيا، حيث يؤكد ارتفاع حجم الدين الداخلي والخارجي للحكومة السورية حصول النظام على قروض غير مُعلَن عنها من روسيا أو من دول أخرى.

وفي آب ٢٠١٣، أعلنت مؤسسات سورية عن سلسلة من المناقصات لشراء قمح وسكر وأرز بكميات يتجاوز إجماليها ٥٠٠ ألف طن، على أن يتم السداد من حسابات مجمّدة من خلال استثناءات من الدول التي فرضت العقوبات المالية.[٢٤]

وفي ضربة موجهة إلى شبكة تمويل النظام في الخارج ومساعدته في التحايل على العقوبات؛ فرضت الولايات المتحدة عقوبات (أيلول ٢٠١٨) على كيانات منتشرة في

سوريا ولبنان والإمارات كانت تقوم بتأمين شحنات النفط والغاز للنظام السوري، وشملت:

- شركة «آبار بيتروليوم» في لبنان ومستشارها عدنان العلي لقيامها بتنسيق حركة المدفوعات للمنتجات البترولية من خلال حسابات مصرفية تابعة لكيانات الحكومة السورية والشركات الأمامية.

- شركة «سونيكس للاستثمارات» ومقرها دولة الإمارات العربية المتحدة.

- شركة «ناسكو بوليميرز» ومدير أعمالها المقيم في لبنان فادي ناصر الذي «رتب تسليم آلاف الأطنان من الوقود إلى الموانئ السورية وقبض عن ذلك ملايين الدولارات».

- الوسيط ياسر عباس المقيم في سوريا بسبب توفير الدعم المالي والمادي والتكنولوجي للحكومة السورية.

- شركة إنشاء خط الأنابيب الدولية في الإمارات، الخاضعة لشركة هيسكو المملوكة لجورج حسواني المدرج في قائمة العقوبات منذ عام ٢٠١٥، لقيامها بتسهيل المدفوعات القادمة من سورية.

وبينت وزارة الخزانة الأمريكية أن سبب فرض العقوبات هو تسهيل وصول الشحنات إلى الموانئ السورية من خلال العمل كمرسل إليه واستئجار السفن.

وكشفت تسريبات «وثائق بنما» بشأن الملاذات الضريبية عام ٢٠١٦، عن تورّط النّظام في تأسيس ثلاث شركات وهمية للالتفاف على العقوبات الدولية، وفق ما جاء في صحيفة لوموند الفرنسية.[١]

ووفقاً لتحقيق استقصائي شاركت فيه لوموند إلى جانب «الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين» فإن سياسة تسجيل شركات في ملاذات ضريبية ليست جديدة على

(١) الجزيرة- النظام السوري التف على العقوبات الدولية ٤-٤-٢٠١٦

النظام السوري، حيث يتَّبعها الملياردير رامي مخلوف ابن خال رئيس النظام السوري بشار الأسد منذ مدة طويلة.

وكان رامي مخلوف قد أسس عام ٢٠٠٢ شركة «سيرياتيل» الخاصة بخدمات الهاتف المحمول، وحصل على نسبة ١٠٪ منها في سورية، ونسبة ٦٣٪ لشركة وهمية قام بتأسيسها في جزر العذراء البريطانية تحت مسمى « دركس»DREX[١] TECHNOLOGIES .

وبحسب لوموند فإن الشركات الثلاث؛ «بانغاتس إنترناشيونال» Pangates International و «ماكسيما ميدل إيست ترايدينغ» Maxima Middle Trading و «مورغان أديتيفز» Morgan Additives Manufacturing، «وفرت الوقود للطائرات الحربية السورية ، التي قتلت عشرات آلاف المدنيين منذ بداية النزاع» عام ٢٠١١.[٢]

وتظهر الرسائل المتبادلة بين «بانغاتس» ومكتب موساك فونسيكا في «بنما» أن العلاقة بينهما تعود إلى العام ١٩٩٩، حيث تم تسجيلها بداية في جزيرة «نييوي»، غير أن الجزيرة توقفت عن تسجيل شركات Offshore عام ٢٠١٢ ما أجبر الشركة على الانتقال إلى جزر ساموا ثم إلى جزر سيشل.[٣]

وتعود شركة بانغاتس، المتخصصة في المواد النفطية المكررة، إلى مجموعة عبد الكريم، المقربة من النظام السوري ومقرها دمشق.

كما كشفت التسريبات أن مكتب موساك فونسيكا كان يدير ست شركات تابعة لرامي مخلوف في جزر «فيرجين البريطانية».[٤]

---

(١) وثائق بنما تهز العالم ورامي مخلوف سيطر على سيرياتيل من خلال شركة وهمية – قناة الجسر ٤-٤-٢٠١٦

(٢) Assad family used shadow companies to circumvent international sanctions, available at: https://www.middleeasteye.net/news/assad-family-used-shadow-companies-circumvent-international-sanctions

(٣) شركات مخلوف في وثائق بنما التفاف النظام على العقوبات الدولية – مونت كارلو الدولية ٤-٤-٢٠١٦

(٤)-BBC اسم رامي مخلوف ابن خال الرئيس السوري يرد في وثائق بنما – ٥ أبريل ٢٠١٦، متوفر على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/multimedia/2016/04/160404_digital_panama_rami_makhluf

ووفقاً لصحيفة «فايننشال تايمز» فقد استثمر مخلوف في أكثر قطاعات الاقتصاد ربحية، كالاتصالات والسياحة والطيران المدني والإعلام والعقارات وانتزع احتكارات في مجالات الاستيراد والتصدير والخدمات المصرفية، حتى وصلت حصته عام٢٠١١ إلى نحو ٦٠٪ من الاقتصاد السوري.

وكانت وزارة الخزانة الأمريكية قد جمدت أصول رامي مخلوف عام ٢٠٠٨ بسبب ممارساته في «التلاعب بالنظام القضائي واستخدام المخابرات السورية لترهيب منافسيه في مجال الأعمال التجارية»، واعتبره مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة «مستفيداً بطرق احتيالية من فساد النظام السوري»، وعلى أساس ذلك تمت إضافة عدد من شركاته إلى «القائمة السوداء» ومنعه من العمل في الولايات المتحدة.[١]

وأكدت «وثائق بنما» أن مكتب «موساك فونسيكا» ساعد رامي مخلوف رغم العقوبات ضده، في المحافظة على تسجيل شركته Drex Technologies SA عام ٢٠١٠ في جزر العذراء.

كما كان لرجل الأعمال سليمان معروف دور في تمويل مساعدة النظام على التحايل على العقوبات، حيث أكدت صحيفة «غارديان» البريطانية أن بشار الأسد اشترى شققاً فاخرة في لندن عبر شركة أعمال تقنية أسسها سليمان معروف، وقامت أسماء الأسد بالعديد من جولات التسوق في أوروبا ودفعت آلاف الدولارات عبر شركة سليمان معروف أيضاً.[٢]

وبالإضافة لشركة Drex Technologies S.A التي يملكها رامي مخلوف، والتي امتلك عن طريقها ٦٣٪ من أسهم شركة «سيريتل» بشكل غير مباشر، فقد كشفت وثائق «بنما» أسماء شركاتٍ أخرى يمتلكها آل مخلوف هي:

- شركة "Lorie Limited"

(١) شركات مخلوف في "وثائق بنما "التفاف النظام على العقوبات الدولية -مونت كارلو الدولية ٤-٤-٢٠١٦-
(٢) وثائق بنما ...الأسد استخدم شركات لشراء شقق فاخرة بلندن-موقع الخليج أونلاين – ٥-٤-٢٠١٦-

- شركة "Dorling International Limited"

- شركة "Ramak Ltd "

- شركة "Cara Corporation"

- شركة "Seadale International Corporation" التي يتقاسم ملكيتها مع أخيه حافظ مخلوف.

- شركة "Eagle Trading & Contracting Limited" التي يتقاسم حافظ مخلوف ملكيتها مع شركة

"Lane Management LLC"

وكانت وزارة الخزانة الأمريكية قد أعلنت (تموز ٢٠١٤) عن شبكة من شركات ورجال أعمال وسفن ومؤسسات حكومية سورية، قامت بتقديم الدعم النفطي والتكنولوجي للحملة العسكرية التي يقودها النظام السوري ضد الشعب، تعمل في كل من: الإمارات العربية المتحدة وسويسرا وتركيا وهولندا، وبينت الوزارة أن أبرز لاعبي هذه الشبكة هي شركة سورية تسمى «مجموعة عبدالكريم» وتدعى في سورية: «عبدالكريم للتجارة»، والتي قامت بتزوير عقود وبيانات للشحن، واستخدمت سفناً وغيرت وجهات سيرها حيث اختفت ثم ظهرت على الرادار لتتهرب من الرقابة على العقوبات المفروضة على مؤسسات سورية من قبل الولايات المتحدة وأوروبا وكندا، وذلك بهدف تقديم الدعم النفطي والمعدات للنظام السوري وآلته العسكرية، بما فيها تمويل الطائرات والسفن التابعة للنظام السوري.

وفرضت وزارة الخزانة عقوبات على ثلاث شركات من هذه الشبكة، هي:

- شركة Expert Partners ومقرها سورية.

- شركة Megatrade

- شركة Pangates International Corporation Ltd

واتهمت الأولى والثانية بأعمال تجارية لصالح أو بالنيابة عن مركز البحوث العلمية التابع للحكومة السورية، والذي يطور أسلحة غير تقليدية وصواريخ بالستية بحسب القرار الأمريكي.

أما الشركة الثالثة التي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها، فقد تم التعرف على مالكها وائل عبدالكريم (٤١ عاماً) فلسطيني/سوري الجنسية أواخر عام ٢٠١٤، وتم إدراجه على لائحة العقوبات، كما أضاف قرار وزارة الخزانة الأمريكية شركة أخرى تتبع لوائل عبدالكريم وتعمل ضمن الشبكة تدعى MAXIMA.

وشمل القرار مساهمي هذه المجموعة وشركائها، ومنهم أحمد برقاوي (٣١ عاماً) فلسطيني/سوري الجنسية، إضافة إلى الشركات ورجال الأعمال المتورطين من الجنسيتين السويسرية والهولندية.

وفي آذار٢٠١٥؛ كشفت السلطات الأمريكية عن المزيد من المتورطين في هذه الشبكة، وهم: ست شركات، وأربع رجال أعمال أتراك، ونحو ١٠ سفن مسجلة في بنما وسيراليون، إضافة لمؤسسات حكومية سورية كشركة النفط وشركة الموانئ.

وبهذا الاكتشاف بدأت السلطات الأمريكية تتوصل إلى شركات «الأوف شور» أو الملاذات الآمنة التي تعمل ضمن مجموعة عبدالكريم، وهي شركات يتم إخفاء أسماء مالكيها تهرباً من المسؤولية.[١]

ويشير مصطلح «الأف شور» إلى تمركز الشركة في بلد ما من بلدان الملاذات الآمنة، وتنفيذها أعمالاً في بلدٍ آخر، لصالح جهة ثالثة كالنظام السوري، كما هو الحال في حالة مجموعة عبد الكريم.

وتمكنت السلطات الأمريكية من ربط مجموعة عبد الكريم بشركات خفية منها:

- شركة The Eagles LLC ومقرها في سورية.

(١) رجال الأسد ..أسرار اختراق النظام السوري للعقوبات الدولية، العربي الجديد، ٢٠١٦/٤/٥.

- شركة Morgan Additives Manufacturing Co في المنطقة الحرة بميناء جبل علي في إمارة دبي ومسجلة في جزر سيشل.[١]

- شركة «مليتيوم شيبينغ» وهي شركة نقل بحري تعمل في تركيا، ولكنها مسجلة في بنما.[٢]

- شركة EBLA TRADE SEVICES S.A التي لعبت دور وسيط النقل البحري لنقل الشحنات إلى مرفأ بانياس، هي شركة لبنانية تأسست بداية ٢٠١٣ ومسجلة ضمن نظام « الأوف شور» في لبنان، حيث تم وضعها على القائمة السوداء، غير أنها لم تعلم من هم مالكوها الحقيقيون وهو ما أنقذهم من العقوبات الأمريكية.

وكشفت صحيفة «العربي الجديد» في تقرير مطول عن السجل التجاري للشركة الذي بيّن أسماء ثلاثة عشر شخصاً من السوريين واللبنانيين المساهمين ومفوضي التوقيع، وفي مقدمتهم اثنان من أبناء رجل الأعمال السوري محمد حمشو، المفروض عليهم عقوبات أمريكية وأوربية وهما محمد صابر وعمرو، بالإضافة إلى أبناء رجل الأعمال اللبناني سوري الأصل محمد هاشم الصوفي.[٣]

وينتمي محمد حمشو إلى الدائرة الاقتصادية الضيقة لبشار الأسد، وهو شريك رامي مخلوف في شركة «شام القابضة»، ومؤسس ومدير العديد من الشركات التي تعمل في مجالات اقتصادية عدة.

ووفقاً للتقرير نفسه؛ فإن مؤسس مجموعة "ABDULKARIM GROUP" ورئيس مجلس إدارتها جمال عبد الكريم، وهو فلسطيني سوري، يحمل جواز سفر سوريا وآخر أمريكيا، وثالثاً من جمهورية سانت كيتس الكاريبية، التي منحت ابنه وائل جواز سفر رغم ورود اسمه في القوائم السوداء الأمريكية.

(١) المصدر السابق
(٢) المصدر نفسه
(٣) المصدر نفسه

ورغم ورود اسم جمال كمساهم رئيسي في شركة «Morgan Additives Manufacturing» إلا أن اسمه لم يظهر في العقوبات.[١]

وتظهر أسماء بقية أفراد العائلة المساهمة في الشركات التابعة لمجموعة عبدالكريم وهم: محمد فادي عبدالكريم المساهم في شركة "MORGAN MIDDLE EAST LLC" المسجلة في سيشل، ويشترك في ملكيتها مع جمال ووائل عبد الكريم، في حين يختفي اسم عدنان إبراهيم عبدالكريم، المقيم في الأردن، كمساهم في شركة "PANGATES INTERNATIONAL" الخاضعة للعقوبات، نظراً لدخوله الشركة عام ٢٠١٣ بوثيقة منفصلة عن سجل الشركة، ويختفي اسم السوري/الفلسطيني نسيم برقاوي أيضاً، في حين اكتشفت السلطات الأمريكية اسم شقيقه أحمد برقاوي، لكنها لم تكشف اسم رجل الأعمال السوري عبدالله زينة (٥١عاماً) رغم كونه مساهماً ومديراً للشركة خلال فترة العقوبات التي فرضت ضدها من قبل السلطات الأمريكية.

ومن جهته؛ كشف تحقيق «العربي الجديد» اسم رجل الأعمال الإماراتي سليمان خميس رشيد آل علي (٢٦عاماً) وآخر فلسطيني يدعى ياسر محمود برازي (٣٣عاماً) مدير شركة مورغان التي طالتها العقوبات الأمريكية دون أن يرد اسميهما في لائحة العقوبات.

جدير بالملاحظة أن العقوبات الأمريكية لم تشمل كامل شبكة عبد الكريم، إذ إن تحقيقات وزارة الخزانة لم تكشف شركة JAKOC Petroleum Limited المؤسسة عام٢٠١١ في جزيرة سيشل، والمملوكة من قبل جمال ووائل وفادي عبدالكريم، ولم تكشف كذلك شركة Vectra international trading والتي يشترك فيها ويديرها عدنان عبدالكريم وأحمد برقاوي «المعاقب أمريكياً» منذ عام ٢٠١٤.[٢]

علماً بأن هذه الشبكة قد دأبت على التخفي من خلال إخفاء أسماء مؤسسيها والشركاء المساهمين فيها، بحيث أنه إذا ما تم وضع أحدهم على اللوائح السوداء

(١) المصدر نفسه

(٢) المصدر نفسه.

الأمريكية يتابع الآخرون العمل بدون توقف، ولهذا السبب وضع حمشو وعبدالكريم كامل أفراد العائلة من الآباء والأبناء في عداد المؤسسين لهذه الشركات.

وتكشف وثائق سجلات شركات مجموعة عبد الكريم تعاملاتها البنكية مع بنك «سورية الدولي الإسلامي» الذي يخضع للعقوبات الأمريكية منذ عام ٢٠١٢، والذي يساهم فيه إيهاب مخلوف المعاقب أوروبياً منذ ٢٠١١.[١]

ومن خلال متابعة الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة من قبل مجموعة عبد الكريم، يمكن ملاحظة أن العقوبات لم تؤثر بالصورة المطلوبة، إذ إن المجموعة استمرت في العمل، وبقي العديد من أعضائها خارج تلك العقوبات رغم خضوع شركائهم لها.

وتتكرر الصورة نفسها مع الشبكة التي يديرها محمد عامر الشويكي عبر شركته المسماة «مجموعة الرؤية العالمية» (Global Vision Group).

التي تتخذ من روسيا مقراً لها، حيث وضعت الولايات المتحدة الشوبكي على القوائم السوداء في نهاية عام٢٠١٨، لتورطه بنقل النفط من إيران إلى سورية وارتباط شركته بمصفاة بانياس، وتحويل الأموال من خلال العمل مع شركة «برومسيريو ريبورت» الحكومية الروسية، مستخدماً عدداً من السفن المؤمن عليها من قبل الشركات الأوروبية، واستخدم آليات مختلفة لإخفاء أنشطته كإيقاف نظام التعرف الأوتوماتيكي، وتمرير حوالات البنك الإيراني المركزي عبر بنك مير للأعمال الروسي وشركة تابير كيش الصيدلانية الإيرانية، ومن ثم يقوم الشوبكي بتحويل المدفوعات إلى شركة برومسيريو ريبورت التابعة لوزارة الطاقة الروسية.

وبذلك تقوم مجموعة الشويكي بتحويل الأموال من إيران إلى روسيا تحت غطاء السلع الإنسانية، وهو ما أشار إليه وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين من أن

(١) المصدر نفسه

البنك المركزي الإيراني يستخدم شركةٍ يشيرُ اسمُها إلى تجارة السلع الإنسانية كأداة لتسهيل التحويلات المالية التي تدعم نظام الأسد بالنفط.[١]

أما على الصعيد المحلي، فقد عمد النظام إلى إنشاء شركات وهمية لاستيراد المشتقات النفطية والذخائر والأسلحة عبر رجال أعمال سوريين أبرزهم رامي مخلوف ابن خال بشار الأسد، حيث أشارت صحيفة «إندبندنت» البريطانية (آب ٢٠١١) إلى دور شركة «غلف ساندز» البريطانية في انتهاك العقوبات على النظام، والتي يملك ابن خال الرئيس رامي مخلوف فيها أسهماً كثيرة، وعلى الرغم من امتثال الشركة فيما بعد للعقوبات الأوروبية إلا إنها فوضت المؤسسة العامة للنفط، والمملوكة للنظام، بالاستمرار في الإنتاج، ما يؤكد أن انسحاب الشركة من القطاع النفطي السوري كان شكلياً.

وعلى إثر خروج آبار النفط عن سيطرة النظام؛ برزت ظاهرة مافيا النفط، حيث نشط عدد من الوسطاء تحت غطاء النظام، وعلى رأسهم: إيهاب مخلوف وأيمن جابر وعمار الشريف وياسر عباس الذين قاموا بتصدير النفط تحت إدارة تجار روس تولوا مهمة نقله إلى أوروبا عبر ميناء بانياس الحكومي.

ولتقنين هذه المافيات، أصدر النظام المرسوم التشريعي رقم (٥٥) لعام ٢٠١٣، والذي سمح بتأسيس شركات الحماية والحراسة الخاصة لمرافقة القوافل من منابع النفط الخاضعة لسيطرة داعش وقوات الحماية الكردية إلى مناطق سيطرة النظام.

وفي آذار ٢٠١٥ فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على رجل الأعمال السوري جورج حسواني لعمله كوسيط في عقود نفط بين النظام وتنظيم داعش، وخضع حسواني في شهر تشرين الثاني من العام نفسه لعقوبات من قبل الولايات المتحدة نتيجة للتهم نفسها، لكن العقوبات الأوروبية رفعت عن حسواني عام ٢٠١٧، وذلك لعدم توفر

(١) راجع موقع العربية: https://www.alarabiya.net/ar/iran/2018/11/21/هكذا-عملت-الشبكة-الإيرانية-الروسية-لدعم-الأسد-وحزب-الله.html

الأدلة والإثباتات الكافية، إلا إن جورج حسواني وشركته «HESCO ENGINEERING AND CONSTRUCTION COMPANY» لا يزالان على قائمة العقوبات الأمريكية.

جدير بالذكر أن حسواني يملك شركة «هيسكو »، ويشاركه فيها الدكتور يوسف ميخائيل عربش الذي قلّده بطريرك موسكو البطريرك كيريل، وسام القديس سيرغي رادونيجسكي، الذي لا يمنح في العادة إلا لكبار شخصيات المجتمع الروسي، ومن خلال تلك العلاقة الوطيدة تمكنت شركة «ستروي ترانس غاز» (Stroytransgaz) الروسية من العمل في سورية، واستمرت في عملها عبر «هيسكو » في المناطق التي تخضع لسيطرة «داعش»[1].

وعلى إثر احتراق أوراق حسواني؛ دفع النظام برجل أعمال جديد من أتباع رامي مخلوف، لم يكن معروفاً في الوسط السوري، وهو محمد قاطرجي الذي أصبح شقيقه حسام عضواً في مجلس الشعب السوري، حيث قام قاطرجي بشراء مخزون صوامع الحبوب في دير الزور من تنظيم «داعش»، وعمل فيما بعد على شراء المحصول من المزارعين عبر تجار تابعين له، وأبرم اتفاقاً مع التنظيم الإرهابي عام ٢٠١٦ شمل نقل النفط إلى مناطق النظام، وتوريد بعض السلع والأغذية إلى مناطق التنظيم بواسطة شركة القاطرجي للنقل، وفق تقرير نشرته وكالة «رويترز» عام ٢٠١٧.

وفي آب ٢٠١٨؛ فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات ضد محمد القاطرجي على خلفية اتهامه بتسهيل تجارة النفط بين النظام وتنظيم الدولة، كما أدرجت شركته المتخصصة بالنقل في القائمة كونها تمارس عملها بإشراف من المخابرات العامة السورية وتحت غطاء استيراد وتصدير الأغذية لتقوم بتمرير شحنات أسلحة وذخائر للنظام السوري من العراق.

(١) راجع "الخليج أونلاين": https://alkhaleejonline.net/سياسة/تقرير-أوروبي-يبرئ-تركيا-من-شراء-نفط-داعش-ويثبت-تورط-روسيا

كما فرض الاتحاد الأوربي عقوبات بحق حسام قاطرجي عضو مجلس الشعب السوري وشقيق محمد ورئيس «مجموعة قاطرجي الدولية».

وأثار كشف صحيفة «وول ستريت جورنال» (١٠ شباط ٢٠١٨) توريد قوات سورية الديمقراطية النفط إلى النظام تساؤلات حول جدية واشنطن في ممارسة ضغوط اقتصادية على نظام دمشق، حيث نقلت الصحيفة معلومات استخباراتية تؤكد أن القوات الكردية تسلم النفط إلى مجموعة شركات «القاطرجي» التي يملكها رجل الأعمال محمد القاطرجي، الذي يسلمه بدوره إلى النظام.[١]

وتزامن ذلك مع نشر تسريبات (آب ٢٠١٨) حول إرسال النظام عدداً من الخبراء وورش الصيانة إلى حقل نفط «الكبية» ٦٠ كم جنوب شرق الحسكة الخاضع لسيطرة القوات الكردية، وذلك من أجل إعادة تأهيله، وذلك بموافقة أمريكية ضمنية من قبل واشنطن، ما دفع وزير الداخلية التركي إلى اتهام الولايات المتحدة بتقاسم عوائد النفط مع القوات الكردية،[٢] حيث أكدت مصادر مطلعة مشاركة مهندسين أمريكيين وفرنسيين إلى جانب ١٠٠ موظف تابع للنظام في إصلاح وتشغيل حقلي «العمر» و «التنك» بدير الزور في شهر أيلول ٢٠١٨.[٣]

وتمثل المخالفات التي ترتكبها العديد من الشركات الغربية لصالح حلفاء النظام مصدراً آخر لمساعدته في التحايل على العقوبات الدولية، حيث نقلت شبكة «دي آر» الإعلامية الحكومية الدنماركية أواخر نيسان/إبريل/إبريل ٢٠١٨،[٤] عن مصادر حكومية اشتباهها بقيام شركة «DAN-Bunkering»، بتسليم ما لا يقل عن ٣٠ ألف طن من وقود الطائرات النفاثة، للجيش الروسي بين عامي ٢٠١٦-٢٠١٧ ، والتي

---

(١) جريدة الوول ستريت جورنال نقلا عن موقع الخليج أونلاين: https://alkhaleejonline.net/اقتصاد/وول-ستريت-جورنال-حلفاء-أمريكا-الأكراد-يبيعون-النفط-لنظام-الأسد

(٢) https://www.eqtsad.net/news/article/22616/

(٣) https://www.eqtsad.net/news/article/21672/

(٤) راجع موقع DR: Exclusive:Danish bunker company involved in case of jet fuel for air strikes in Syria, على الرابط: https://www.dr.dk/nyheder/indland/exclusive-danish-bunker-company-involved-case-jet-fuel-air-strikes-syria?fbclid=IwAR175HmTvBXbGXNzZz6lKUOxxFzthk2yenV_Pnw0TEcaR2h0WXIHkDrS624

مكّنت الطيران الروسي من تنفيذ ٦٠٠٠ غارة جوية لصالح النظام السوري، وتمت إحالة القضية إلى النيابة العامة الاقتصادية، كما قام القضاء الأمريكي بالنظر في القضية ذاتها، حيث أكدت التحقيقات أن «DAN-Bunkering» التي تنتمي إلى شركة «Bunker Holding A/S» وتعتبر ثاني أكبر شركة مستودعات للوقود في العالم، قد سلمت الوقود النفاث للجيش الروسي الذي دفع ثمن الوقود، ما دفع القضاء الأمريكي لفرض عقوبات بحق ثلاث سوريين وخمس روس، لكنه لم يفرض أية عقوبات بحق الشركة، ولم يورد اسمها في اللوائح السوداء.

ووفقاً للموقع نفسه؛ فقد جرى تسليم ستّ شحنات من الوقود النفاث، بما يزيد عن ١٦مليون دولار، إلى شركة «SOVfracht» الروسية عن طريق وسيط ثالث، في عرض البحر المتوسط، ثم جرى نقله من سفينةٍ إلى أخرى عبر ناقلين روسيين هما «YAZ» و «Mukhalatka» واللذين قاما بإيصاله إلى ميناء بانياس السوري.

ودافعت الشركة عن نفسها بأنها لم تسلم الوقود لسوريا، ولا إلى شركة مدرجة في قائمة عقوبات الاتحاد الأوربي، متجاهلة أن الوقود الذي قامت بشحنه قد تم استخدامه لإطلاق قذائف وصواريخ قتلت آلاف المدنيين وهجرت الملايين منهم، وأحرقت مساحات واسعة من المدن والبلدات السورية.

وتؤكد هذه الحادثة لجوء بعض الشركات الدولية للتحايل على العقوبات المفروضة على النظام بصورة ممنهجة منذ عدة سنوات، حيث تطلبت التحقيقات أشهراً طويلة لكشف عملية واحدة من شحنات النفط التي تصل موانئ النظام بصورة دورية دون التمكن من إيقافها أو محاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات، والذين لا يزال الكثيرون منهم غير معرضين للمحاسبة القانونية، وأسماؤهم خارج اللوائح الدولية رغم ثبوت التهم بحقهم.

الفصل الثاني

شبكة رجال الأعمال الذين ساعدوا النظام في ارتكاب انتهاكات بحق السوريين

#رجال_أعمال_الأسد

رامي محمد مخلوف

مدير شركة سيرياتل

مكان الولادة

جبلة - اللاذقية ١٩٦٩/٧/١٠

ابن خال بشار الأسد، يشمل نشاطه التجاري مختلف القطاعات كالإعلام والمصارف وشركات التأمين والفنادق والمصانع والعقارات والسفر والسياحة.

يملك شركة «سيرياتل» للموبايل، والحصة الأكبر من شركة «MTN»، وتتبع له مناطق بالسوق الحرة في كافة المعابر الجوية والبرية.

ساهمت «جمعية البستان» التابعة له في الانتهاكات التي ارتكبها النظام ضد الشعب السوري

أُدرج اسمه في قوائم العقوبات البريطانية والأوروبية والكندية والأمريكية، وحجزت سويسرا على كافة أمواله وممتلكاته على أراضيها.

ولد رامي مخلوف في ١٩٦٩/٧/١٠ في منطقة بستان الباشا بمدينة جبلة في محافظة اللاذقية وهو الابن الأكبر لمحمد مخلوف شقيق أنيسة مخلوف، زوجة حافظ الأسد، ووالدة ابنه بشار.

بدأ رامي مخلوف مسيرته في الفساد مبكراً، حيث استفاد من فترة الحظر التجاري على سوريا في ثمانينيات القرن الماضي فعمل في تهريب المواد الغذائية والأدوات الكهربائية وأجهزة المنشآت الصناعية من لبنان وتركيا، معتمداً على حظوة والده ونفوذه، وقدرته على تهريب المواد دون أن يتعرض له أحد.

ثم تحول رامي مخلوف في مرحلة لاحقة إلى تجارة التبغ، حيث كان والده مديراً لمؤسسة التبغ، إضافة للبنك العقاري السوري، حيث دأب على تأمين قروض كبيرة وتسديد طويل الأمد، وسحب أموال عبر قروض وهمية لأشخاص وهميين أو منشآت عليها حجز أموال.

وسرعان ما شكل شبكات خاصة من أجل تهريب السجائر والمواد الغذائية والكهربائية وغيرها عبر معبر الجديدة، كما سيطر على السوق الحرة في مطار دمشق الدولي بعقد سنوي يبلغ مليون ليرة فقط، وذلك في عهد رئيس الوزراء الأسبق محمود الزعبي، وكانت السوق الحرة منطلقاً للتهريب إلى سوريا، وتوسعت السوق الحرة لتشمل المنافذ الحدودية البرية والموانئ والمطارات، مما دفع بالشركات العالمية للدخول في صفقات تجارية مع رامي مخلوف وشقيقه إيهاب كونهما المتحكمين في كل شيء له علاقة بالأسواق الخارجية وما يتم استيراده، حيث بلغ دخل تلك الأسواق ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون دولار سنوياً.

ولدى تولي بشار الأسد الحكم عام ٢٠٠٠؛ توسع نفوذ رامي الذي نبذ سياسة الانفتاح الاقتصادي، وضغط باتجاه نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، وهو ما سمح بقليل من الحرية الاقتصادية في الأسواق السورية، وأصبح رامي وكيل أعمال آل الأسد، والمستفيد الأكبر من السياسة الجديدة، عبر الدخول كشريك مع شركات عملاقة يديرها رجال أعمال سوريين

وفي هذه الأثناء؛ انتقل رامي مخلوف إلى دبي لإدارة أعماله هناك، وحصل في الفترة نفسها على تراخيص منحها بشار الأسد لشركتين خليويتين فقط هما «سيرياتل» المملوكة لرامي، و «إنفستكوم»[١] المملوكة لطه ونجيب ميقاتي،[٢] والتي امتلك فيها رامي الجزء الأكبر من الأسهم، وبلغت أرباحهما قبل عام ٢٠١١ نحو ٦٠ مليون دولار.

وكان لرامي مخلوف الأثر الأكبر في تعيين أديب ميالة على رأس مصرف سوريا المركزي، الذي قام بسحب قسم كبير من الإيداعات الخارجية لاحتياطي الدولة السورية من العملة الصعبة للداخل السوري، إضافة لقيامه ببيع الدولارات لصالح صراف واحد فقط هو زهير سحلول، وكيل رامي مخلوف.

(١) تم تحويل اسمها عدة مرات حتى أصبحت MTN

(٢) رئيس وزراء لبنان السابق

ولدى اعتراض النائبين في مجلس الشعب السوري رياض سيف ومأمون الحمصي على ممارسات الفساد في شركة «سيرياتيل»، تم اعتقال النائبين وأسقطت عنهما حصانتهما النيابية، وسيقا إلى المحكمة بعدة تهم أبرزها إثارة الفتنة الطائفية وحكم عليهما بالسجن خمس سنوات وثلاث سنوات على التوالي.

كما عمل مخلوف على تبييض ملايين الدولارات لعدي وقصي صدام حسين في الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ وحتى بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وذلك عبر شركائه في لبنان من آل ميقاتي وأرسلان، وعبر رستم غزالة الذي كان يتمتع بنفوذ كبير في للبنان.

وفي قطاع السيارات؛ اصطدم رامي مخلوف مع شركة مرسيدس الألمانية بشأن وكالتها الحصرية لصالح وكيلها الأصلي شركة «سنقر»، وضغط على مؤسسات الدولة لمنع الوكالات الحصرية بحجة منع الاحتكار، كما سيطر على وكالات BMW في سورية وقام بإلزام وزارة الدفاع بشراء ٢٧ ألف سيارة وبيعها للضباط المتقاعدين.

كما دخل في السوق العقاري عبر شركة «شام» القابضة، وفي صناعة الإسمنت والسياحة عبر «صندوق الشرق الاستثماري» الذي امتلك ٥٨٪ من أسهمه، وعبر «شركة الكورنيش السياحية»، واشترى في تلك الفترة برجين في دبي بالقرب من فندق «برج العرب»، سجل برجاً منهما باسم زوجته والآخر باسم أولاده تحسبا لأية تطورات يمكن أن تعود عليه بأثر سلبي. واستثمر مع رجل الأعمال السوري محمد مرتضى الدندشي في البورصة الإماراتية، ودخل معه في شراكات لشراء أرضٍ في مدينة حمص.

وامتدت استثماراته لتشمل سائر مناحي الحياة في سوريا؛ ففي المجال الإعلامي حصل على أول رخصة لصحيفة يومية سياسية هي «الوطن»، كما أسس عدداً من مواقع الإنترنت التابعة للنظام، وحاز على حصص في عدد من المصارف الخاصة كالبنك الإسلامي الدولي لسوريا، وبنك بيبلوس، وبنك البركة، وبنك قطر الدولي، وبنك الشام، وبنك الأردن في سوريا، وفي شركات التأمين، والخدمات المالية للشركات، وأسس مصنعاً للإسمنت بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، كما استحوذ على حصص في أسهم العديد من الفنادق، وحصل على رخصة لتطوير كورنيش اللاذقية.

ويملك مخلوف أيضاً شركة «راماك» التي تعمل في المجال العقاري، وتلتزم بمشاريع كبرى بمناقصات وهمية، وشركة «شام» القابضة، بالشراكة مع عماد غريواتي، وهي شركة تعمل في الاستثمار السياحي. كما أسس شركة «أجنحة الشام» للطيران، وعمل على تنميتها بمقابل القضاء رويداً رويداً على المؤسسة العامة للطيران السورية، والتي باتت تملك طائرة واحدة فقط، واتبع الأسلوب نفسه مع كافة مؤسسات الدولة العامة التي كان لها تقاطعات مع تجارته، حيث كان يقوّض نشاط تلك المؤسسات بأوامر موجه منه للوزراء أو المدراء.

وامتد نفوذ رامي للعمل «الخيري»، حيث قام بتأسيس «جمعية البستان» والتي حوّلت كافة نشاطاتها منذ بدء الاحتجاجات السلمية في آذار ٢٠١١ إلى نشاطات داعمة لجهود النظام في قمع الشعب، حيث زود عناصر الجمعية بالمال والسلاح، وساعد النظام في الالتفاف على العقوبات المفروضة عليه عبر شركاء آخرين وشركات قام بتأسيسها في دبي وبنما.

ومن خلال تمويله ودعمه للعصابات التابعة لجمعية البستان؛ يعتبر رامي مخلوف شريكاً أساسياً في كافة الانتهاكات التي ارتكبها النظام، كما أنه المسؤول الأول عن انهيار الاقتصاد السوري، وتجييره لصالح عدد محدود من شركائه المستثمرين، وله دور كبير في دعم أعمال القمع التي قام بها إخوته إيهاب وإياد مخلوف، وكذلك العميد حافظ مخلوف، ووالده محمد مخلوف.

ونتيجة لدوره في دعم الانتهاكات والوقوف خلفها؛ فقد تم إدراج رامي مخلوف في قوائم العقوبات البريطانية[١] والأوروبية[٢] والكندية[٣] والأمريكية، كما قامت سويسرا بالحجز على كافة أمواله وممتلكاته على أراضيها.

(١) ترتيبه في العقوبات البريطانية ١٩٦
(٢) ترتيبه في العقوبات الأوربية ٨
(٣) ترتيبه في العقوبات الكندية ١٢

إيهاب محمد مخلوف

تاريخ الولادة: ١٩٧٣م

ابن خال بشار الأسد وشقيق رامي مخلوف ويده اليمنى، يعدُّ إحدى واجهات النظام الاقتصادية بالشراكة مع أخيه.

يعمل لصالحه نحو ٢٠٠ مكتب صرافة في دمشق، ويملك ويدير عدداً من الشركات الاستثمارية: على رأسها "الشركة الإسلامية للوساطة والخدمات المالية"، وشركة "بيشاور للاستثمار" وشركة "أما-نور"، وله شركات في جزر "العذراء" البريطانية.

متورط بتهريب البضائع عبر المعابر الرسمية بين سوريا ولبنان، وبتسهيل أعمال النظام في ارتكاب جرائم بحق الشعب السوري.

أُدرج اسمه في قائمة العقوبات الأمريكية.

إيهاب مخلوف (مواليد ١٩٧٣) هو أحد أبناء محمد مخلوف شقيق زوجة حافظ الأسد، أنيسة مخلوف، وشقيق كلٍ من رامي مخلوف، وحافظ مخلوف، وإياد مخلوف، وهو ابن خال بشار وماهر الأسد، وبناء على تلك العلاقة العائلية؛ فقد أتيح لإيهاب أن يكون أحد واجهات النظام الاقتصادية، حيث تحول بسرعة كبيرة إلى شريك ومالك في «الشركة الإسلامية للوساطة والخدمات المالية»، وشركة «بيشاور للاستثمار» بنسبة ٩٩,٨ من أسهمها، وشركة «بنيان الشام» بنسبة ١٠٪ من أسهمها، وشركة «أما-نور» بنسبة ٥٠٪ من أسهمها، وشركة «صروح» التي يمتلك حصة واحدة بنسبة ٠,٠٠١٪ من أسهمها، و «الجامعة السورية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا» بنسبة ٥١٪ من أسهمها، وشركة «الفجر»، التي يرأسها الوزير السابق هاني مرتضى، بنسبة ٤٠٪ من قيمتها وشركة «راماك للاستثمار» بنسبة ١٠٪ من قيمة أسهمها، وشركة «المدينة» بنسبة ٢٠٪ من قيمة أسهمها، وشركة «سيريتل للخدمات والاستشارات» بنسبة ٢ ٪، كما أشارت معلومات أخرى أن حصته ارتفعت

فيما بعد إلى ١٤٪ منها، وشركة «الحدائق للاستثمارات» بنسبة ٥٢٪ من قيمة أسهمها، وشركة «الغمار» بنسبة ١٠٠٪، كما تولى منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة «العقيلة للتأمين التكافلي».

ويُعتبر إيهاب اليد اليمنى لشقيقه رامي مخلوف، وتشكل ثروته جزءاً من الإمبراطورية المالية التي تم الكشف عن بعضها ضمن ملفات تم تسريبها باسم (Swiss Leaks) وتتضمن وثائق حسابات مصرفية لبنك (HSBC) في سويسرا.[١]

ووفقاً لتلك التسريبات فإن البنك تجاوز في تعامله مع آل مخلوف علاقة العميل العادية، إلى درجة إدارة بعض أموال آل مخلوف، وذلك على الرغم من العقوبات المفروضة عليهم.

كما كشفت تلك التسريبات لجوء آل مخلوف إلى التعامل مع شخصيات مستأجرة أطلق عليها اسم «بروكسي» لإجراء معاملات مع رجل الأعمال الإسرائيلي البولوني فريدي زينغر، والمقيم في إسرائيل، بالإضافة إلى زوجته الإسرائيلية لوريا زينغر، حيث قام الزوجان بتسيير شركات آل مخلوف في الولايات المتحدة وفي بعض الدول الأوربية.[٢]

وبالإضافة إلى تلك التعاملات المشبوهة؛ يمتلك إيهاب مخلوف (وعائلته) شركات في جزر العذراء البريطانية؛ يديرها روزميري فلاكس[٣]، والتي تشير الوثائق إلى أنها لا تزال المدير الشكلي لهذه الشركات، وأبرزها "كارا كوربريشن»، و «هوكسيم لين مانجمنت كورب»، و «بولتر انفستمنت إنك»، و «سيديل إنترناشيونال كوربورت»، و «لوري ليميتد».

---

(١) راجع إمبراطورية آل مخلوف المالية..أسرار علاقة خال بشار الأسد بإسرائيل، العربي الجديد، متوفرة على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/investigations/2015/8/12/امبراطورية-آل-مخلوف-المالية-أسرار-علاقة-خال-بشار-الأسد-بإسرائيل

(٢) المصدر نفسه.

(٣) راجع: The Secret Empire of al-Assad's Maternal Family، Arab reporters for investigative journalism، على الرابط: https://en.arij.net/report/the-secret-empire-of-al-assads-maternal-family

وبالإضافة إلى والد إيهاب؛ محمد مخلوف وزوجته غادة مهنا، يتولى كل من رامي مخلوف (الذي قدم نفسه في السجلات الرسمية للبنك كرجل أعمال ومستشار لوزارة الصناعة السورية)، وحافظ مخلوف الذي قدم نفسه في وثائق البنك كموظف حكومي (علماً بأنه كان يشغل منصب رئيس الفرع الداخلي في إدارة المخابرات العامة «فرع الخطيب» وهو أحد فروع أمن الدولة)، وإياد (الذي سجل نفسه في الوثائق كنقيب في الجيش السوري)، ويتولى إيهاب إدارة شركة الأسواق الحرة في سوريا نيابة عن رامي مخلوف الذي سحب اسمه منها نتيجة العقوبات المفروضة بحقه.

كما يدور الحديث عن تورط آل [1]مخلوف في عمليات التهريب من لبنان إلى سوريا، حيث يُتهم إيهاب بممارسة التهريب عبر المعابر الرسمية بين سوريا ولبنان، دون أن تخضع البضائع التابعة له للجمارك.

كما يُعتبر إيهاب مخلوف أحد أبرز المستفيدين من ارتفاع قيمة الدولار، حيث يعمل لصالحه نحو ٢٠٠ مكتب لتصريف العملات في العاصمة دمشق وحدها.[2]

وعلى الرغم من العقوبات الأوربية والأمريكية المفوضة على آل مخلوف[3]؛ إلا أن العديد من أفراد العائلة، وعلى رأسهم إيهاب، لا يزالوا يمارسون العمل التجاري على الصعيد الدولي دون أية قيود.

ملفات مسربة عن تعاملات آل مخلوف المالية، والتي نشرتها صحيفة العربي الجديد:

(١) راجع الأخبار اللبنانية: https://al-akhbar.com/Syria/28135

(٢) يوتيوب: محمد فراس منصور – مستشار إعلامي سابقاً في شركات مخلوف: https://www.youtube.com/watch?v=ZbV9ASa54r4

(٣) العقوبات الأمريكية على إيهاب ورامي وغيرهم: https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20170516.aspx

Nom de la personne	**ZINGER FREDY**
Prénoms	**FREDY**
Date de naissance	20/03/1954
Lieu de naissance	POLAND
Profession	
Sexe	**M**
Situat° Maritale	
Nationalité	

Téléphones

Personnel	
Portable	
Fax	
Professionnel	

Lien personne/profil client	BENEFICIAL OWNER
Nom	MAKHLOUF EYAD
Adresse	MR EYAD MOHAMAD MAKHLOUF C/O HSBC BANK MIDDLE EAST SIR V
BUP	5090153194
Code Client	5094037332
Lien personne/profil client	BENEFICIAL OWNER
Nom	MAKHLOUF HAFEZ
Adresse	MR HAFEZ MOHAMAD MAKHLOUF MELKI BEZEM ST. FAROOQ BLD P.C
BUP	5090153758

The Directors:

Mr. Ehab Makhlouf
Mr. Mohamad Abbas
c/o HSBC Private Bank (Suisse) S.A.
Quai General Guisan, 2
CP 3580
1211 Geneve 3
Switzerland

Dear Sirs:

RE: SEADALE INTERNATIONAL CORPORATION

We hereby give you 90 days notice, pursuant to Section 93 (2) (a) of the BVI Business Companies Act, 2004, of our intention to resign as the Registered Agent for the above referenced Company.

We enclose a list of the names and addresses of the companies licensed to provide the services of Registered Agent and Office in the British Virgin

VIA MAIL

26th October, 2011

The Director:

Mr. Ehab Makhlouf
Bezim Street,
Malki-Damascus, Syria

Dear Mr. Makhlouf,

RE: HOXIM LANE MANAGEMENT CORP.

We hereby give you 90 days notice, pursuant to Section 93 (2) (a) of the BVI

21st September, 2011

The Director:

Mr. Rami Makhlouf
Malki Al-Bezem Street
Damascus
Syrian Arab
Republic

Dear Mr. Makhlouf,

RE: CARA CORPORATION

خلدون عدنان مخلوف

ابن عدنان مخلوف القائد السابق للحرس الجمهوري في الجيش السوري، وابن عم رامي مخلوف.

يسيطر على قسم كبير من القطاع السياحي والفندقي في سوريا، وشغل منصب المدير التجاري للخطوط الجوية السورية، كما يُعدُّ إحدى واجهات رامي مخلوف الاقتصادية.

يملك ويدير عدداً من الشركات الاستثمارية والعقارية أهمّها: مجموعة (جوليا دومنا) التي تملك عدداً كبيراً من وكالات شركات الطيران العالمية.

شكّل وموّل مجموعات من الشبّيحة بحلب واللاذقية، والتي مارست أعمال القمع ضد الشعب السوري.

لم يخضع لأي نوع من العقوبات، ويقضي أعماله متنقلاً بين سوريا والإمارات وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي.

خلدون مخلوف هو ابن اللواء عدنان مخلوف القائد السابق للحرس الجمهوري في الجيش السوري، من أبناء عمّ رامي مخلوف، وقريب بشار الأسد من جهة والدته أنسية مخلوف.

ويسيطر على قسم كبير من القطاع السياحي والفندقي في سوريا، حيث يملك ويدير عدداً من الشركات، كما أنه شريك مؤسس في شركات أخرى، مثل: مجموعة «جوليا دومنا» التي تملك عدد كبير من وكالات شركات الطيران العالمية، وهو مدير عام وشريك مؤسس في هذه الشركة، ومدير عام وشريك مؤسس في كل من: «شركة الأنظمة الهندسية»، وشركة «إنماء»، وشركة «البوتقة»، وشركة «البراق»، وشركة «فلسفة»، وشركة «جوليا دومنا ومارتيني للاستثمارات السياحية»، وشركة «جوليا دومنا للتجارة والتسويق»، وشركة «الخير» للاستثمار، وشركة «الأولى للتطوير والاستثمار العقاري»، وشركة «سين».

كما يملك فندق «دار الشهبندر» في دمشق، وفندق «كورال جوليا دومنا» في حلب، ومطعم «جوليا دومنا» في دمشق، وشركة «تكسي المطار»، ويملك خلدون كذلك ١٠ ملايين سهم في شركة «العربية» للطيران الإماراتية.[١]

وفي تموز ٢٠١٨ منحت وزارة السياحة رخصة تأهيل سياحي بكلفة ٧٥٠ مليون ليرة سورية لإقامة فندق «كورال جوليا دومنا» بدمشق بإدارة شركة «كورال إنترناشيونال العالمية».

أما على صعيد المناصب الرسمية، فقد شغل خلدون مخلوف منصب المدير التجاري للخطوط الجوية السورية، ورئيس مجلس الأعمال السوري الأردني.

تعود أصول الأموال التي يقوم خلدون مخلوف باستثمارها إلى مصدرين أساسيين، أولهما: أموال الفساد والرشاوي والابتزاز التي كان يقوم بها والده عدنان مخلوف تحت غطاء وحماية من باسل الأسد، وثانيهما: رابطة القرابة التي تجمعه بحوت الاقتصادي السوري رامي مخلوف الذي قام بتوزيع استثماراته على عدد كبير من الأشخاص للتمويه على أعماله، والأموال التي بحوزته ، وهو ما أكده الإعلامي السابق لمجموعة مخلوف التجارية محمد فراس منصور قائلاً: «الشركة التي يقودها رامي مخلوف ليست شركة واحدة، بل مجموعة شركات منفصلة، غير أنها متصلة ببعضها في نفس الوقت، عبر رامي مخلوف الذي يتربع على رأس الهرم الأساسي فيها، والذي يسجّل شركاته بأسماء أقارب له لإبعاد الشبهة عن جميع أمواله.

وضرب منصور مثالًا على هذه الشركات مجموعة هاني مخلوف الاقتصادية، والتي يديرها هاني مخلوف، ومجموعة راماك الاقتصادية التي يديرها رامي مخلوف شخصياً، إضافة لشركة جوليا دومنا الاقتصادية التي يديرها خلدون مخلوف، الذي يمتلك أيضًا عدة شركات طيران وسفن وسيارات»[٢]

(١) العربية للطيران، http://tiny.cc/h28a7y

(٢) صدى الشام، أسرار جديدة عن "إمبراطورية" رامي مخلوف الاقتصادية، http://tiny.cc/i41a7y

ولدى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في مارس ٢٠١١؛ بادر خلدون مخلوف – بالاشتراك مع آل مارتيني أولاد وزير الري السابق محمد رضوان مارتيني – بتأسيس مجموعات من الشبيحة بمدينة حلب، ودفع رواتب شهرية لعناصرها، ودعمهم بالسلاح الخفيف، ومن ثم تجنيدهم ضمن ميلشيات تتبع للنظام، وارتكبت هذه الميلشيات انتهاكات مروعة بحق المدنيين في مدينة حلب، كما أسهم خلدون مخلوف بتشكيل مجموعات شبيحة تتبع له مباشرة في مدينة اللاذقية.

جدير بالذكر أن شراكة عدنان مخلوف مع آل مارتيني بدأت أثناء عمليات تبييض الأموال القادمة من العراق منذ عام ٢٠٠٣، ولم يكن خلدون مخلوف مجرد رجل أعمال يستثمر بأموال والده التي جمعها من مصادر مشبوهة فحسب؛ بل أصبح في مرحلة لاحقة واجهة تجارية لرامي مخلوف، وذلك بهدف مساعدته في تجاوز العقوبات المفروضة عليه باعتبار أن خلدون مخلوف لم يخضع لأي نوع من العقوبات، ويقضي وقته وأعماله متنقلاً بين سوريا والإمارات وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي.

حسام أحمد قاطرجي

مكان الولادة: الرقة ١٩٨٢م

عضو في مجلس الشعب السوري، والشخصية التي تدير عملية تهريب صهاريج النفط من مناطق الجزيرة السورية إلى مناطق سيطرة النظام.

رئيس مجلس إدارة "مجموعة القاطرجي الدولية" التي تشكل غطاءً لأعمال رامي مخلوف ابن خال بشار الأسد،

حاربت ميلشياته إلى جانب "وحدات الحماية الكردية" (YPG) ضد قوات "غصن الزيتون" في منطقة عفرين، كما شاركت في حصار أحياء حلب الشرقية أواخر عام ٢٠١٦.

يخضع للعقوبات الأوربية منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، لتورطه في تأمين المشتقات النفطية والقمح لصالح النظام السوري.

حسام أحمد رشدي قاطرجي المولود في الرقة عام ١٩٨٢ لعائلة ترجع أصولها إلى مدينة الباب التابعة لمحافظة حلب، عضو مستقل في مجلس الشعب الحالي ٢٠١٦-٢٠٢٠ عن قطاع العمال والفلاحين لمحافظة حلب، وهو شقيق رجل الأعمال محمد براء قاطرجي.

يشغل حالياً رئيس مجلس إدارة «مجموعة القاطرجي الدولية»، والتي تضم العديد من الشركات المتخصصة في مجالات مختلفة.

شريك مؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة القاطرجي الدولية والتي تضم عدد من الشركات:

- شريك مؤسس في شركة قاطرجي للصناعات الهندسية الميكانيكية المغفلة الخاصة.

- شريك مؤسس في شركة أرفادا البترولية: وتعمل الشركة في مجال الدراسات الهندسية التصميمية الأساسية والتفصيلية لمشاريع البنى التحتية النفطية والغازية، وتحديد حجم الاستثمارات اللازمة، ويُتاح للشركة حفر الآبار الاستكشافية والإنتاجية في المناطق والقطاعات البرية والبحرية وتجهيزها للإنتاج، وتأجير واستئجار المعدات اللازمة للحفر والاستكشاف، ويحق لها بيع وشراء النفط الخام والمنتجات الهيدروكربونية بكافة أصنافها داخلياً وخارجياً.
- شريك مؤسس في شركة حلب المساهمة المغفلة الخاصة القابضة.
- شركة جذور للزراعة وتربية الحيوان.
- شركة أليب للاستشارات والحلول التقنية
- شركة بي إس للخدمات النفطية: وهي شركة مسجلة في لبنان ومجال عملها في قطاع الخدمات النفطية ، وتعمل على تأمين حاجة الصناعيين من المشتقات النفطية بالسعر الحر والمحدد من قبل النظام السوري، بالإضافة إلى استيراد النفط الخام وتكريره من مصفاتي بانياس وحمص مقابل أجور يتم دفعها لحكومة النظام، وتم منحها الحق ببيع المشتقات النفطية الناتجة عن تكرير النقط الخام في السوق المحلية أو تصديرها، كما أنها تستخدم كغطاء من أجل استيراد المشتقات النفطية لصالح النظام السوري بشكل مباشر في محاولة للتهرب من العقوبات المفروضة على النظام السوري.
- شركة قاطرجي للتطوير والاستثمار العقاري.
- شركة قاطرجي للتجارة.
- عضو مجلس الإدارة في شركة أليب للاستشارات والحلول التقنية.
- عضو مجلس الإدارة في شركة جذور للزراعة وتربية الحيوان.

ارتبطت مجموعة القاطرجي بشبكات الفساد، حتى أصبحت وسيط النظام السوري في المنطقة الشمالية الشرقية من سورية، حيث بدور الوسيط بين النظام السوري من جهة، و كل من تنظيم داعش ووحدات الحماية الكردية YPG من جهة أخرى .

حيث أمّنت نقل القمح والنفط من مناطق سيطرة تنظيم الدولة «داعش» إلى مناطق النظام السوري، في مقابل إيصال الأموال والأسلحة قبل انحسار التنظيم وخسارته لمناطق نفوذه.

كما نقلت النفط والقمح أيضاً، من مناطق سيطرة الوحدات الكردية YPG إلى مناطق النظام السوري مروراً بمناطق التنظيم سابقاً وحالياً.

وبذلك فقد ملأت مجموعة القاطرجي الفراغ الذي خلفه انسحاب شركة جورج حسواني من المنطقة. كما أمنت مجموعة القاطرجي نقل النفط الخام من حقول العمر النفطية في دير الزور التي كانت واقعة تحت سيطرة تنظيم داعش آنذاك، لصالح النظام السوري.

ويتجاوز عدد الصهاريج التي تستخدمها الشركة الـ ١٠٠٠ صهريج، تملك شركة «زمان الخير للاستثمار» العائدة لقاطرجي منها ما بين ٣٠٠-٤٠٠ صهريج، بينما تعود ملكية الصهاريج الباقية لأشخاص مدنيين.

بواسطة هذه الصهاريج، يتم تزويد النظام السوري بحوالي ٢٠ ألف برميل يومياً، من مناطق سيطرة وحدات الحماية الكردية YPG، مقابل إدخال مواد غذائية وأخرى لوجستية كالحديد ومواد البناء.

و قد فاقم قاطرجي من معاناة أهالي دير الزور إبّان محاصرتهم من قبل تنظيم الدولة، قبل أن يتم فك الحصار عنهم في أيلول ٢٠١٧ ، حيث كانت مجموعته تحتكر توريد المواد الغذائية إلى المحافظة ، ولذلك فقد كانت تبيع سلعها بأسعار مرتفعة جداً.

يذكر أن رويترز قد نشرت تحقيقاً[١] بخصوص تهريب النفط عبر مجموعة القاطرجي بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١١

(١) راجع رويترز بالإنكليزية: How a businessman struck a deal with Islamic State to help Assad feed Syrians، متوفر على الرابط: https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-wheat-islamic-st/how-a-businessman-struck-a-deal-with-islamic-state-to-help-assad-feed-syrians-idUSKBN1CG0EL

وقامت مجموعة القاطرجي بتقديم خدمات لمقاتلي قوات النظام وجرحاهم وعائلات القتلى منهم، كما يشرف حسام قاطرجي مع أشقائه براء ومحمد آغا على إحدى الميليشيات الموالية للنظام السوري، وتُعرف باسم مجموعة القاطرجي وتتمركز بشكل رئيسي في محافظة حلب، حيث شاركت مجموعة القاطرجي في الأعمال العسكرية التي أدت لحصار الأحياء الشرقية من مدينة حلب بنهاية عام ٢٠١٦ والتي أفضت بالنهاية لقتل وتهجير آلاف من الشعب السوري إلى مناطق إدلب وريف حلب الشمالي، وشاركت في العديد من الجرائم بحق الشعب السوري كما دخلت مجموعة القاطرجي مع القوات الشعبية التي قاتلت إلى جانب وحدات الحماية الكردية YPG ضد قوات غصن الزيتون التي شنتها تركيا والجيش الحر لتطهير منطقة عفرين من وحدات الحماية الكردية YPG.

حسام قاطرجي القاطن في دمشق من أشد رجال الأعمال المؤيدين لنظام حكم آل الأسد، نظراً لشراكته مع رامي مخلوف.

ويقوم المذكور باستخدام أقرباءه كواجهات تجارية للعمل ضمن شركاته الفرعية العائدة له ولأشقائه محمد براء ومحمد آغا قاطرجي.

علماً أن حسام قاطرجي خاضع للعقوبات الأوربية[١] منذ ٢٠١٩/١/٢١ نتيجة تأمين المشتقات النفطية والقمح لصالح النظام السوري.

(١) راجع العقوبات على الرابط https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/TXT/PDF/?uri=CELEX:32019D0087&from=EN

حسام قاطرجي برفقة بشار الأسد

حسام قاطرجي برفقة عناصر من ميليشيا مجموعة القاطرجي

#رجال_أعمال_الأسد

أيمن جابر

صهر كمال الأسد ابن عم بشار الأسد، استفاد من هذه المصاهرة في تأسيس "مجلس الحديد والصلب" والدخول في عالم التعهدات والمقاولات من أوسع أبوابه.

يملك "الشركة العربية لدرفلة الحديد" في جبلة، وشريك في قناة "الدنيا" الفضائية، كما يملك عدة شركات للنقل والطاقة في لبنان.

شكّل ميلشيات تحت مسميات مختلفة، أبرزها "صقور الصحراء" و «مغاوير البحر"، والتي تورطت في ارتكاب انتهاكات ضد الشعب السوري ومحاصرة منطقة الرمل الفلسطينية.

أُدرج اسمه في قوائم العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوربية، بسبب نشاطه المالي ودعمه لميليشيات الأسد.

لم يكن أيمن جابر معروفًا لدى السوريين، ولم يكن اسمه من الأسماء المتداولة كثيراً، واقتصرت معرفته على الحلقة الضيقة بآل الأسد، حيث بدأ حياته فقيراً في قرية الشلفاطية بريف اللاذقية من أسرة مكونة من والديه وثلاثة إخوة وأختين، قبل أن ينخرط في أنشطة التهريب، ويتعرف على فواز الأسد الذي كان محتكراً لميناء اللاذقية ويفرض إتاوات على البضائع الداخلة والخارجة من سوريا.

وسرعان ما ظهر اسم جابر، وتوطدت علاقته مع ماهر الأسد، وتوطدت تلك العلاقة بزواجه من ابنة كمال الأسد ابن عم بشار الأسد، وفتحت له تلك المصاهرة أبواب العمل غير المشروع على مصاريعها.[١].

وساعدته تلك الأعمال في تأسيس مجلس الحديد والصلب بسوريا، والدخول في استثمارات التعهدات والمقاولات، والإسهام في تأسيس شركة «شام القابضة»

(١) راجع موقع روسيا اليوم على الرابط https://bit.ly/2NAKWsi

العائدة لرجل الأعمال رامي مخلوف ابن خال الأسد، إضافة إلى شراكته في تأسيس قناة «الدنيا» الفضائية، وامتلاكه «الشركة العربية لدرفلة الحديد» في منطقة جبلة، وعضويته في الاتحاد العربي للحديد والصلب، ورئاسته الفخرية لجمعية «الوفاء للوطن» التي تقدم المساعدات والمعونات لعائلات ذوي قتلى النظام.

ويملك جابر عدة شركات في لبنان، أبرزها: شركة الجزيرة المتحدة للنقل العام وتجارة المشتقات النفطية والخدمات النفطية، والشركة العربية للطاقة، والشركة العربية المتحدة للنقل العام وتجارة المشتقات النفطية والخدمات النفطية.

وبسبب نشاطه المالي ودعمه الميليشيات، أدرجته الولايات المتحدة الأمريكية[١] والاتحاد الأوروبي[٢] على قائمة العقوبات الاقتصادية من حجز للأموال والأرصدة ومنع السفر.

ولدى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في مارس ٢٠١١؛ بادر أيمن مع أخيه محمد إلى تشكيل كتائب «دفاع وطني» تحت مسميات مختلفة، أبرزها «صقور الصحراء» و «مغاوير البحر»، وتكفل برواتب مقاتليهم، واتهم بتحويل مصنعه للحديد في جبلة إلى معمل لتصنيع البراميل المتفجرة التي يقصف بها الأسد مناطق المعارضة.

وتشير المصادر إلى تورط أيمن جابر في ارتكاب انتهاكات بحق المدنيين في اللاذقية، حيث تورطت الميلشيا التابعة له باعتقال المئات من شباب اللاذقية، ومحاصرة منطقة الرمل الفلسطينية، وقامت بأعمال البلطجة والسيطرة على العقارات، وإجبار أصحاب المحال التجارية على دفع الإتاوات له ولرجاله.[٣]

ودفعت عمليات البلطجة التي مارستها ميلشيات جابر ببشار الأسد لاستدعائه إلى دمشق عام ٢٠١٦ وتنبيهه بأن جميع تحركاته تحت المراقبة، ما دفعه لتعزيز علاقاته

---

(١) راجع موقع الخزانة الأمريكية على الرابط https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/tg1797.aspx

(٢) راجع موقع Syria Report على الرابط https://www.syria-report.com/trending-content/Ayman%20Jaber

(٣) راجع موقع بلدي نيوز على الرابط https://bit.ly/2ucScDH

مع الروس[1]، الذين قدموا تدريبات متقدمة لميلشيا «صقور الصحراء» والاعتماد عليهم في معارك البادية بتدمر والشاعر، وكذلك في معارك الرقة وريف حمص الشرقي، وتم تكريم أيمن جابر من قبل قائد القوات الروسية في سوريا ألكسندر دفورنيكوف، مع عدد من عناصره، بعد سيطرة قوات الأسد على قرية ربيعة في ريف اللاذقية.

كما تلقت الميلشيا نفسها دعماً سخياً من الحرس الثوري الإيراني، حيث ظهرت تسجيلات لعناصرها وهم يرددون هتافات طائفية، وتشير المصادر إلى تلقي الميلشيا تدريبات عام ٢٠١٣ داخل «اللواء ٤٧» الخاضع للحرس الثوري الإيراني ويقع مقره في جنوب مدينة حماة.

إلا أن ممارسات الفساد من قبل جابر وأخيه محمد قد سببت إحراجاً دولياً للنظام، حيث كشفت وثائق «برادايز» التي نشرتها صحيفة «زود دويتشي تسايتونغ» الألمانية، في تشرين الثاني ٢٠١٨ تورطهما في عمليات التهرب الضريبي، كأصحاب حصص في شركات «أوف شور» لبنانية.

ودفعت علاقاته بالروس والإيرانيين ببشار الأسد للعمل على تحجيمه وتفكيك الميلشيات التابعة له، وتم القبض عليه في مايو ٢٠١٨ ضمن حملة أمنية شنها النظام في مدينة اللاذقية، بهدف إلقاء القبض على مطلوبين للعدالة وفاسدين ومرتشين، ولا يزال جابر يقبع تحت الإقامة الجبرية في أحد منازله

(١) المصدر السابق.

#رجال_أعمال_الأسد

فارس أحمد الشهابي

مكان الولادة: حلب ١٩٧٢

عضو في مجلس الشعب السوري، ورئيس غرفة صناعة حلب بدعم من العميد توفيق يونس الرئيس السابق لفرع أمن الدولة في حلب.

يملك شركة "ألفا" عملاق السوق الدوائية في سورية، و شارك في تأسيس العديد من الشركات.

أسس ميلشيا من نحو /٥٠٠/ شبيح على نفقته الخاصة للمشاركة في أعمال القمع ضد الشعب السوري، كما عمل على إنتاج عدد من الآليات العسكرية ذات التحكم عن بعد لصالح الجيش السوري.

يخضع للعقوبات الأوروبية نتيجة دعمه لأعمال القمع التي ارتكبتها قوات النظام.

تطورت أعمال فارس أحمد الشهابي (المولود في حلب عام ١٩٧٢) التجارية عقب حصوله على شهادة الماجستير في الهندسة الصناعية من جامعة أوهايو الأمريكية، حيث كان قد أسس شركة «ألفا» للصناعات الدوائية والمؤلفة من سبعة معامل والتي سيطرت على السوق الدوائية في سورية منذ عام ١٩٩٣، وأسس وشارك في تأسيس العديد من الشركات الأخرى أبرزها: «شركة شام القابضة»، وبنك «فرنسبنك سوريا»، وبنك «الشرق سورية»، و «الشركة السورية العربية للتأمين»، و «شركة الجزيرة السورية للتجارة المحدودة المسؤولية»، و «شركة القلعة للتطوير والاستثمار العقاري»، و «شركة الغد الأفضل للاستثمار». وتولى رئاسة غرفة صناعة حلب رغم صغر سنه بدعم من العميد توفيق يونس الرئيس السابق لفرع أمن الدولة في حلب، كما حصل على عضوية البرلمان السوري عن دورة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في مارس ٢٠١١؛ كرس فارس الشهابي أمواله ومعامله لخدمة النظام، حيث قام بتوفير الدعم المالي لمجموعات الشبيحة عبر تمويل نحو خمسة آلاف شبيح من أمواله الخاصة، ووضع المخزونات الاستراتيجية الخاصة بمعامله تحت تصرف الحكومة من أجل تقديم الأدوية مجاناً لجيش النظام، وساعد مؤسسات النظام على استيراد المواد الأولية الخاصة بتصنيع الأدوية وتجاوز العقوبات المفروضة عليها.

في هذه الأثناء؛ برز فارس الشهابي كأحد أبرز المنادين بقتل كل من يعارض بشار الأسد، والمطالبة باستخدام الأسلحة الثقيلة ضد الشعب السوري وبالأخص في إدلب وريف حلب، ودأب على الظهور في وسائل الإعلام لإبداء موالاته للنظام السوري سواء على القنوات التلفزيونية أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وفي عام ٢٠١٤ خرج في لقاء مع قناة الميادين وهو يحمل بارودة روسية وهدد بها كل من يعارض الأسد. وعُرف بتشجيعه لأعمال التعفيش والترفيق التي يقوم به عناصر الشبيحة.[١]

كما عمل عبر غرفة الصناعة في حلب على إنتاج عدد من الآليات العسكرية ذات التحكم عن بعد لصالح الجيش السوري،[٢] وتولى رعاية جرحى النظام في حلب، كما قام باستقطاب المسرحين من الجيش،[٣] بعد خدمة ٨ سنوات ووعدهم بتأمين أعمال لهم رداً «للجميل» الذي قاموا به من أجل النظام.

ونتيجة لمشاركته المباشرة ودعمه لأعمال القمع التي ارتكبها النظام؛ فإن فارس الشهابي يخضع للعقوبات الأوروبية[٤]، لكنه على الرغم من ذلك لا يزال يحمل الجنسية الأمريكية، وسبق له الظهور مع عائلته عام ٢٠١٦ مع سفير سوريا الدائم في الأمم المتحدة بشار الجعفري داخل مبنى الأمم المتحدة في مدينة نيويورك.

---

(١) يوتيوب: https://youtu.be/YifAHeazhKo

(٢) القدس العربي: https://goo.gl/YYcDhc

(٣) المسرحين من الدورة العسكرية ١٠٢

(٤) رقمه في العقوبات الأوربية ٤٩. راجع الرابط http://www.europarl.europa.eu/cmsdata/124083/list-persons-entities-EU-restrictive-measures-Syria-30052017.pdf ٢

#تحيا
#حلب_لل

#رجال_أعمال_الأسد

سـامر فـوز

مكان الولادة: اللاذقية ١٩٧٣

اعتمد عليه النظام لإقامة علاقات غير معلنة مع العديد من الدول، ويمارس دوراً كبيراً في مساعدة النظام على الإفلات من العقوبات الاقتصادية.

يترأّس إدارة "مجموعة الفوز القابضة" التي تسيطر على جزء ضخم من قطاعات العمل التجاري في سوريا، وله شركات أخرى في هولندا والإمارات ولبنان وتركيا.

مَوّل ميلشيا "درع الأمن العسكري" المرتبطة بشعبة المخابرات العسكرية، والتي شاركت في أعمال القمع وارتكبت انتهاكات واسعة النطاق في دمشق وحلب وحماة وريف اللاذقية.

ولد رجل الأعمال سامر فوز في اللاذقية عام ١٩٧٣ لعائلة تجارية، حيث أسس والده زهير «مجموعة الفوز القابضة» عام ١٩٨٨، في مجال المواد الغذائية من استيراد وتصدير، ثم توسع ليشمل نشاطه قطاعي العقارات والإعلام، وأنشأ مجموعة «أمان» القابضة والتي تتفرع عنها: شركة «الفوز» للتجارة، وشركة «المهيمن» للنقل والمقاولات، وشركة «صروح» للإعمار، وشركة «الحياة السهلة»، إضافة لجمعية «الفوز الخيرية» التي تنشط في اللاذقية وريفها.

ويترأس سامر فوز مجلس إدارة هذه المجموعة، كما يملك شركة «أوف شور» ومقرها موسكو، وله شركات أخرى في هولندا والإمارات ولبنان، كما تنشط مجموعته في مجال الاستيراد والتصدير، حيث قامت شركة «أمان» حتى عام ٢٠١٠ من استيراد ٥٠ ألف طن من الإسمنت شهرياً من تركيا، كما تولت توزيع الإسمنت البورتلاندي

الذي تنتجه شركة «لافارج» الفرنسية في مصنع بالقرب من عين العرب، وقامت المجموعة كذلك بتصدير شاحنات رينو إلى العراق.

ولسامر فوز نشاط تجاري كبير في تركيا، حيث يمتلك مصنعاً للمياه المعدنية باسم«Mecidyia" في أرضروم، ومستودعات وصوامع تخزينية سعة ١٥٠ ألف طن في اسكندرون، واستثمار في منجم ذهب جنوب أنقرة، إضافة إلى استثمارات في مجال القطاع الفندقي، حيث تعمل المجموعة على إنشاء فندق من فئة خمس نجوم في منطقة بودروم، وإنشاء مجمعات سكنية في إسطنبول.

جدير بالذكر أن سامر قد سجن في تركيا عام ٢٠١٣ لاتهامه بالاشتراك في قتل رجل أعمال أوكراني من أصل مصري يُدعى «رمزي»، وتم الحكم عليه بأربع سنوات في السجن، إلا أنه أمضى ستة أشهر ثم أُطلق سراحه بعد دفع كفالة قدرها ٣ ملايين دولار، وفق ما نشرته صحيفة مليت[١] التركية بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٤.

وعلى الرغم من اتهامه السابق، استمرت مجموعة «الفوز» في التوسع بتركيا، حيث أعلنت الشركة في عام ٢٠١٧ عن تأسيس مصنع للأسمدة والثروة الحيوانية بقيمة ٦٠ مليون دولار على مساحة ٣٥٣ دونم في منطقة العزيزية في أرضروم، ويحمل سامر فوز الجنسية التركية.

أما في سوريا؛ فقد برز اسم سامر فوز عقب الاستحواذ على حصص منافسيه من رجال الأعمال الذين أصبحوا خارج دائرة السباق كمجموعة «غريواتي»، ومجموعة «حمشو « التي أُدرجت لقائمة العقوبات الأوربية، ثم جُمدت أصولها من قبل النظام بحجة عدم سداد الدين البالغ قدره ٣,٨ مليار ليرة سورية. الأمر الذي دفع مجموعة «الفوز» للاستحواذ على أصول شركات عماد غريواتي وموفق القداح، حيث سيطرت مجموعة الفوز على تجارة السكر، وعلى قطاع السيارات وخاصة منها شركتي «هيونداي» و «كيا»، إضافة إلى وكالة الشركات الإيرانية، وصناعة الكوابل،

(١) راجع جريدة مليت على الرابط http://www.milliyet.com.tr/gundem/cesedini-kopeklere-yedirdiler-1781649

والصناعات الدوائية، وإنشاء معملين للحديد أحدهما في حسياء بحمص والثاني في درفلة في اللاذقية بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي ١,٥ مليون طن، ويطمح سامر إلى لاستفادة من العقود الحكومية في مرحلة الإعمار المرتقبة، والحصول على تراخيص شراء خردة المعادن من المباني المدمرة في المدن والبلدات في جميع أنحاء البلاد.

ويملك سامر فوز مطعم وقاعة المشرق وسط دمشق، والذي يرتاده نخبة رجالات النظام، كما استحوذت شركة «أمان» القابضة على مشروع مدينة «ماروتا» في منطقة بساتين الرازي بالقرب من حي المزة بدمشق، وهو مشروع مثير للجدل لأنه يقوم على المرسوم الرئاسي رقم ٦ لسنة ٢٠١٢، والذي يسمح بنزع ملكية أصحاب المنازل من دمشق، وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٩ لعام ٢٠١٥، والذي يمكّن لإنشاء شركات المساهمة الخاصة القابضة لإدارة الأصول داخل الحدود الإدارية للمحافظات والمدن، ويُنظر إلى المرسوم التشريعي ١٩ على أنه وسيلة لتحويل ملكية الأراضي الواقعة في مواقع رئيسية إلى مقربين أقوياء للنظام.

وفي آب ٢٠١٧؛ أعلن سامر عن تأسيس شركة (MENA) برأس مال قدره ٢٥ مليار ليرة سورية لبناء معمل تكرير السكر بالقرب من حمص بطاقة ٣٥٠٠ طن في اليوم، أي ما يعادل مليون طن في السنة، كما أسس في شهر تشرين الثاني من العام نفسه مصنع أدوية لإنتاج أدوية السرطان بموجب ترخيص من الشركات الكندية والكورية الجنوبية بقيمة ٢٨ مليون يورو في مدينة عدرا الصناعية خارج دمشق.

وفي عام ٢٠١٨ حصلت مجموعة «فوز» على حصة ٥٥٪ الخاصة بالملياردير السعودي الأمير الوليد بن طلال في فندق «فورسيزنز» بدمشق، والذي استضاف كبار موظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين الزائرين منذ تأسيسه. كما تم الإعلان في شهر نيسان/إبريل من العام نفسه عن تأسيس شركة طيران خاصة جديدة هي «فلاي أمان»، التي يملكها كل من خلدون الزعبي وبشار محمد عاصي، في حين أن اسم سامر فوز لم يظهر في قائمة المساهمين إلا أن خلدون الزعبي هو نائب رئيس شركة «أمان» القابضة، بينما يشغل عاصي منصب رئيس مجلس إدارة «أمان» دمشق، وفي نفس الشهر الذي أطلقت فيه «فلاي أمان»، أعلن سامر فوز توقيع اتفاقية

مع شركة «هيونداي» العملاقة للسيارات الكورية لبيع وتوزيع السيارات التجارية، حيث ستقوم شركة «إي موتورز» بتجميع هذه المركبات في سوريا، وهي رابع اتفاقية من هذا القبيل بعد صفقة عام ٢٠١٧ لتجميع العلامة التجارية الصينية لسيارات (BYD)، كما يملك سامر فوز ترخيصاً لتجميع سيارات «تويوتا» و «كيا».

وفي شهر آذار من عام ٢٠١٨ اشترى برايان بالارد، أحد ممولي حملة الرئيس الأمريكي ترامب الانتخابية، شركة (ASM International General Trading) التابعة لمجموعة شركات سامر فوز، وأوردت صحيفة «ديلي بيست» الأمريكية تحقيقاً بذلك.[١]

ومن خلال هذا النشاط الاقتصادي الدولي واسع النطاق؛ يمكن ملاحظة دور مجموعة شركات سامر فوز في مساعدة النظام على الإفلات من العقوبات الاقتصادية التي فرضها عليه الاتحاد الأوربي وبعض الدول الأخرى، حيث دأب النظام على التحايل على العقوبات من خلال الاعتماد على رجال أعمال لا تشملهم العقوبات كسامر فوز الذي تمت الاستفادة منه لإقامة علاقات خفية مع العديد من الدول.

أما من الناحية العسكرية؛ فإن سامر فوز يموّل ميلشيا «درع الأمن العسكري»[٢] المرتبطة بشعبة المخابرات العسكرية عبر فرع اللاذقية الذي يطلق عليه «الفرع ٢٢٣»، وقد شاركت هذه الميلشيا في الهجوم على ناحية سلمى في ريف اللاذقية الشمالي مع ميلشيات: «صقور الصحراء»، و «لواء أسد الله الغالب»، و «لواء أسود الحسين»، و «نسور الزوبعة»، و «الدفاع الوطني». كما شاركت في معارك كنسبا في ريف اللاذقية الشمالي، وفي معارك طريق الكاستيلو لإحكام الحصار على حلب، مما ساعد على اقتحامها وقتل أكثر من ١٣٠٠ مدني من أهلها، وتهجير أكثر من ١٠٠ ألف آخرين.

---

(١) Top Trump Fundraiser Caught Working for Assad Ally, available at: https://www.thedaily-beast.com/top-trump-fundraiser-caught-working-for-assad-ally

(٢) راجع موقع نون بوست: سامر الفوز نموذجًا.. كيف يدعم رجال الأعمال الأنظمة الديكتاتورية؟، متوفر على الرابط: https://www.noonpost.com/content/26155

وشاركت ميلشيا فوز كذلك في عمليات بمحافظة حماه، وفي معارك دمشق وريفها، حيث وفر سامر فوز مقراته وتسهيلاته ومنشآته التجارية لدعم قوات النظام، وخاصة ميلشيات «درع الأمن العسكري» التي ارتكبت مجازر مروعة راح ضحيتها مئات المدنيين، فضلاً عن ارتكاب عناصرها جرائم السرقة والسلب والخطف والابتزاز.

#رجال_أعمال_الأسد

عامر زهير فوز

مكان الولادة: اللاذقية

شقيق سامر الفوز ورديفه في الأعمال التجارية، حيث كان يستحوذ على ثلث قيمة الصفقات التي ينفذها شقيقه سامر عن طريقه لصالح النظام السوري.

يترأس إدارة شركة "ASM" الدولية، وشريك ومؤسس في شركة "عامر فوز وشركاه"، وفي مجموعة "أمان القابضة"، وفي شركة "البنى الرائدة" لصناعة الكابلات والحبيبات البلاستيكية.

يُتَّهَمُ -إلى جانب أخيه- بتقديم السلاح والذخيرة لتنظيم "داعش" مقابل صفقات القمح والنفط لصالح النظام، ويعتبر شريكاً مع شقيقه سامر بكافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها ميليشيا درع الأمن العسكري التابعة لشعبة المخابرات العسكرية.

مسيرته: عامر فوز ابن رجل الأعمال زهير فوز وشقيق رجل الأعمال سامر فوز حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في باريس بعام ١٩٩٣ وعلى ماجستير إدارة أعمال من نفس الجامعة عام ١٩٩٦.

ولم يظهر للمدعو عامر فوز مثل شقيقه سامر أي نشاط تجاري بشكل كبير إلا بعد بدء الثورة السورية وحاجة النظام لمثل هؤلاء من أجل التهرب من العقوبات الدولية، وتغطي هيمنة سامر فوز في دنيا الأعمال على وجود شقيقه عامر فوز بالرغم من أنها لا تقل عنه.

وعامر فوز شريك ومؤسس في كل من:

- المدير العام والتنفيذي لشركة «ASM الدولية للتجارة العامة»، وتعد هذه الشركة واحدة من الشركات الكبرى والعملاقة في مجال التجارة الدولية العاملة،

وتنشط الشركة في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا وتركيا، ومقر الشركة في الامارات العربية المتحدة، حيث تتخصص الشركة بالسلع الغذائية اللينة والأغذية الزراعية، وكذلك السلع الصلبة لتغطية المعادن الثمينة إلى جانب تداول الطاقة واستثمار البنية التحتية للطاقة. وإدارة الأصول في مجال اللوجستيات وقدرات التخزين، والتوريد بالجملة على طرفي المعاملات مع شبكة تضم مكاتب عالمية متعددة ومرافق معالجة والشحن.

- شريك في شركة عامر فوز وشركاه.
- شريك في مجموعة أمان القابضة (شركة سامر فوز)
- شريك مؤسس في شركة البنى الرائدة لصناعة الكابلات والحبيبات البلاستيكية ويملك منها عامر فوز ٥ ٪ في حين تملك شركة «ديستركت» المحدودة المسؤولية المسجلة في جمهورية سيشل الافريقية ٧٠ ٪ من رأس مال الشركة، في حين تملك شركة «العهد للتجارة والاستثمار» ٢٥٪ من رأس مال الشركة.
- شريك في شركة الحياة السهلة
- عضو بمجلس إدارة وشريك مؤسس في الشركة السورية للكابلات

كما شغل عدة مناصب هي:

- المدير التنفيذي لمجموعة أمان القابضة
- نائب المدير العام لمجموعة أمان القابضة
- نائب مدير عام شركة إعمار للصناعات

تقوم الشركات التي تربطها علاقة بعامر فوز وشقيقه سامر بتنفيذ عدد من المشاريع في منطقة عدرا العمالية وعلى رأسها مشروع لإنتاج الكهرباء عبر الطاقة الشمسية، وكذلك معمل لإنتاج الكابلات وتجهيزاتها ومتمماتها، كما يعتبر عامر شقيق سامر رديفاً له في الأعمال التجارية التي يقوم بها سامر بطريقة مشبوهة لصالح آل الأسد، وحين تتداول المواقع الإخبارية صفقات سامر فوز يكون في واقع الأمر أن مقدار الثلث من هذه الصفقات يعود لعامر فوز خصوصاً أن عامر يملك ٣٣٪ من شركة

أمان القابضة، والتي قامت بعدد من المشاريع والصفقات الضخمة خلال الفترة القريبة الماضية وعلى رأسها:

- شراء ٨٩٤٩٨٤٢ سهم من أسهم بنك سورية الإسلامي
- شراء ٥٩٢٢٥٠ سهم من أسهم بنك البركة – سورية، ليصبح حجم تداول شركة أمان القابضة في بنك البركة ٦٠٤٨٨٧ سهم.
- شراء نادي الشرق بقيمة ١٢ مليون دولار
- شراء ١,٥ مليون سهم في بنك سورية الإسلامي بقيمة ١,٢٨ مليار ليرة سورية.

وتشارك شركة أمان القابضة مع شركة دمشق الشام القابضة بشركة «أمان دمشق» وهي إحدى الشركات المسؤولة عن تنفيذ قسم من مدينة ماروتا سيتي والتي تتم إقامتها حالياً على أنقاض منازل استولى عليها النظام السوري بعد تهجير أهالي المنطقة الواقعة خلف الرازي بحي المزة بدمشق نتيجة لوقوهم ضده خلال الثورة السورية، مع التذكير أن شركة دمشق القابضة يرأس مجلس إدارتها المهندس عادل العلبي محافظ دمشق وهو ما يؤكد الشبهات السابقة بوقوف آل الأسد خلف هذه المشاريع.

وعامر فوز مع شقيقه سامر فوز قاما بتقديم السلاح والذخيرة لتنظيم الدولة مقابل القمح والنفط لصالح النظام وذلك في الفترات التي كان يسيطر عليها التنظيم على المنطقة الشرقية من سورية بالكامل، وهو ما اعترف به القيادي في تنظيم الدولة أحمد الحجي والأسير في إدلب لدى هيئة تحرير الشام، كما أكد أحمد الحجي تعاملات تجارية متعددة جرت بين نظام الأسد والتنظيم، كان عرّابها ومهندسها سامر وعامر فوز، يضاف لها صفقات قمح تم إبرامها مع تنظيم حزب الاتحاد الديمقراطي PYD لصالح النظام السوري.[١]

تعتبر شركة أمان القابضة الوكيل الحصري لدى النظام السوري في الاستيلاء على ممتلكات كل من لم يقف مع النظام السوري، أو الأعمال التي يريد أن ينقلها آل الأسد

(١) مجلة سوريتنا, سامر فوز قصة السلاح مقابل القمح، https://bit.ly/2kUzyMC

إلى مظلة أمان القابضة، وهو ما حدث عند شراء حصة الأمير السعودي الوليد بن طلال من فندق الفور سيزون، وعند شراء ممتلكات من رجل الأعمال عماد غريواتي وموفق قداح وغيرهم، وهو ما يقود لحقيقة مجموعة أمان القابضة بأنها مجرد واجهة تجارية تعمل على تحصيل الأموال وزيادة الأرباح ومصادرة ممتلكات الآخرين بطريقة قانونية تحت مسمى الشركات القابضة التي مهد لها رأس النظام السوري بشار الأسد عبر المرسوم التشريعي رقم ١٩ لعام ٢٠١٥ الذي يمكّن لإنشاء شركات المساهمة الخاصة القابضة.

وتملك الشركات المختلفة والتي يملكها سامر وعامر ووالدهما زهير فوز وعلى رأسها أمان القابضة أكبر عدد ممكن من قطاعات العمل التجاري في سورية إضافة لأعمالهم خارج سورية، وتتنوع أعمالهم في سورية من مصانع الحديد وشركات الإنشاءات ومصانع الأدوية وشركات الطيران والخدمات العقارية ووكالات بيع واستيراد أهم ماركات السيارات وقطع تبديلها، ومصانع السكر وغيرها من القطاعات الأخرى، وعلى الأهم بشكل الخصوص تلك الشركات التي تعنى بقطاع إعادة الإعمار في سورية، إعادة الإعمار لما دمرته آلة الأسد العسكرية ليستفيد منها مادياً.

يذكر أن سامر فوز وعبر أمان القابضة شارك في دعم ميليشيا درع الأمن العسكري التابعة لشعبة المخابرات العسكرية، ويعتبر عامر فوز شريك مع شقيقه سامر بكافة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها هذه الميليشيات الطائفية.

#رجال_أعمال_الأسد

محمد صابر حمشو

مكان الولادة: دمشق ١٩٦٦م.

أحد أبرز وكلاء أعمال ماهر الأسد، سخّر العديد من الشركات التابعة له لتبييض أموال ماهر الأسد، وشغل عضوية مجلس الشعب لفترتين.

ترأس العديد من الشركات لصالح ماهر الأسد، أبرزها: (مجموعة حمشو للاتصالات الدولية، وشركة الشرق الأوسط لتسويق تكنولوجيا المعلومات، وشركة سورية الدولية للإنتاج الفني).

نسّق عمليات تهريب بضائع وتحركات للمعارضة، وتبين فيما بعد أنها كمائن تم إعدادها من قبل النظام بالتعاون مع حمشو.

أُدرج اسمه في قوائم العقوبات الأمريكية والأوروبية.

ولد محمد صابر حمشو عام ١٩٦٦ في مدينة دمشق، وبعد حصوله على شهادة جامعية في مجال الهندسة الإلكترونية، بدأ عمله في شركة تعنى بالحواسيب وأجهزة الاتصال، يملكها مضر ابن اللواء إبراهيم حويجة، مدير إدارة المخابرات الجوية الأسبق .

وسرعان ما تطور عمله ليمثل غطاء للأنشطة التجارية الخاصة برجالات النظام، حيث تولى بيع حواسيب وأجهزة اتصالات لقيادة القوى الجوية والدفاع الجوي عبر صفقة مباشرة، على الرغم من أن القانون يفرض في هكذا حالات أن تتم عمليات الشراء في أي من مؤسسات الدولة بنظام المناقصات، إلا أن اللواء إبراهيم حويجة كان يرفض إجراء أية مناقصة بحجج أمنية.

وعَبْرَ عمار ساعاتي تمكن حمشو من الوصول إلى بشار وماهر الأسد ، الأمر الذي مكّنه من تنفيذ أول مشاريعه لصالح الأخير عبر شركة «براق»، وهي شركة اتصالات

أرضية عبارة عن كبائن موزعة في المدن الرئيسية ، والتي ساعدته على تأسيس «مجموعة حمشو للاتصالات الدولية»، وإنشاء شركة «براق للدعاية والإعلان»، وشركة «الشرق الأسط» لتسويق تكنولوجيا المعلومات، وشركة «شام» للدراسات الهندسية والتعهدات» وشركة «جوبيتر» للمشاريع السياحية، وشركة «سورية الدولية» للإنتاج الفني، وغيرها من الشركات التي ترأسها محمد حمشو لصالح ماهر الأسد ، كما أصبح حمشو وكيلاً لشركة «الثريا» في سورية.

شغل حمشو عضوية مجلس الشعب مرتين خلال السنوات الماضية، ويشغل حالياً منصب أمين سر غرفة تجارة دمشق وأمين السر العام لاتحاد غرف التجارة السورية.

وتتحدث المصادر عن دفع محمد حمشو مبالغ لفصائل المعارضة في الغوطة كجيش الإسلام وفيلق الرحمن وجيش الأمة قبل حله، من أجل استخراج معدات معامله التي كانت في منطقة سيطرة تلك الفصائل.

كما نسّق حمشو عمليات تهريب بضائع وتحركات للمعارضة، تبين فيما بعد أنها كمائن تم إعدادها بالتعاون مع النظام.

كما أقام حمشو علاقات واسعة مع شخصيات من المعارضة السياسية في القاهرة وغيرها من الدول العربية، الأمر الذي مكنه من القيام بعدة أدوار خفية، خاصة أثناء المفاوضات التي جرت في منطقة عرسال اللبنانية.

جدير بالذكر أن محمد حمشو يخضع للعقوبات الأمريكية والأوربية، نتيجة تورطه في القيام بأعمال تجارية لصالح النظام وتبييض الأموال.

#رجال_أعمال_الأسد

أمجد محمد دوبا

مكان الولادة: جبلة
اللاذقية ١٩٦٩/٧/١٠

ابن العميد السابق في الجيش السوري "محمد دوبا"، وابن أخ العماد "علي دوبا" الرئيس السابق لشعبة المخابرات العسكرية في عهد حافظ الأسد، يشكل واجهة موثوقة للنظام السوري في روسيا، ويعمل بصفة رجل أعمال مقيم في روسيا، لكنه في مرتبة أعلى من مرتبة سفير.

شريك رئيسي في شركة "أوغاريت" التجارية المتخصصة في صناعة المشروبات الغازية والعصائر، ويمتلك عدة شركات أبرزها: شركة "أمبا" للتجارة.

يتهم بتوظيف شركاته في تبييض أموال لصالح النظام.

رجل الأعمال أمجد دوبا من مواليد عام ١٩٦٩ وهو ابن العميد السابق في الجيش السوري محمد دوبا وابن أخ العماد علي دوبا الرئيس الأسبق لشعبة المخابرات العسكرية في عهد حافظ الأسد.

في عام ١٩٨٣ وقبل أن يتم الثامنة عشرة من عمره تم إيقاده ببعثة دراسة إلى روسيا مستفيداً من موقعي والده العميد محمد دوبا وعمه العماد علي دوبا وعلاقتهما الوثيقة بحافظ الأسد.

في روسيا درس أمجد دوبا الهندسة المدنية، وخلال سنوات الدراسة بدأ مشروعه التجاري الذي حاول أن يظهر به نفسه كرجلٍ عصامي بدأ من الصفر، حيث قال: « كنت في غاية الفرح عندما رجعت إلى سورية بأول صفقة تجارية وكنت ما أزال طالباً،

أعتقد أن قيمة الصفقة لم تتجاوز ٢٠٠ ألف ليرة، وهي لا تشكل شيئاً في عالم الدولار في ذلك الوقت، وكانت من المتاجرة بأشياء بسيطة»[١].

بعد تخرجه في بداية التسعينات استقر أمجد دوبا بروسيا وقام بتوسيع الأعمال التجارية في روسيا بشكل أكبر وقام بتصدير المواد الغذائية والأقمشة إلى روسيا، ومن بعدها بدأ في استيراد الحديد والخشب إلى سورية، وبعد ذلك قام بشراء بعض المحلات التجارية وترميمها وإعادة استثمارها إما مباشرةً أو عن طريق التأجير ، وبعدها بدأ التوسع في مجالات مختلفة منها الإعلام والمطاعم وشركة لتوزيع قهوة وشركة تجوال للسياحة والسفر، يذكر أنه من المؤسسين للجالية السورية في موسكو من مؤتمرها الأول.

يقول رئيس تحرير «entrepreneur العربية» حسن عبد الرحمن الذي أجرى لقاءً مع أمجد دوبا في عام ٢٠١٧ «بصعوبة شديدة تتمكن من أخذ اي معلومة عن كيف بدأ وعن أي أعمال لديه، وكيف جمع ما يمكن القول إنه رأس مال، فهو يعتبر أن مجده الحقيقي ليس بما أنجز على الصعيد المادي، بل بما حقق وجمع من صداقات تجعله واحد من أشهر المواطنين العرب في موسكو «[٢].

ولكن الحقيقية التي غالط بها السيد حسن عبد الرحمن الجمهور العربي هي أن أمجد دوبا بدأ بالتجارة بأموال والده العميد محمد دوبا التي جمعها من خلال رئاسته لفرع المخابرات العسكرية بحلب خلال أعوام ١٩٧٤ حتى ١٩٧٩، وهي الأموال التي تم جمعها من الفساد الإداري والرشاوي والإتاوات من أهالي مدينة حلب، يضاف لها مئات الملايين بعد دخوله لمجال النفط حيث تم تعيينه بمنصب رئيس شركة تخزين النفط في طرطوس، ومديراً للشركة السورية للنفط، حيث أسس محمد دوبا الأرضية المناسبة لسرقة أموال الشعب السوري القادمة من النفط وتوزيعها

(١) entrepreneur العربية، أمجد دوبا: الاستثمار الأفضل ليس الأكثر كلفة، https://goo.gl/GTAVco

(٢) مصدر سابق

بإشراف آل الأسد على المستفيدين من هذه الحلقة الضيقة كمحمد مخلوف وعائلته وآل شاليش ودوبا وغيرهم.

ويملك أمجد دوبا عدة شركات كما أنه شريك في شركات أخرى وهي:

- مدير شركة أمبا للتجارة، بالشراكة مع بشرى علي إسماعيل
- مدير عام وشريك مؤسس في شركة إمداد للتجارة والتوزيع.
- مكتب تجوال: وكالة سفر، مؤسسة تنظيم رحلات سياحية

وعبر شركاته المتنوعة في سورية وروسيا يحاول أمجد دوبا وبشكل دائم إيجاد أفضل الصفقات التجارية بين سورية وروسيا وكان من أوائل من نظم بيع الحمضيات إلى روسيا.

كما أنه يقوم عبر هذه الشركات في سورية وغيرها من الشركات التي يملكها في روسيا والمختصة بشكل أساسي في القطاع السياحي بعملية تبيض أموال منظمة، كما أنه يشكل واجهة موثوقة للنظام السوري في روسيا ويعمل هناك بصفة رجل أعمال مقيم في روسيا ولكنه في مرتبة أعلى من مرتبة سفير.

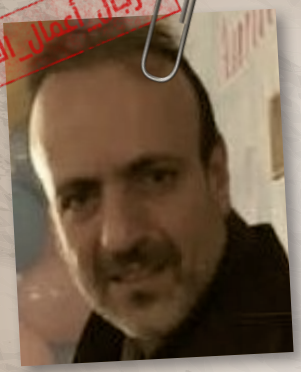

سامر علي دوبا

مكان الولادة: دمشق

ابن العماد "علي دوبا" الرئيس السابق لشعبة المخابرات العسكرية في عهد حافظ الأسد وذراعه اليمنى، يُعَدُّ واجهة تجارية لغسيل الأموال القذرة التي جناها والده خلال ترؤّسه جهاز الأمن العسكري.

شريك مؤسس في شركة "أمانة خير سورية"، ومدير عام وشريك مؤسس في شركة "كواليس"، ومدير عام وشريك مؤسس في شركة "زُحل" لخدمات الدعاية والإعلان.

يدير أموال والده الذي اقتات والده على الفساد وجباية الأموال خلال ربع قرن كان فيها رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية، وابرام الشراكات القسرية مع رجال أعمال، وقام ابنه سامر لاحقاً -عبر شركاته- بمهمة تبييض تلك الأموال.

ولد سامر علي دوبا في دمشق، وهو ابن العماد علي دوبا الرئيس السابق لشعبة المخابرات العسكرية في عهد حافظ الأسد وذراعه اليمنى. وبدأ عام ٢٠١٢ في إدارة أموال عائلة علي دوبا وذلك بعد اختفاء شقيقه الأكبر محمد دوبا في شهر أيار/مايو من عام ٢٠١٢ بمدينة اللاذقية في ظروف غامضة لم تنكشف حتى الآن.

وهو شريك مؤسس في شركة «أمانة خير سورية»، ومدير عام وشريك مؤسس في شركة «كواليس»، ومدير عام وشريك مؤسس في شركة «زُحل» لخدمات الدعاية والإعلان، وتمثل تلك الشركات التي تم تأسيس معظمها في تسعينيات القرن الماضي واجهة تجارية للتغطية عن مصادر الأموال غير المشروعة التي يديرها سامر لصالح والده العماد علي دوبا والتي جناها خلال ربع قرن كان فيها رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية، حيث أسس دوبا دولة داخل الدولة واعتاش على الفساد وجباية الأموال

والشراكات القسرية مع رجال أعمال، إضافة لأموال النفط عبر استحواذ أخيه على المؤسسة العامة للنفط أحد عشر عاماً.

وبعد شراكات وطيدة مع رامي مخلوف ومفلح محمود الزعبي لتهريب النفط العراقي عبر ماهر الأسد، وأتباعه خالد قدور ومحمد وأيمن جابر وغيرهم؛ آثر علي دوبا تأسيس أعمال خاصة به عبر ابنه سامر الذي شكل واجهة تجارية لإدارة الأموال القذرة التي جناها والده خلال ترؤسه للأمن العسكري.

العماد علي دوبا برفقة شقيقه العميد محمد دوبا

محمد بهجت سليمان

ابن اللواء بهجت سليمان مدير مكتب رفعت الأسد سابقاً، وأحد أعمدة المخابرات السورية، يمثّل مجد الواجهة التجارية لوالده الذي جمع ثروات طائلة من أموال الفساد.

المدير التنفيذي لمجموعة الوسيط الدولية AWA، وشريك في "المجموعة المتحدة للإعلان والنشر" التي أصدرت العديد من الصحف والمجلات منها (ليالينا، بلدنا، الوسيلة).

سخّر الوسائل الإعلامية التي يملكها في خدمة الدعاية الإعلامية للنظام السوري وتبرير الانتهاكات التي ارتكبها، وهو متورّط في غسيل الأموال لصالح النظام السوري على المستوى العالمي وعبر شركاء عالميين.

مجد سليمان، والده اللواء بهجت سليمان ابن خالة حافظ الأسد، والذي كان قد تخرج من الكلية الحربية وعمل في سرايا الدفاع،[1] التي كان يقودها آنذاك المجرم رفعت الأسد، والذي تولى بهجت فيها منصب مدير مكتب رفعت الأسد وأصبح ضابط أمنٍ في سرايا الدفاع.

بعد إزاحة رفعت الأسد، انتقل بهجت سليمان إلى إدارة المخابرات العامة، وترقى فيها ليصبح فيما بعد أحد أعمدة المخابرات السورية ومهندس توريث بشار الأسد الذي عينه سفيراً في الأردن قبل أن يتم طرده منها.

(١) سرايا الدفاع: احدى تشكيلات النظام الطائفية والتي ارتكبت أبشع المجازر في ثمانينيات القرن الماضي، ولاحقاً بعد خروج رفعت الأسد من سورية تمت إعادة تسميتها باسم الفرقة الرابعة والتي يقودها اللواء ماهر الأسد شقيق بشار الأسد، ارتكبت الفرقة الرابعة مجازر كثيرة بحق أبناء الشعب السوري على امتداد سورية منذ بدء الثورة السورية عام ٢٠١١ وحتى الوقت الحالي.

يمثل مجد سليمان الواجهة التجارية لوالده بهجت،[١] الذي جمع ثروات طائلة من أموال الفساد عبر جباية الأموال من كل من يريد مقابلة رفعت الأسد، وسرقة مواد البناء كالإسمنت والحديد وغيره وبيعها للتجار في السوق السوداء، والقيام بعمليات تهريب ما بين سورية ولبنان، وسرقة الأسلحة من مخازن سرايا الدفاع وبيعها للأطراف المتحاربة في الحرب الأهلية اللبنانية.

واستمر به الحال حتى بعد خروج رفعت الأسد من سورية، حيث تسلم بهجت سليمان بعد وشايته لحافظ الأسد عن مخطط رفعت الأسد[٢] منصب نائب رئيس الفرع الخارجي في إدارة المخابرات العامة ولاحقاً تسلم رئاسة الفرع ٣٠٠ في الإدارة ذاتها، وعمل بشكل مقرب مع باسل الأسد على تهيئة الظروف المواتية لوراثة والده، كما قام بالدور نفسه مع بشار عقب وفاة باسل، الأمر الذي مكنه من الاستمرار في فرض سيطرته على العقود والتراخيص في الوزارات والمديريات العامة التابعة للدولة.

وفي عام ١٩٩٨ فرض بهجت سليمان (عبر نجله مجد) شراكة مع رجل الأعمال السوري-الفرنسي المقيم في الكويت محمد بشار كيوان صاحب جريدة الوسيط في الكويت ودول الخليج، وبدأت الشراكة الفعلية بين بشار كيوان ومجد سليمان من خلال إطلاق المجموعة المتحدة للإعلان والنشر والتي تخصصت بإصدار عدد من الصحف والمجلات الفنية والإعلانية في سورية، وعدد من الدول العربية، مثل جريدة «ليالينا»، و «بلدنا»، و «توب غير»، و «ماري كلير»، و «فورتشن»، و «الوسيلة الإعلانية»، و «كونكورد ميديا للإعلانات الطرقية»، وصحيفة «البلد» في لبنان والكويت، هذا بالإضافة لجريدة الوسيط الإعلانية التي كانت العمود الفقري للمجموعة، ونالت جميع هذه المطبوعات رخصاً للإصدار في عدد من الدول العربية والأفريقية، كما أن بعضها كان يتم التأسيس والترخيص له في أوروبا وأمريكا، حيث أصبح مجد سليمان المدير التنفيذي لمجموعة الوسيط الدولية AWA، كما

(١) هذا الملف باسم مجد سليمان وربما يتضمن معلومات كثيرة عن والده بهجت سليمان كونه ليس سوى واجهة تجارية لوالده.

(٢) بحسب تحقيق خاص لزمان الوصل: https://www.zamanalwsl.net/news/article/64038/

تطورت الشراكة ما بين الطرفين لتشمل الاستثمار في قطاعات الاتصالات والمصارف والسياحة والعقارات.

ثم انتقل بشار كيوان ومجد سليمان إلى أعمال الوساطة والسمسرة بين شركة «رافال» الفرنسية للطائرات وبين الدول العربية الراغبة بشراء هذه الطائرات، ونجحا بعقد العديد من الصفقات وتحقيق أرباح طائلة منها. وشهدت السنوات الأخيرة، نشاطاً ملحوظاً لبشار كيوان ومجد سليمان، في جزر القمر، حيث حصلا على موافقة أجهزة الدولة هناك – بعد معارضة كبيرة من البرلمان – على بيع جنسية جزر القمر لرجال الأعمال، ممن يعانون من مشاكل في التنقل بسبب جنسياتهم، وامتد دورهما لأعمال الوساطة والسمسرة بين رجال الأعمال والحكومة في جزر القمر.

جدير بالذكر أن مجد سليمان قد سخر جميع الوسائل الإعلامية التي يملكها في خدمة الدعاية الإعلامية للنظام السوري منذ مارس ٢٠١١؛ كما قام بتمويل قسم من الشبيحة الذين شاركوا بشكل مباشر في قمع الشعب السوري الذي قام بحملة مقاطعة لشركة المجموعة المتحدة ومطبوعاتها.

وفي منتصف ٢٠١١ تقدم يوسف النصار، مدير تحرير جريدة البلد الكويتية السابق، ببلاغ للسلطات الكويتية، يتهم فيه بشار كيوان، وشريكه مجد سليمان، بالقيام بعمليات غسل أموال في الكويت وأفريقيا وعدد من الدول الأخرى، بالإضافة إلى تجارة الجنس والمخدرات والتجسس لصالح النظام السوري في الكويت. وقدّم النصار إثباتات تؤكد أن شركة الوسيط الإعلانية وأغلب الشركات الإعلانية التابعة للمجموعة المتحدة للنشر هي خاسرة، وبمبالغ كبيرة، بحيث بلغت الخسائر في إحدى الشركات في الكويت نحو ٢٥ ألف دينار كويتي يومياً.

وأثارت هذه الاتهامات الرأي العام الكويتي الذي تحرك عبر وسائل الإعلام ومجلس الأمة الكويتي لمهاجمة بشار كيوان وشريكه مجد سليمان واتهامهما بالتجسس لصالح المخابرات السورية، ما أدى إلى الحد من نشاطهما التجاري في الكويت.[١]

ويعتبر بهجت سليمان المستفيد الأول من نشاط ابنه مجد في عمليات غسيل الأموال لصالح النظام السوري على المستوى العالمي وعبر شركاء عالميين، بحيث أصبح مدراء مكتب بهجت سليمان ومرافقته من أصحاب الملايين، وذلك بالاعتماد على ملايين الدولارات التي وفرها بهجت لابنيه مجد وحيدرة تحت أعين السلطة ورعايتها.[٢]

(١) مجد سليمان. "صبي" المخابرات، والمليونير "الأهبل" – اقتصاد مال وأعمال السوريين: https://www./eqtsad.net/news/article/16270

(٢) حيدرة بهجت سليمان: يشغل منصب رئيس التحرير والمدير التنفيذي لشبكة بلدنا نيوز الإعلامية التابعة لشركة المجموعة المتحدة.

#رجال_أعمال_الأسد

مازن سمير الترزي

مكان الولادة: صيدنايا ١٩٦٢

يمارس معظم أعماله التجارية في الكويت، ويتمتع بصلات وثيقة مع قادة النظام السوري، وعلاقات واسعة مع بعض رجالات السياسة والإعلام وسفراء بعض الدول الأجنبية.

صاحب الشركة الوطنية للطيران، وشريك في العديد من الشركات الاستثمارية والعقارية، إضافة إلى شراكته في بعض الصحف الإخبارية والإعلانية.

قدّم الدعم المادي لأفراد قوات النظام وعوائل قتلاهم، عبر مشروع "بسمة أمل".

أُدرِجَ اسمه على لائحة العقوبات الأمريكية والأوروبية، كما اعتقل في الكويت بتهمة تبييض أموال لصالح جهات خارجية، والتخابر مع جهات خارجية، وتم الإفراج عنه لاحقاً.

أمضى مازن الترزي أكثر من ٣٠ عاماً من حياته مغترباً في دولة الكويت، حيث بدأ عمله كموظف عاملاً في صحف كويتية كصحيفة «الرأي العام» وصحيفة «الأنباء»، ثم أصبح من المسؤولين في صحيفة «الوسيط»، وانتقل بعد ذلك إلى جريدة «السياسة»، ومنها؛ شرع في توسيع أعماله التجارية، حيث أصبح رئيساً للشركة الوطنية للطيران محدودة المسؤولية في سورية، وشريكاً مؤسساً في شركة «غروب فور» في سورية، وكذلك في شركة «النما» للتجارة والمقاولات في سورية، وشركة «التنمية» لخدمات النفط في لبنان، وشركة «دار الهدف» الصحفية في لبنان، وجريدة «الهدف» الإعلانية في لبنان، و «المجموعة التسويقية للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع» في الكويت، وجريدتي «الغد» و «الوسيط» في الأردن، و «شركة التجارة العامة البريطانية» في بريطانيا.

يحمل الترزي الجنسيتين البريطانية والكندية إضافة للسورية، ويمارس معظم أعماله التجارية في الكويت، حيث يملك شركات مع أحد الضباط الكويتيين وهو ما سمح له بزيادة نفوذه هناك، كما يملك شركات مع رجل الأعمال الكويتي عبدالرحمن معروف، ويتمتع بعلاقات واسعة مع بعض رجالات السياسة والإعلام وسفراء بعض الدول الأجنبية في دولة الكويت. لكنه في الوقت نفسه يتمتع بصلات وثيقة مع قادة النظام السوري، حيث قدم ٥٠٠ حاسوب لرئاسة مجلس الوزراء السوري عام ٢٠٠٢ لدعم ما أسماه «مسيرة التطوير والتحديث التي يقودها القائد بشار الأسد».

وفي عام ٢٠١٤ ظهر مازن الترزي بصورة أكبر في المشهد السوري، حيث خصص طائرتين خاصتين لنقل السوريين الراغبين بانتخاب بشار الأسد في الانتخابات التي جرت في تلك السنة.

كما ظهر مرة أخرى في العام نفسه بعد أن نشر فيديو له من أمام البيت الأبيض الأمريكي مهاجماً الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما والسياسة الأمريكية بشكل عام، وحمّل الإدارة الأمريكية مسؤولية قتل الأطفال حول العالم، كما حيّا قائده بشار الأسد.

كما قام الترزي عام ٢٠١٥ بإطلاق حملة تحت عنوان «راجعين يا سورية» والتي تكفّل من خلالها بمصاريف عودة أي شاب مغترب بأي مكان حول العالم إلى سورية، ليظهر أن السوريون يعودون من بلاد الغربة إلى سوريا من أجل رفع أسهم النظام السوري في الخارج.

وفي شهر آذار من العام نفسه؛ اشترى فندق ومنتجع صيدنايا بصفقة بلغت قيمتها ١١ مليون يورو، نظراً لقربها من معلولا والتي تتضمن كنائس ومعابد دينية مسيحية تاريخية، ويضم الفندق حوالي ١٠٠ غرفة و١٥ جناحاً، وتعهّد الترزي برفع مستوى الفندق إلى ٧ نجوم إضافة لتزويده بمجموعة نقل حديثة من وسائل المواصلات.

وأسس الترزي في العام نفسه «الشركة الوطنية للطيران» في سوريا، وهي ثالث شركة طيران خاصة في سوريا بعد شركتي رامي مخلوف «أجنحة الشام»، وشركة سامر

فوز «فلاي أمان»، حيث تأسست الشركة في صيدنايا بريف دمشق، برأس مال قدره ٧٠ مليون ليرة سورية، وكانت حصة مازن الترزي من الشركة ٨٥٪، في حين ذهب باقي الأسهم لولديه خالد وعلي الترزي.

يذكر أن مازن الترزي استطاع الحصول على الترخيص اللازم لشركة الطيران خلال فترة قصيرة جداً في سوريا، وذلك لعلاقته الوطيدة مع آل الأسد، حيث استفاد من شبكة علاقاته الخارجية لتوقيع عقد مع شركة «أيرباص» الفرنسية لشراء أربعة طائرات من طراز (A٣٢١) بقيمة ٤٤٠ مليون يورو، لكنه لم يستلمها حتى الآن نتيجة الضغوط التي مارستها وزارة الخزانة الأمريكية على فرنسا، حيث تم وضعه عام ٢٠١٥ على لائحة العقوبات الأمريكية وتم تجميد أصوله وممتلكاته داخل أميركا نتيجة تسخير أعماله التجارية لصالح النظام السوري.

جدير بالذكر أن الإعلام اللبناني أطلق على مازن الترزي عام ٢٠١٤ لقب: «النصاب السوري مازن الترزي»، وذلك عقب استدعائه من قبل القضاء اللبناني للمثول في قضية نصب واحتيال على رجل الأعمال اللبناني رضا المصري، إلا أن الترزي رفض ذلك وبدأ يشهر بالقضاء اللبناني وبرجل الأعمال رضا المصري في جريدة السياسة الكويتية.

وسبق للترزي شراء منزل سعد الحريري الذي ورثه عن والده رفيق الحريري في حي المالكي بدمشق وذلك بعد أن صادرته سلطات النظام عام ٢٠١٦ على خلفية دعم الحريري للشعب السوري.

وعلى الرغم من الفضائح التي لاحقته في العديد من البلدان، إلا أن الترزي استمر في نشاطه التجاري، حيث شارك سامر فوز في مشروع «ماروتا» في منطقة بساتين الرازي بالقرب من حي المزة، وفق المرسوم (٢٠١٢/٦) الذي أصدره بشار الأسد، وبدأ العمل فيه عام ٢٠١٧، حيث تم توقيع عقد لإنشاء مجمع تجاري بقيمة ١٠٨ مليار ليرة سورية بالإضافة لستة أبنية أخرى في المشروع المذكور، مع شركة «دمشق

القابضة العامة»، على أن تكون حصة الترزي من المشروع ٥١٪، في حين تبلغ حصة الجهة العامة ٤٩٪، وهي أول مرة تكون فيها حصة المستثمر أكبر من الجهة الرسمية.

وبالإضافة إلى نشاطه التجاري لصالح النظام؛ وجه الترزي دعماً مادياً سخياً لأفراد قوات النظام وعوائل قتلاهم، وذلك عبر تأسيسه مشروع «بسمة أمل» عام ٢٠١٧ والذي ما زال مستمراً حتى الآن في ذلك.

وفي ٢١ كانون الثاني ٢٠١٩؛ تم إدراج مازن الترزي على قائمة العقوبات الأوروبية، حيث نشر الاتحاد الأوروبي عبر موقعه الرسمي خبراً جاء فيه إن: «قادة الاتحاد الأوروبي اجتمعوا اليوم في بروكسل واتفقوا على توسيع قائمة العقوبات ضد النظام السوري، بإضافة أسماء جديدة تعود لـ ١١ رجل أعمال سوري وخمسة كيانات»، وكان على رأسهم مازن الترزي وسامر فوز وحسام قاطرجي وخالد الزبيدي ونادر قلعي.

وفي ١٩ آذار ٢٠١٩؛ قام جهاز أمن الدولة الكويتي باعتقال مازن الترزي مع عدد من مساعديه بعد مداهمة مبنى مجلة «الهدف» التي يملكها في الكويت بتهمة تبييض أموال لصالح جهات خارجية، والتخابر مع جهات خارجية، وطباعة منشورات دون تراخيص، إضافة إلى توجيه تهم لمعاونيه بالانتماء إلى «حزب الله» اللبناني والتخابر معه، كما صادرت السلطات الكويتية أجهزة الكمبيوتر والكاميرات والهواتف الخاصة بالترزي ومساعديه.

مازن الترزي أثناء رعايته أنشطة لعناصر من الجيش السوري

#رجال_أعمال_الأسد

بشار محمد بشير كيوان

مكان الولادة: الكويت

شريك "مجد بهجت سليمان"، وأحد أذرع شبكة آل الأسد لتبيض الأموال والالتفاف على العقوبات المفروضة على النظام.

أسس بالشراكة مع مجد سليمان "المجموعة المتحدة للإعلان والنشر"، بالإضافة إلى شراكته في شركة: "داغر وكيوان" للتجارة العامة، وشركة "المحركات الرياضية"، وشركة "الوسيط إنترناشيونال".

اتُّهم بالقيام بعمليات غسل أموال في الكويت وأفريقيا وعدد من دول العالم، بالإضافة إلى تجارة الجنس والمخدرات والتجسس لصالح النظام السوري في الكويت.

حكمت عليه محكمة كويتية بالحبس مدة ٥ سنوات لضلوعه في قضايا اختلاس، وألقي القبض عليه في دبي.

ولد محمد بشار بن محمد بشير كيوان في مدينة الكويت عام ١٩٦٧، وحصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد من جامعة مونبلييه في فرنسا، وتزوج من سيدة فرنسية وحصل على الجنسية الفرنسية.

ولكيوان عدة شركات تعمل في مجالات الدعاية والإعلان، مستفيداً من علاقته الوطيدة مع مجد سليمان نجل اللواء بهجت سليمان، حيث يعتبر أحد أذرع شبكة آل الأسد لتبيض الأموال والالتفاف على العقوبات المفروضة على النظام.

وبشار كيوان شريك ومؤسس لشركات: «داغر وكيوان» للتجارة العامة، وشركة «المحركات الرياضية»، وشركة «الوسيط إنترناشيونال»، ومدير لشركة «آ دبليو إي» awe القابضة في مركز دبي المالي العالمي في الامارات العربية المتحدة، وشريك مؤسس في شركة المجموعة المتحدة UG بالشراكة مع مجد بهجت سليمان.

وفي عام ١٩٩٢ أسس بشار كيوان جريدة «الوسيط المبوبة» في الكويت وكانت انطلاقته منها نحو عالم الأعمال، حيث تطورت الصحيفة من نشرة أسبوعية مبوّبة في الكويت إلى جريدة واسعة الانتشار في كل من: الأردن والإمارات والبحرين وقطر وعُمان ولبنان ومصر، كما صدرت طبعات منها باسم «الوسيلة» في كل من السعودية وسوريا.

وسرعان ما تطورت الشراكة بين كيوان ومجد بهجت سليمان في عالم الإعلام التجاري، وذلك من خلال تأسيس «المجموعة المتحدة للإعلان والنشر»، والتي صدر عنها عدد من الصحف والمجلات الفنية والإعلانية في سوريا، وفي العديد من الدول العربية، مثل: «ليالينا»، و «بلدنا»، و «توب غير»، و «ماري كلير»، و «فورتشن»، و «الوسيلة الإعلانية»، و «كونكورد ميديا للإعلانات الطرقية»، وصحيفة «البلد» في لبنان والكويت، بالإضافة لجريدة «الوسيط» الإعلانية التي مثلت العمود الفقري للمجموعة.

جدير بالذكر أن جميع هذه الصحف تمتلك رخص إصدار في العديد من الدول العربية والأفريقية، ويطمح مجد سليمان لدخول الأسواق الأمريكية والأوروبية بصفته المدير التنفيذي لمجموعة (AWA)، فضلاً عن الشراكة التي تجمع الطرفين في مجالات: الاتصالات والمصارف والسياحة والعقارات.

واتهمت مصادر مطلعة بشار كيوان ومجد سليمان بالقيام بعملية تزوير لضم شركة «كونكورد» لصاحبها رجل الأعمال فؤاد جبري، وذلك عقب صدور عدة أحكام قضائية تلغي عملية الضم لعدم وجود الحجج القانونية السليمة، إلا أن ذلك لم يمنع بشار ومجد من الاستحواذ على أرباح الشركة، ما دفع بفؤاد جبري للتصريح لموقع «عكس السير» (٢٠١٠) بأن المذكورين: «يتصرفان بحقوقي وأموالي وكأنّه لا وجود لحسيب أو رقيب فقاما بتصرفات أُحاديّة من جانبهما بدون علمي وبدون موافقتي وضمَّا نشاط كونكورد ونتائج أعمالها إلى نشاطات المجموعة المتحدة المساهمة المغفلة التي لاَ تمُتُّ لي بأيّة صلة لا من قريب ولا من بعيد».

وفي عام ٢٠١١؛ تقدم يوسف النصار، مدير تحرير جريدة «البلد» الكويتية السابق، ببلاغ للسلطات الكويتية، يتهم فيه بشار كيوان وشريكه مجد سليمان، بالقيام بعمليات غسل أموال في الكويت وأفريقيا وعدد من دول العام، بالإضافة إلى تجارة

الجنس والمخدرات والتجسس لصالح النظام السوري في الكويت. وقدّم النصار إثباتات تؤكد أن شركة «الوسيط» الإعلانية وأغلب الشركات الإعلانية التابعة للمجموعة المتحدة للنشر تتكبد خسائر يومية بواقع ٢٥ ألف دينار كويتي يومياً، لكنها تغطي تكاليفها من مصادر مجهولة، وتظهر محاسبياً على أنها تحقق أرباح.

وأثارت هذه الاتهامات الرأي العام الكويتي الذي تحرك عبر وسائل الإعلام ومجلس الأمة الكويتي لشن هجوم كاسح على بشار كيوان وشريكه مجد سليمان، وتم اتهامهما بشكل مباشر بالتجسس لصالح المخابرات السورية، إلا أنه سرعان ما تم طي الموضوع، حيث تم الإيعاز لبشار كيوان بتخفيف أنشطته التجارية في الكويت.

ويدير بشار كيوان ومجد سليمان أنشطة تجارية واسعة في جزر القمر، حيث استطاعا الحصول على موافقة أجهزة الدولة هناك بعد معارضة كبيرة من البرلمان، على بيع جنسية جزر القمر لرجال الأعمال، ممن يعانون من مشاكل في التنقل بسبب جنسياتهم، ويقتصر دورهما على أعمال الوساطة والسمسرة بين رجال الأعمال والحكومة في جزر القمر، وتدخلا في الانتخابات الرئاسية لدعم الرئيس السابق عبد الله سامي عام ٢٠١١، إلا أنه خسر الانتخابات، ما أدى إلى تعرقل مشروع «الجنسية الاقتصادية» الذي تقدم به كيوان للرئيس السابق تحت ذريعة رفع مستوى دخل البلاد، بحيث يحصل «البدون» في الكويت والإمارات على جنسية جزر القمر مقابل مبلغ من المال، وهو ما يحل أزمة شكلت صداعاً لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أكدت صحيفة «غارديان» البريطانية أن دولة الإمارات تعهَّدت بدفع ٢٠٠ مليون دولار لجزر القمر مقابل موافقتها على منح الجنسية لنحو أربع آلاف من البدون. وعلى الرغم من رفض البرلمان للمشروع إلا إنه تم إقرار قانون بديل يفتح الباب أمام شركات تحاول القيام بدور الوسيط في تأمين جنسية تلك البلاد مقابل ٦٠ ألف دولار.

كما قام كيوان ومجد بعمليات سمسرة دولية، حيث قاما بالوساطة بين شركة «رافال» الفرنسية للطائرات وبين الدول العربية الراغبة بشراء هذه الطائرات، ونجحا في إبرام بعض الصفقات وتحقيق أرباح طائلة منها.

وعلى خلفية تورط بشار كيوان في العديد من قضايا الاختلاس والتزوير؛ أصدرت محكمة الجنايات الكويتية عام ٢٠١٧ برئاسة المستشار عبدالله العثمان قراراً يقضي بحبس بشار كيوان وموظف لديه يُدعى طارق الحديدي لمدة خمس سنوات، مع الشغل والنفاذ في إحدى القضايا المرفوعة ضدّهما، كما تم اتهام كيوان باختلاس ٣٣ مليون دينار من المال العام الكويتي.

وعلى الرغم من تلك التهم والأحكام القضائية الصادرة بحقه؛ إلا أن كيوان تمكن من الفرار من الكويت في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٧، حيث قام سائق شاحنة مصري بتهريبه عبر منفذ العبدلي الكويتي إلى مدينة البصرة في العراق، مقابل مبلغ كبير من المال دفعه كيوان الذي تابع سفره مستخدماً جوازه الفرنسي إلى بيروت، وأخيراً إلى الإمارات، واستطاعت السلطات الكويتية من إلقاء القبض على السائق المصري وعلى عدة أشخاص آخرين بتهمة مساعدة بشار كيوان على الهرب من بينهم شقيق كيوان نفسه، كما تم إلقاء القبض على كيوان في ١٥ يناير ٢٠١٨ بدبي بناء على مذكرة ضبط كانت الكويت عممتها لتنفيذ حكم قضائي صادر في حقه، وتم تسليمه إلى السلطات الكويتية.

بشار كيوان مع مجد بهجت سليمان

#رجال_أعمال_الأسد

سليم محمد ديب دعبول

مكان الولادة: ديرعطية ١٩٥٩م.

ابن المدير السابق لمكتب رئيس الجمهورية مدة ٤٠ عاماً، يتمتع بعلاقة وطيدة مع بشار الأسد، ويعمل في منطقة القلمون بتوجيه من النظام.

يملك ٢٥ شركة ما بين شركات كبيرة وفروعها، ويملك جامعة القلمون الخاصة، وهو شريك ومالك في شركات (النبراس، ذرى، الضيافة، سنير).

موّل عصابات الشبيحة في منطقة القلمون، الذين شاركوا في اقتحام بلدات (قارة ويبرود وجريجير والتل) وقصفها وارتكاب المجازر فيها.

ولد سليم بن محمد ديب دعبول في دير عطية بريف دمشق عام ١٩٥٩، وبعد تخرجه من كلية الهندسة المعمارية بجامعة دمشق عام ١٩٨٤، التحق بإحدى جامعات تشيكوسلوفاكيا لمتابعة دراسته في الهندسة المعمارية، وعاد منها إلى سورية حاملاً جنسيتها، وحصل على شهادة دكتوراه في الهندسة المعمارية «قسم التخطيط والبيئة» عام ٢٠١١.

ويملك سليم دعبول عدة شركات يتجاوز عددها ٢٥ شركة ما بين شركات كبيرة وفروعها وأهمها: رئيس مجلس إدارة شركة «النبراس»، وشريك ونائب مجلس الأمناء في جامعة القلمون الخاصة، وشريك مؤسس في شركة «ذرى» المساهمة المغفلة القابضة الخاصة، وشريك مؤسس في شركة «الضيافة»، ومالك لشركة «سنير» المساهمة المغفلة الخاصة، ورئيس مجلس المديرين بشركة «الضيافة»، ورئيس مجلس الأعمال السوري التشيكي.

وتشير المصادر إلى أن سليم دعبول يعمل بمنطقة القلمون بتوجيه من النظام، حيث يتمتع بعلاقة وطيدة مع بشار الأسد، إذ إن سليم دعبول هو ابن المدير السابق لمكتب رئيس الجمهورية مدة ٤٠ عاماً، محمد ديب دعبول، المعروف باسم «أبو سليم دعبول»، حيث كان محمد ديب دعبول يستصدر موافقات لمشاريع كان يحصل عليها من دوائر الدولة لصالح كبار التجار ويستقطع نسبة من أرباح المشروع أو يحصل على مبالغ مالية لقاء تلك الخدمات، أو يدخل في شراكات مع هؤلاء التجار كشراكته مع حسان الحجار أحد أكبر مصدري النسيج في سوريا.

وتابع سليم دعبول نشاط والده، حيث أسس مشاريع جديدة تصب في خدمة مصالح النظام، وخاصة في قطاع الجامعات الخاصة، حيث أقنع بشار الأسد بالسماح بمنح تراخيص لافتتاح جامعات خاصة في سوريا، وحصل على ترخيص لمشروعه «جامعة القلمون الخاصة»، وشيدها بتمويل من بشار الأسد ومجموعة من أثرياء الطبقة الحاكمة أمثال رامي وحافظ مخلوف.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في مارس ٢٠١١؛ شهدت جامعة القلمون الخاصة عدة مظاهرات ما دفع سليم دعبول لإدخال رجال الأمن لقمع واعتقال المتظاهرين والزج بهم في السجون، وفصل عدد منهم، والتضييق على الطلاب لضمان موالاتهم للنظام أو سكوتهم ووقوفهم على الحياد.

كما يتهم سليم دعبول بدعم شبيحة ومرتزقة القلمون من أجل قمع المظاهرات في المنطقة، وتقديم الأموال لهم، حيث أصبح مصدراً رئيساً لتمويل الشبيحة في منطقة القلمون، والذين قاموا بترويع الأهالي في مناطق قارة ويبرود وجريجير والتل، وتعاونوا مع قوات الأمن والجيش في اقتحام تلك البلدات وقصفها وارتكاب المجازر فيها.

كما تورط دعبول في فتح جميع المنشآت التابعة له في منطقة القلمون لإيواء عناصر الشبيحة وقوات الأمن، ومساعدتهم في ملاحقة وتصفية أي شخص يتم اتهامه

بتهريب السلاح من لبنان إلى الجيش الحر، وأسهم في تسريب معلومات أسفرت عن تصفية أو اعتقال العديد من الشباب من مدينة حمص معظمهم طلبة في الجامعة بتهم مختلفة منها النشاط ضد النظام بمظاهرات او التخابر مع جهات أجنبية كالاتصال بالقنوات الفضائية.

وفي عام ٢٠١٢ تعرض سليم دعبول للاختطاف ٢٢ يوماً عام ٢٠١٢، وتم الإفراج عنه في ظروف غامضة يعتقد أن ميلشيا تتبع النظام كانت تقف خلفها.

وفي شهر آذار ٢٠١٨، طرح سليم دعبول فكرة إنشاء محافظة جديدة تضم كلاً من النبك ودير عطية وقارة ويبرود، حيث يعمل على استصدار مرسوم جمهوري لتحقيق هذه الغاية، والتي تهدف إلى تشكيل هيئة قابضة في سورية لإعادة إعمار المنطقة بعد تشريد أهلها، وتضم أبو سليم دعبول، وذو الهمة شاليش ومدير مكتب ماهر الأسد، ومحمد حمشو، بهدف الإشراف والسمسرة على كل عمليات إعادة البناء.

#رجال_أعمال_الأسد

جورج حسواني

مكان الولادة: يبرود-ريف دمشق

ينتمي إلى الدائرة المقربة لبشار الأسد، وكان له دور أساسي في تأمين احتياجات النظام من الغاز والنفط عبر وساطات مع تنظيم داعش.

يملك شركة "هيسكو « للهندسة والإنشاء، والتي تعتبر الذراع السورية لشركة "ستروي ترانس غاز" الروسية.

موّل ميلشيات تابعة للنظام منها "قوات درع القلمون" التي ارتكبت عدداً كبيراً من الجرائم بحق أبناء الشعب السوري.

فرضت عليه عقوبات أميركية شملت شركته التي تقع في روسيا، إضافة إلى مؤسسات وبنوك تابعة له في روسيا وقبرص.

ولد جورج حسواني في مدينة يبرود، ودرس في الاتحاد السوفيتي بمعهد البوليتكنيك، ونال فيه شهادة الدكتوراه عام ١٩٧٩ عبر منحة مقدمة من وزارة التعليم العالي السورية، وبعد تخرجه عمل أستاذاً في كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية، ثم عُين مديراً لمصفاة بانياس لمدّة وجيزة.

وفي مطلع تسعينات القرن الماضي، بدأ حسواني بتأسيس عدة شركات منها شركته، «حسواني إخوان»، والتي ساهمت في أعمال ثلاث منشآت روسية اثنتان منهما لخياطة الألبسة، والثالثة لصناعة الدراجات الهوائية، ويحمل جورج حسواني الجنسية الروسية إضافة للسورية.

وفي مرحلة لاحقة أسس حسواني شركة «هيسكو « للهندسة والإنشاء Hesco Engineering & Construction، ودخل من خلالها بقوة في عالم الأعمال، حيث نفذ عدة مشاريع مع شركات سورية حكومية تعمل في مجال النفط والغاز، كما نفذ

مشاريع لوزارة الطاقة، ووزارة النفط والثروة المعدنية، ووزارة الصناعة، وكذلك لوزارة الدفاع.

وتعتبر شركة «هيسكو « ذراعاً لشركة روسية هي شركة «ستروي ترانس غاز» والتي وقعت عقداً مع الشركة السورية للغاز لبناء مصنع لمعالجة الغاز، وتجهيز حقول للغاز في حقل تويتان القريب من الرقة، وامتد عمل «هيسكو « مع «ستروي ترانس غاز» إلى بلدان أخرى مثل: السودان والجزائر والعراق الإمارات العربية المتحدة، ويملكها الملياردير الروسي كنادي تيمچينكو، وهو وثيق الصلة بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الأمر الذي مكّن حسواني من إقامة صلات وثيقة مع الأوساط الاقتصادية والسياسية العليا في روسيا، حيث كان له الدور الأبرز في إقناع الشركة الروسية بمواصلة مشاريعها بعد صدور قرار العقوبات الغربية بحق الشركات الأجنبية العاملة في سورية على خلفية قيام النظام السوري بارتكاب جرائم بحق الشعب السوري.

وعلى إثر سيطرة تنظيم «داعش» على مناطق شاسعة من الأراضي السورية الغنية بالغاز والنفط، ومنها مشروع «تويتان» للغاز الواقع ما بين مدينة الرقة وتدمر؛ أبرم جورج حسواني صفقة مع التنظيم لاقتسام عوائد «تويتان»، وتضمنت الاتفاقية تعهد التنظيم بحماية موظفي المشروع، والسماح لهم بتغيّير ورديات عملهم عبر قاعدة عسكرية تابعة لجيش النظام في محافظة حماه، وذلك نظير اقتسام التنظيم والنظام السوري إنتاج المشروع الذي يذهب لتغذية محطة حلب الحرارية لتوليد الكهرباء، بحيث تحصل الحكومة على ٥٠ ميجاوات من الكهرباء، ويحصل تنظيم الدولة على ٧٠ ميجاوات، يضاف لها ٣٠٠ برميل من مكثفات النفط، وتعهدت شركة «هيسكو « بدفع ٥٠ ألف دولار لتنظيم «داعش» مقابل حماية المشروع والمعدات التي بداخله، وحصلت الشركة في الوقت نفسه على مبلغ ١٢٠ مليون يورو من وزارة النفط، كتعويضات عن التجهيزات والآليات والمعدّات التي تعرّضت «للنهب والتخريب»، دفعتها الوزارة بموجب بند التأمينات في العقد الموقع بين الطرفين وذلك بعد خروج موقع مشروع غاز «تويتان» عن سيطرة النظام مطلع ٢٠١٣.

وفي مايو ٢٠١٥، قامت القوات الخاصة الأميركية بعملية داخل الأراضي السورية أدت إلى مقتل المسؤول المالي الذي يدير عمليات بيع النفط في تنظيم داعش ويدعى أبو سياف، وأسفرت العملية عن الاستيلاء على آلاف الوثائق في مقر أبي سياف بدير الزور، ما جعلها أكبر عملية إغارة في تاريخ القوات الأميركية الخاصة نظراً للحجم الهائل من الوثائق التي عُثر عليها والتي تعود إلى التنظيم.

وفي نوفمبر ٢٠١٥؛ عُقد اجتماع مصغر للمجموعة الأساسية لمحاربة «داعش» في بروكسل، حيث أكد مبعوث الرئيس الأميركي أوباما للتحالف الدولي ضد «داعش» برت ماكغورك أن التنظيم حصل على عوائد أكبر بكثير مما كان التحالف يظن سابقاً، وكشفت الوثائق حجم التعاون بين النظام وتنظيم «داعش»، حيث قام الطرفان بترتيبات نفعية متبادلة على الرغم من ادعاء كل منهما أن الهدف من حربه هو القضاء على الطرف الآخر.

واستناداً إلى تحليل الوثائق؛ بادرت وزارة الخزانة الأميركية في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥ إلى فرض عقوبات على جورج حسواني وعلى شركته التي تقع في روسيا، إضافة إلى مؤسسات وبنوك في روسيا وقبرص.

ووفقاً لوثيقة تم نشرها في إبريل ٢٠١٦ (رقم ١٥٦، بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٥) طلب ديوان بيت المال (وزارة المالية) رأي مكتب أبو سياف بخصوص تأسيس علاقات استثمارية مع رجال أعمال على تواصل مع النظام، مؤكداً وجود اتفاقيات فعلية سابقة بين الطرفين تسمح بمرور الشاحنات وخطوط الأنابيب من مناطق سيطرة النظام إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة التنظيم دون التعرض لها، كما أكدت وثائق أخرى قيام التنظيم بدفع رواتب مضاعفة لموظفي الحكومة التابعين للنظام.

يذكر أن جورج حسواني كان قد مثل النظام خلال عملية إطلاق سراح الراهبات اللواتي تم اختطافهن من قبل عناصر «جبهة النصرة» من أحد أديرة منطقة معلولا، كما سبق أن تم اختطاف حسواني لفترة وجيزة في مدينة يبرود حيث قام النظام بقصف المدينة بشكل مكثف حتى تم إطلاق سراحه من قبل الخاطفين.

جدير بالذكر أن جورج حسواني ينتمي إلى الدائرة المقربة لبشار الأسد، وكان له دور أساسي في مساعدة النظام على تأمين كميات كبيرة من الغاز والنفط عبر وساطات مع التنظيمات الإرهابية، كما تولى حسواني مهمة تمويل ميلشيات تابعة للنظام منها «قوات درع القلمون»، التي ارتكبت عدداً كبيراً من الجرائم بحق أبناء الشعب السوري، وعلى الرغم من التجاوزات الضخمة التي تم توثيق تورط حسواني بارتكابها، فقد تم رفع العقوبات الأوربية بحقه في شهر أبريل ٢٠١٧.

#رجال_أعمال_الأسد

خضر علي طاهر

مكان الولادة: صافيتا
طرطوس ١٩٧٦م.

أحد رجال العميد "غسان بلال" مدير مكتب ماهر الأسد، يعتبر المسؤول الأبرز عن إدارة عمليات جباية الأتاوات على الحواجز والمعابر الموجودة بين النظام والمعارضة، بالإضافة إلى المتاجرة بالمشتقات النفطية.

يمتلك العديد من شركات المقاولات والشركات السياحية والفندقية وشركات الاتصالات، منها شركة: (الياسمين للمقاولات، و إيلا للسياحة، وإيما تل للاتصالات).

يقود ميلشيات مقربة من الفرقة الرابعة يقدر عدد عناصر ها بنحو ألفي عنصر شاركوا في أعمال قمع واسعة النطاق ضد الشعب السوري.

يعتبر خضر علي طاهر (مواليد مدينة صافيتا التابعة لمحافظة طرطوس عام ١٩٧٦) من رجال الظل الذين يخدمون النظام عبر الشركات والأعمال التجارية، إذ إنه من رجال العميد غسان بلال مدير مكتب ماهر الأسد.

كما تولى خضر طاهر قيادة ميلشيات مقربة من الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد، ووقع عليه الاختيار لإدارة عمليات جباية الإتاوات على الحواجز وفي المعابر الداخلية ما بين مناطق النظام ومناطق المعارضة، وكذلك المعابر مع لبنان، بالإضافة إلى المتاجرة بمصادر الطاقة من النفط والغاز.

وفي عام ٢٠١٧؛ بدأت دوائر الدولة الرسمية بتسجيل شركات يملكها خضر طاهر وتنوعت هذه الشركات ما بين شركات المقاولات والشركات السياحية والفندقية وكذلك شركات الاتصالات حيث يملك خضر علي طاهر عدة شركات، فهو شريك مؤسس في شركة «الياسمين» للمقاولات، ومدير ومالك شركة «إيلا» للسياحة،

ومدير ومالك شركة «إيما تل» للاتصالات والتي تملك ثلاثة فروع في جبلة واللاذقية ودمشق، وتختص الشركة بحصرية استيراد الأجهزة الخليوية والإلكترونيات من إيران وتوزيعها في السوق السورية، ورئيس مجلس إدارة وشريك مؤسس في «الشركة السورية» للإدارة الفندقية، ومالك شركة «القلعة» للحماية والحراسة والخدمات الأمنية والتي يديرها محمد ديركي. وجميع هذه الشركات تم تأسيسها عام ٢٠١٧ وهي مجرد تغطية ووسيلة تبيض للأموال التي يتم جنيها على المعابر وعمليات التهريب بطرق غير مشروعه.

وتشير المصادر إلى أن خضر يتلقى دعماً من إيران نتيجة علاقته الوطيدة مع ماهر الأسد، كما يتلقى عناصر ميلشياته تدريباً ودعماً لوجستياً إيرانياً وتدريباً قتالياً من «حزب الله» اللبناني، حيث تسيطر هذه الميلشيات على معابر مدينة حلب وريفها، وعلى معبر أبو الظهور بريف إدلب، وعلى معابر درعا، كما كانت تسيطر على معابر ريف حماه قبل أن ينتزعها منهم الفيلق الخامس المدعوم من قبل روسيا.

وتشير معلومات نشرها «مرصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الإعلامي» أن: «المعابر مع مناطق المعارضة يتم ضمانها لصالح كبار مسؤولي النظام وبمبالغ ضخمة جداً، على سبيل المثال في عام ٢٠١٧ وصل ضمان المعابر مع درعا والقنيطرة ودمشق وريف دمشق وحمص وحلب وحماه والرقة والدير وغيرهم لمليار و٤٠٠ مليون دولار كان النصيب الأكبر منها لماهر الأسد».

وفي ٢٠١٩/٢/٢٠ وقع وزير داخلية النظام اللواء محمد رحمون تعميماً يقضي بمنع تعامل الوزارة والوحدات الشرطية مع المدعو خضر طاهر، إلا أن هذا التعميم لم يدم أكثر من عشرين يوماً، إذ قام رحمون بتوقيع تعميم ثانٍ في ٢٠١٩/٣/١٠ ينص على إلغاء التعميم الأول، ما يظهر قوة خضر طاهر بقادة النظام وبمافيات الفساد المرتبطة مباشرة بالقصر الجمهوري.

ويقدر عدد عناصر الميلشيا التابعية لخضر بنحو ألفي عنصر يحملون بطاقات أمنية، ويعتبر من ممولي عمليات المصالحات، وبرنامج «راح نبقى سوا» للمشاريع

الصغيرة التي تهدف إلى دعم عوائل قتلى وجرحى قوات النظام، حيث يكفل ٥٠٠ عائلة فقدت أبناءها من موالي بشار الأسد.

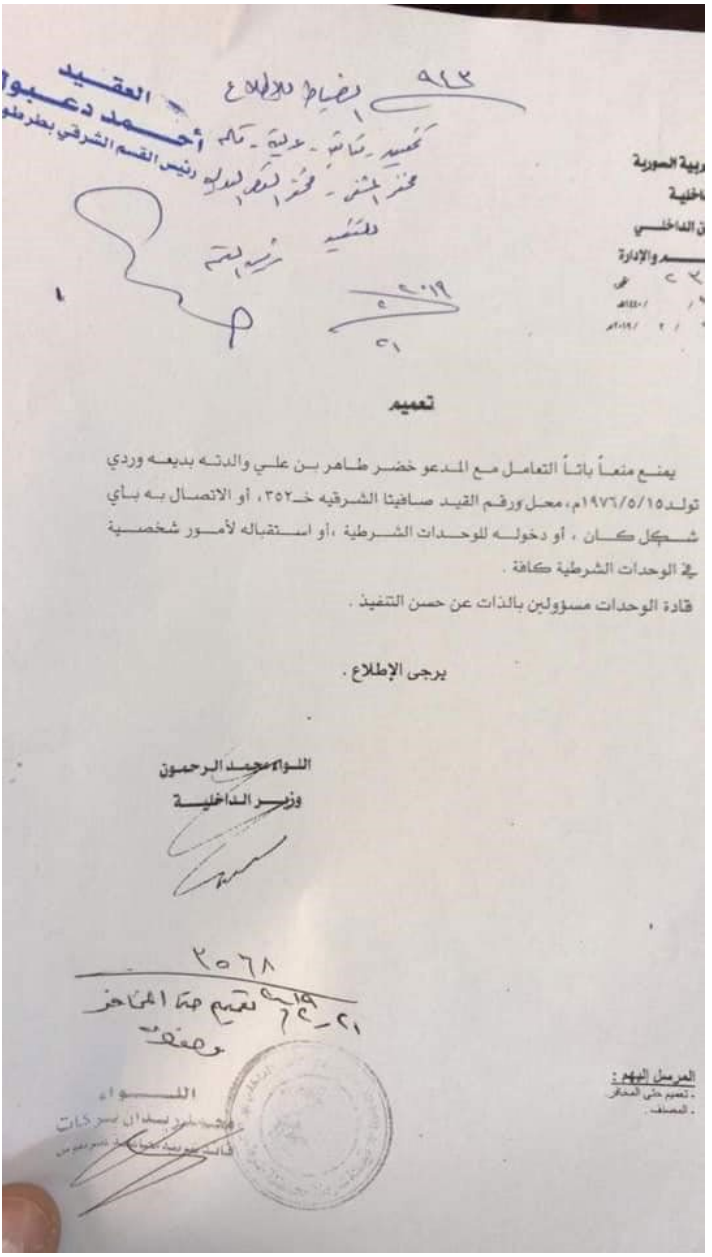

تعميم

يمنع منعاً باتاً التعامل مع المدعو خضر طاهر بن علي والدته بديعه وردي تولد ١٩٧٦/٥/١٥م، محل ورقم القيد صافيتا الشرقيه خ٣٥٢، أو الاتصال به بأي شكل كان ، أو دخوله للوحدات الشرطية ،أو استقباله لأمور شخصية في الوحدات الشرطية كافة .

قادة الوحدات مسؤولين بالذات عن حسن التنفيذ .

يرجى الإطلاع .

اللواء محمد الرحمون

وزير الداخلية

المرسل اليهم :

. تعميم حتى المدار

. للصف.

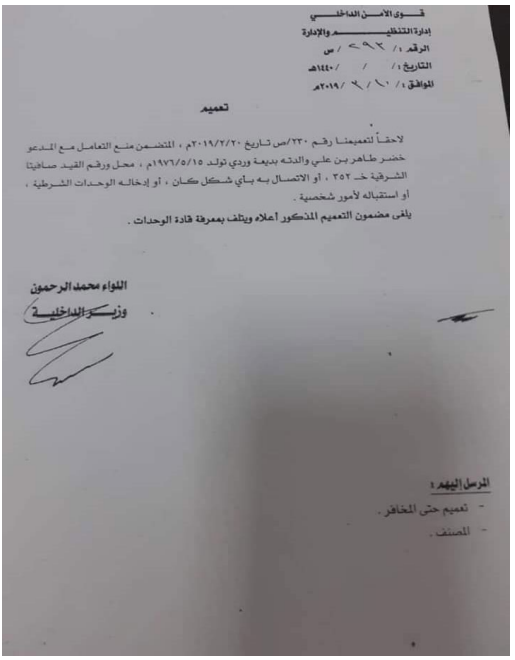

قـــوى الأمـــن الداخلـــي
إدارة التنظيـــــــم والإدارة
الرقم : / ٢٩٢ / ص
التاريخ : / / ١٤٤٠هـ
الموافق : / ١٠ / ٢٠١٩ / ٦م

تعميم

لاحقاً لتعميمنا رقم ٢٣٠/ص تاريخ ٢٠١٩/٢/٢٠م ، المتضمن منع التعامل مع المدعو خضر طاهر بن علي والدته بديعة وردي تولد ١٩٧٦/٥/١٥م ، محل ورقم القيد صافيتا الشرقية خـ ٣٥٢ ، أو الاتصال به بأي شكل كان ، أو إدخاله الوحدات الشرطية ، أو استقباله لأمور شخصية .

يلغى مضمون التعميم المذكور أعلاه ويتلف بمعرفة قادة الوحدات .

اللواء محمد الرحمون
وزير الداخلية

المرسل إليهم :
- تعميم حتى المخافر .
- المصنف .

خضر طاهر برفقة وزير السياحة
بشر يازجي

نادر القلعي

مكان الولادة: دمشق ١٩٦١م

يمثل واجهة تجارية لرامي مخلوف، ويعمل كوسيط تجاري لتعاملات النظام في كل من النمسا وبريطانيا ومصر والإمارات ورومانيا والولايات المتحدة الامريكية.

أسس نادر مع إخوة زوجته ثلاث شركات متخصصة في العقارات، وهو شريك في عدة شركات في فيينا، إضافة إلى امتلاكه أصولاً عقارية وتجارية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، وأسهماً مصرفية تزيد قيمتها السوقية عن ٢٠ مليون دولار.

عُرِض على القضاء الكندي عام ٢٠١٩ بسبب اتهامه بإخفاء معلومات عن نشاطه التجاري وبخرقه العقوبات الكندية المفروضة على النظام السوري.

ولد رجل الأعمال السوري نادر القلعي في دمشق عام ١٩٦١ لعائلة ميسورة، وتخرج من المعهد المتوسط التجاري في دمشق، وتابع دراسته في بريطانيا، ثم عمل في إدارة شركات والده محمد قلعي في استيراد وتجارة السيارات والعقارات، وتعرض لخسائر كبيرة عام ١٩٨٤.

وفي أثناء دراسته بدمشق؛ تعرف نادر على باسل الأسد في نادي الفروسية، وربطتهما علاقة صداقة قوية كما كانت بينهما زيارات متبادلة حتى مغادرة نادر إلى بريطانيا لإكمال دراسته، حيث كان له دور أساسي في بيع لوحات فنية وقطع أثرية لصالح باسل الأسد، وشاركه في ذلك شقيقه هشام قلعي، والذي كان يقيم في كندا، والذي اتهم ببيع آثار سورية من قبل الجمارك الكندية ما دفعه للمغادرة إلى باريس وافتتاح مطعم هناك.

ولدى موت باسل، فقد نادر الكثير من نفوذه، مما دفعه للتقرب إلى الدائرة المقربة من بشار الأسد، وعلى رأسها العميد حافظ مخلوف شقيق رامي مخلوف، والذي ساعده على اقتراض مبالغ مالية كبيرة عبر والده محمد مخلوف مدير المصرف العقاري السوري آنذاك.

ومنذ ذلك الحين بدأ نادر يعمل كواجهة عمل جديدة لرامي مخلوف ووالده، وخاصة في مجال النفط والتنقيب عنه وبيعه عبر شركاته إلى الدول الأوربية بعد الاستحواذ على عمولات باهظة يذهب الجزء الأكبر منها إلى آل مخلوف وآل الأسد.

ومع تطور علاقاته مع الشخصيات النافذة في الحكم؛ تم تكليف نادر قلعي باستعادة أموال باسل الأسد والتي بلغت ما يقارب ٤ مليار دولار، حيث تم تزويج باسل الأسد بعد وفاته بإحدى قريبات نادر من أجل أن تتمكن من نقل أموال باسل الأسد إلى سوريا.

وعلى إثر ذلك؛ تطورت العلاقة بين نادر قلعي ورامي مخلوف، حيث أصبحا شريكين في عمليات النصب والاحتيال، ومنها تعيين نادر قلعي وإيهاب مخلوف، شقيق رامي، حارسين قضائيين من قبل القضاء السوري في قضية شركة الاتصالات «سيريتل» التي رفعها رجل الأعمال المصري نجيب ساويرس ضد رامي مخلوف، الأمر الذي دفع ساويرس للتشهير بالقضاء السوري والتعريض بعدم نزاهته، وانتهت القضية لاحقاً لصالح رامي مخلوف، مما أدى إلى تعيين نادر قلعي بمنصب المدير التنفيذي للشركة، كما توسع نفوذه لاحقاً في قطاع البنوك عبر إدارة «بنك بيبلوس» سوريا.

واستمر نادر في ممارسة الفساد لصالح آل مخلوف من خلال منصبه الجديد، ففي عام ٢٠٠٥ سافر رامي مخلوف ونادر قلعي إلى الصين لعقد صفقة تجارية مع شركة «هواوي» للاتصالات الخليوية، وطالبا بعمولة تبلغ ٢٠٪، مما لاقى استغراباً لدى مجلس إدارة شركة «هواوي»، إذ ليس من المعتاد أن يطلب مالك الشركة «سيرتيل» (رامي مخلوف) عمولة شخصية له، مما أكد الشكوك أن المالك الفعلي للشركة هو بشار الأسد.

وفي عام ٢٠٠٨؛ توترت العلاقة بين رامي مخلوف ونادر قلعي، ما أدى لإخراج الأخير من الاستثمارات المشتركة مع رامي، وخاصة منها: «شام القابضة» و «سيريتل» و «المشرق للاستثمار العقاري»، وغادر نادر برفقة أولاده وزجته إلى كندا حيث أسس شركة Telefocus Consultants Inc في مدينة هاليفاكس، متهماً رامي مخلوف بسرقة مليارات الليرات منه.

إلا أن اندلاع الثورة السورية، وقيام الدول الأوربية والولايات المتحدة وغيرها من الدول بفرض عقوبات اقتصادية على الحكومة السورية ورجال الأعمال المرتبطين بالنظام السوري؛ أفسح المجال لعودة نادر قلعي لمساعدة النظام في التهرب من العقوبات، حيث عمل كوسيط تجاري لتعاملات النظام في الخارج من خلال ثلاث شركات في لبنان، حيث قام بفتح اعتمادات وتحويل جزء من العقود إلى لبنان، كما امتد نشاطه التجاري لخدمة النظام في كل من النمسا وبريطانيا ومصر والإمارات ورومانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وسرعان ما عادت العلاقة بين نادر قلعي ورامي مخلوف إلى سابق عهدها؛ حيث تفيد المعلومات بشراكتهما في نحو ٤٥ شركة، والعمل من خلال عوائل زوجاتهما للتحايل على العقوبات، إذ إن زوجة رامي مخلوف رزان عثمان، وزوجة نادر قلعي مريم حاج حسين لهما نشاط تجاري كواجهة لزوجيهما، كما أن شقيق زوجة نادر يدير فندق «تاليسمان» في دمشق ونادي اليخوت السوري.

وفي عام ٢٠١٣ قامت الحكومة الرومانية بالحجز على أموال رامي مخلوف إلا أنها لم تكمل عملها بالحجز على والد زوجته وليد عثمان السفير السوري في رومانيا وولديه علي وقسورة وعلى شركاء رامي مخلوف نادر قلعي وهيثم الأسعد، خاصة وأن نادر قلعي شريك لولدي السفير وليد عثمان.

كما استعان النظام بنادر قلعي لإدارة شركات في دمشق وفيينا وبيروت وبوخارست، حيث أسس نادر مع أبناء وليد عثمان ثلاث شركات متخصصة في العقارات (Domicilium Ltd, Pendulum LLC and Treasure Properties LLC)، حيث اشترى

علي – الابن الأصغر لوليد – مجمعاً تجارياً بالشراكة مع هيثم الأسعد في باكو، ولدى كل من قسورة عثمان ونادر قلعي عدة شركات في فيينا أبرزها (Treasure Properties GmbH)، وشركة (Medox group) التي تدير الاستثمارات العقارية لرامي مخلوف بدبي.

وفي آذار ٢٠١٧؛ أسس نادر قلعي شركة تطوير عقاري برأس مال بلغ ٥٠ مليار ليرة سورية، في محاولة منه لملء الفراغ الكبير في سوق الاستثمارات عقب هروب رؤوس الأموال خارج سوريا، وتعتبر هذه الشركة إحدى الوسائل التي يقوم بها بشار الأسد بتوزيع الأدوار بين المقربين منه ومنحهم صلاحيات واسعة للاضطلاع بأدوار الحكومة، والقيام بإدارة جميع الأصول العقارية الكبيرة التي تعود ملكيتها للمحافظات والمدن السورية التي تعرضت للتدمير فضلًا عن تمويل إعادة الإعمار عبر شركته.

جدير بالذكر أن نشاطات نادر قلعي تخضع لتحقيق السلطات الكندية منذ عام ٢٠١٦ بسبب اتهامه بإخفاء معلومات تتعلق بنشاطه التجاري، وبدخله المادي، وبعلاقته مع النظام السوري، وبخرقه العقوبات الكندية المفروضة على الحكومة السورية، بعد أن تم اكتشاف دفعه مبلغ ١٤٠ ألف دولار لشركة (Syrialink).

ويمتلك القلعي أصولاً عقارية وتجارية تبلغ حوالي ٢٠٠ مليون دولار موزعة على عدد من الدول، كما أنه يملك أسهماً مصرفية تزيد قيمتها السوقية عن ٢٠ مليون دولار، ويقدر دخلها الشهري بنحو ٢٥٠ ألف دولار، وقد عُرض نادر قلعي في ١٤ آب على القضاء الكندي بسبب الاتهامات الموجهة إليه.

نادر قلعي مع زوجته مريم حاج حسين

منزل نادر قلعي في كندا

#رجال_أعمال_الأسد

عادل أنور العلبي

مكان الولادة: دمشق ١٩٧٦م.

شغل منصب محافظ دمشق، وتولى رئاسة مجلس إدارة شركة "دمشق الشام" القابضة، ويرتبط بشبكة رامي مخلوف وسامر فوز وغيرهم من رجال الأعمال المقربين من النظام.

يُعتبر الأداة القانونية التي يستخدمها بشار الأسد كواجهة لأعماله العمرانية في إعادة تخطيط أحياء من العاصمة دمشق فيما يتوافق مع رؤى الأجهزة الأمنية والعسكرية، والاستيلاء على أموال عدد كبير من السوريين الذين تم تهجيرهم قسراً.

ولد عادل أنور العلبي في مدينة دمشق ١٩٧٦، وحصل على شهادة بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية، ثم على ماجستير التأهيل في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وعين عضواً بمجلس محافظة دمشق، ثم نائباً للمحافظ ورئيساً لمجلس محافظة دمشق عام ٢٠١٢. كما تولى منصب مدير المطابع في جريدة البعث، وهو عضو بالمؤتمر المركزي لنقابة المهندسين، ورئيس إدارة تشغيل أجهزة الدار، ويعتبر من العناصر البارزة والشابة في حزب البعث الحاكم، حيث يرتبط بشبكة رامي مخلوف وسامر فوز وغيرهم من المتمولين المقربين من النظام.

ولدى تأسيس شركة دمشق الشام القابضة كشركة خاصة برأسمال قدره ٦٠ مليار ليرة سورية في ديسمبر ٢٠١٦؛ عُين العلبي نائباً لرئيس مجلس إدارتها، علماً بأنها تضم العديد من الشركات، أبرزها: شركة أمان دمشق، وشركة ماروتا مول، وشركة روافد دمشق، وشركة ميرزا دمشق، وشركة بنيان دمشق، وشركة المطورون دمشق،

وشركة SDS للمعلوماتية. والشركات السابقة هي جميعها واجهات تجارية لرامي مخلوف وسامر فوز ومازن ترزي وغيرهم من التجار المقربين من النظام.

وعلى إثر تولي عادل العلبي منصب محافظ دمشق بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٦؛ أصبح رئيساً لمجلس إدارة شركة دمشق الشام القابضة بعد أن كان نائب رئيس مجلس إدارتها، مما يفسر أهمية قيام بشار الأسد بوضع عادل العلبي محافظاً لدمشق، إذ إن شركة دمشق شام القابضة هي الشركة المسؤولة مع شركاتها الفرعية في مشروع ماروتا سيتي الذي أعلن عنه بشار الأسد عبر المرسوم التشريعي رقم ٦٦ عام ٢٠١٢ وتعديلاته ، والذي يتم إنشاؤه في مناطق جنوب شرقي المزة بدمشق في بساتين الصبار، والمنطقة خلف السفارة الإيرانية، وخلف مشفى الرازي واللوان في كفرسوسة، وكذلك مشروع باسيليا سيتي الذي شمل داريّا، القدم، عسالي، ومخيم اليرموك، وهذه المناطق بشكل عام مناطق للحراك الشعبي ضد نظام الأسد. ولذلك فقد استهدف النظام سكان تلك الأحياء بتدشين تلك المشاريع التي تهدف إلى طردهم من منازلهم وحاراتهم وحتى من مدنهم، مما يتيح لبشار الأسد، والمقربون منه مثل عادل العلبي وغيره من رجال الأعمال مثل رامي مخلوف وسامر فوز ومازن الترزي بتدمير تلك المناطق من دمشق، وإعادة بنائها وتوطين طبقة من الموالين للنظام.

وتذكر تلك الإجراءات بحديقة «أم الحسن» التي أنشأها حافظ الأسد في مدينة حماة على أنقاض مقبرة قديمة دُفن فيها من قتلهم في مجزرة حماة عام ١٩٨٢، وهو بالضبط ما ينوي بشار الأسد القيام به عبر مشروعي ماروتا سيتي وباسيليا سيتي، وعبر القانون رقم «١٠» الذي يهدد أملاك مئات الآلاف من أبناء الشعب السوري.

ويُعتبر عادل العلبي الأداة القانونية التي يستخدمها بشار الأسد كواجهة لأعماله العمرانية في إعادة تخطيط أحياء من العاصمة دمشق فيما يتوافق مع رؤى الأجهزة الأمنية والعسكرية، ولتمكين الآليات العسكرية الثقيلة كالدبابات والمصفحات من التجول بحرية تامة في مناطق طالما كانت عصية عليها بسبب طبيعتها العمرانية.

يجدر التنبيه إلى أن المرسوم التشريعي رقم ١٩ لعام ٢٠١٥ القاضي بإحداث شركات سورية قابضة مساهمة مغفلة خاصة في سورية قد أعفى في مادته الثالثة «الأملاك المنقولة إلى الشركة القابضة أو من الشركة القابضة إلى الشركات التابعة لها أو المساهم بها من جميع الضرائب والرسوم مهما كانت مسمياتها».

#رجال_أعمال_الأسد

بشر مازن الصبان

مكان الولادة: دمشق ١٩٦٦م

يتمتع الصبان بعلاقة وطيدة مع آل مخلوف، ما سمح له بالبقاء في منصبه كمحافظ لدمشق مدة ١٢ عاماً (٢٠٠٦-٢٠١٨) بالرغم من ولوغه في ممارسات الفساد.

حوّل مبنى محافظة دمشق إلى ثكنة عسكرية، حيث سخر ٥ آلاف عامل من عمال المحافظة لمشاركة رجال الأمن والشبيحة في قمع المظاهرات.

أدرج اسمه على لائحة العقوبات الأوربية عام ٢٠١٦ لكونه مسؤولاً عن عمليات القمع العنيف ضد المدنيين السوريين بما في ذلك القيام بممارسات تمييزية ضد السنة في دمشق.

ولد بشر مازن الصبان في دمشق عام ١٩٦٦، وحصل على إجازة في طب الأسنان من جامعة دمشق، ثم أصبح عضواً بمجلس محافظة دمشق خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢، وشغل منصب نائب رئيس مجلس المحافظة في غضون الفترة نفسها، كما تولى عضوية قيادة شعبة المهاجرين لحزب البعث العربي الاشتراكي خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وفي عام ٢٠٠٦ تم تعيينه محافظاً لدمشق حيث استمر بهذا المنصب حتى نهاية عام ٢٠١٨.

وفي أثناء توليه منصب المحافظ؛ مارس بشر الصبان أعمالاً مجحفة بحق أبناء الشعب السوري، حيث قام عام ٢٠٠٧ باستصدار أوامر لإخلاء سكان الطريق الثاني في كفر سوسة بدمشق من أجل استملاكه لصالح وزارة الخارجية، ما أدى إلى طرد أكثر من ٢٠٠ عائلة من القاطنين في هذه المنطقة منذ عقود. ولم تنفع اعتراضات الأهالي أو المظاهرات البسيطة التي قاموا بها، حيث استدعى المحافظ أجهزة الشرطة

والمخابرات لقمعهم، وتم إرغام السكان على تنفيذ الإخلاء والانتقال إلى مشروع في منطقة الحسينية جنوب دمشق، ولم تُمنح لهم مساكن بديلة إلا بعد مرور سبعة سنوات حيث تم تعويضهم بشقق سكنية صغيرة في ضاحية قدسيا، بعد دفع مبالغ لرجل بشر الصبان؛ المدعو عبدالفتاح اياسو الذي كان يشغل حينها منصب مدير التنظيم العمراني في المحافظة.

وفي أعقاب تلك الانتهاكات بحق سكان كفرسوسة؛ شرع الصبان في تنفيذ مشروع شارع الملك فيصل، والذي تم بموجبه إزالة عدد كبير من المعالم الأثرية في دمشق، بما في ذلك المساجد والسوق العتيق الموضوع على لائحة التراث العالمي.

واستمر الصبان في تنفيذ مخططاته على الرغم من اعتراض بعض أعضاء مجلس الشعب على مشاريعه، حيث أصدر قراراً باستملاك سوق الحمراوي الذي يحتوي على محال أثرية وبيوت قديمة، وتم كل ذلك عبر سياسية هدم معالم أثرية.

واستمر آلاف السكان بدمشق في المعاناة من سياسات الصبان الذي أصدر قراراً عام ٢٠١٠ يقضي بإخلاء حي «أبو جرش» في منطقة العدوي بدمشق، تمهيداً لهدم منازلهم بحجة أنها مخالفة، وأن المحافظة أرادت تحويل المنطقة إلى حديقة عامة.

وعلى إثر انطلاق الاحتجاجات السلمية عام ٢٠١١؛ بادر بشر الصبان إلى توفير سائر التسهيلات للنظام في قمع المواطنين، حيث تحول مبنى محافظة دمشق إلى مقر لقمع التظاهرات أيام الجمعة، حيث سخر ٥ آلاف عنصر من عمال مديريات الحدائق والنظافة والصيانة للمساهمة في قمع المظاهرات ومشاركة رجال الأمن والشبيحة في ممارسة الانتهاكات بحق المدنيين، وتطور الأمر لاحقاً إلى تشكيل غرفة عمليات في قبو مبنى المحافظة المجهز مسبقاً لمواجهة الكوارث الطبيعية في حال وقوعها، حيث ترأس الصبان مجموعات أمنية مدعومة بشبكة اتصالات خاصة تم تجهيزها في قبو المحافظة بمساعدة خبراء إيرانيين.

وكان الصبان يجمع عمال المحافظة أيام الجمع في قاعة باسل الأسد بمبنى المحافظة، ويكلفهم بقمع التظاهرات، حيث قام كل من: أمين السر العام في محافظة دمشق

خالد الشماع، ومدير النظافة المهندس وليد جحا، ومدير الصيانة عادل الأزهر، ومدير المرآب بالتنسيق مع المحافظ بإرسال العمال إلى مواقع التظاهرات وتوجيه الأوامر لهم بضرب المتظاهرين وإحداث عاهات مستديمة بهم، وتخريب المرافق العامة واتهام المتظاهرين بذلك. وقد تحدث الشيخ سارية الرفاعي حول هذا الموضوع في خطبة يوم الجمعة (٢٠١١/٨/٥).

وفي مواجهة الاعتراضات من عمال المحافظة عمد بشر الصبان إلى إبلاغ الأجهزة الأمنية بالمعارضين وإحالتهم للتحقيق وإصدار قرارات بمنع إعادتهم إلى العمل على الرغم من صدور أحكام قضائية تقضي بإعادتهم للعمل بعد الإفراج عنهم.

وعلى الصعيد نفسه؛ قام الصبان بإبرام عقود مع مؤسستي الإنشاءات العسكرية والإسكان لتنفيذ مشاريع تفوق تكلفتها التقديرية التكلفة الحقيقية كعقد لصيانة المسطحات الزراعية في محافظة دمشق لموقع واحد بقيمة عشرات الملايين من الليرات السورية، علماً بأن ذلك من عمل مديرية الحدائق، وكان الفائض من تلك المبالغ يذهب لتمويل عمليات القمع.

كما أوكل الصبان لعضو المكتب التنفيذي المدعو عدنان الحكيم عملية التنسيق مع عناصر «حزب الله» اللبناني لتنفيذ مشاريع استثمارات خاصة بهم في مدينة دمشق، والتي كان الهدف منها تدمير مواقع دينية إسلامية وإنشاء مشاريع بديلة على أسس طائفية تخدم مشروع إيران التوسعي في مدينة دمشق.

وفي الفترة نفسها أوعز الصبان بالموافقة على مشروع القرار (٧٧٤) الذي يقضي بإحداث مقسمين ومنطقة خضراء ومنطقة شريطية خضراء وتخصيصها للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وإلغاء المخطط التنظيمي السابق في الأرض المعروفة بأرض «المنطقة الحرة» التي كانت مخصصة لمشروع «سوليدير دمشق» الذي كانت ستنفذه شركة الديار القطرية.

وعمل الصبان على استصدار موافقة على مشروع القرار (٧٧٥) القاضي بالطلب من مديرية الأملاك بتقدير قيمة المقسم الجديد بأقل من قيمته الحقيقية التي

تبلغ مئات الملايين من الليرات السورية. كما أصدر القرار (٩٠٨) والذي قدر قيمة تحكيمية للأرض كبدل للاستملاك علماً أن الاستملاك يكون للمنفعة العامة والتي أصبحت هذه المنفعة لدى بشر الصبان بإعطاء الأرض لحزب البعث الحاكم.

وفي ٢٠١٦/٨/١٨ باشرت محافظة دمشق بتطبيق المرسوم (٦٦)، حيث أنذرت نحو ١٥٠ ألف مواطن من سكان المزة-بساتين، بوجوب إخلاء منازلهم، بغية البدء بتنفيذ المرسوم، وبحجة إنشاء منطقة سكنيّة فارهة يقترح لها اسم: «حلم دمشق» أو «مدينة الأقحوان»، وفي غضون أسبوع من صدور الإنذار شرعت المحافظة في هدم منازل المدنيين، مدعومة بقوات الأمن التي قامت بقمع السكان الذين خرجوا للاحتجاج على هدم بيوتهم ومنعتهم من الاقتراب منها، وأخرجت من تبقى في المنازل عنوة ثم هدمتها.

وفي نيسان/إبريل من عام ٢٠١٨، أصدر بشار الأسد القانون رقم (١٠) الذي منح النظام حق استملاك أملاك اللاجئين والنازحين السوريين في حال عدم قدرتهم على إثبات ملكية منازلهم، والتي تحولت إلى ركام بفعل تدميرها من قبل سلاح الجو. ويعتبر بشر الصبان أحد أهم الأشخاص الذين وقفوا خلف استصدار ذلك القانون، كما بادر إلى تطبيقه فور صدور عبر منع عشرات آلاف السكان من حي التضامن من العودة إلى منازلهم بحجة أنها غير صالحة للسكن.

كما أصدرت المحافظة قراراً بإزالة المحلات والإشغالات الواقعة عند المسجد الأموي وبين الأعمدة الأثرية القريبة منه، وهو مشروع مثير للجدل تقف خلفه السلطات الإيرانية التي تعمل على توطين عناصر الميلشيات التابعة لها في منطقة دمشق القديمة، وخاصة في محيط المسجد الأموي، وفي محيط مقام السيدة رقية الذي لا يبعد كثيراً عن المسجد الأموي، حيث تحدثت مصادر مطلعة عن محاولة إيران: «احتلال منطقة دمشق القديمة من خلال شراء عقارات فيها بمبالغ كبيرة، وخاصة في محيط المسجد الأموي، والقيمرية، وقبالة مقام السيدة رقية، وفي حيي باب توما وباب شرقي».

ويعتبر الصبان أحد أبرز المستفيدين من عمليات الهدم والاستملاك تلك، وذلك باعتبار رئاسته لمجلس شركة دمشق الشام القابضة المسؤولة عن تنفيذ مشروع «ماروتا سيتي» الذي أعلن عنه بشار الأسد عبر المرسوم التشريعي رقم ٦٦ عام ٢٠١٢ وتعديلاته والذي يتم إنشاؤه في مناطق جنوب شرقي المزة في بساتين الصبار والمنطقة خلف السفارة الإيرانية وخلف مشفى الرازي واللوان في كفرسوسة، وكذلك مشروع «باسيليا سيتي» الذي يشمل أبرز الأحياء التي خرج سكانها في التظاهرات ضد نظام الأسد، وخاصة منها: داريّا، والقدم، وعسالي، ومخيم اليرموك، مما دفع الأسد إلى معاقبتهم من خلال إصدار قوانين بإنشاء مشاريع استملاك بهدف طردهم من منازلهم والأحياء التي يسكنونها.

جدير بالذكر أن بشر الصبان متزوج من ابنة عم وزير حمص السابق إياد غزال، والذي يعتبر صديقاً شخصياً لبشار الأسد، كما يتمتع الصبان بعلاقة وطيدة مع محمد مخلوف ونجله رامي مخلوف، الأمر الذي مكنّه من البقاء في منصبه كمحافظ لدمشق لما يقارب ١٢ عام، على الرغم من ولوغه في ممارسات الفساد.

وفي ٢٠١٦/١٠/٢٨ أصدر الاتحاد الأوروبي لائحة عقوبات شملت عشرة شخصيات مقرّبة من النظام السوري، من ضمنهم ثلاثة محافظين أبرزهم بشر الصبان، وتضمنت لائحة التهم الموجّهة إليهم: دعم عناصر الأمن والميليشيات الموالية له، وإصدار أوامر مباشرة باستهداف المدنيين في الغوطة الشرقية وغيرها من المناطق. إلا أنّ تهمة محافظ دمشق، بشر الصبّان، بدت مختلفة نسبياً، حيث جاء في الصحيفة الرسمية للاتحاد الأوربي، أنّ أسباب فرض العقوبات على الصبّان هي كونه: «مسؤولاً عن عمليات القمع العنيف ضد المدنيين السوريين بما في ذلك القيام بممارسات تمييزية ضد السنة في دمشق».

وفي ٢٠١٨/١١/٢٦ أصدر بشار الأسد المرسوم (٣٦٣) القاضي بإعفاء بشر الصبان من منصبه كمحافظ دمشق وتعيين عادل العلبي خلفاً له.

#رجال_أعمال_الأسد

محمد السواح

مكان الولادة: دمشق ١٩٦٣م.

شغل منصب رئيس اتحاد المصدرين السوريين، وشكّل واجهة تجارية يستخدمها النظام السوري من أجل السيطرة على عمليات التصدير والتحايل على العقوبات المفروضة عليه.

يملك معمل تريكو شهير في صناعة الألبسة ومعمل نسيج، ولديه مركز في الخليج وفرنسا لمستودعات التصدير، كما يملك شركة "NTG" في إيطاليا.

اتُهم بجني الملايين عبر التلاعب باتحاد المصدّرين، وتسخيره لخدمة مصالحه الشخصية وتحقيق الأرباح له ولشركاته.

ولد محمد السواح في دمشق عام ١٩٦٣ لعائلة معروفة من دمشق، ودخل مجال صناعة النسيج منذ سن الثانية والعشرين، حيث أنشأ أول معمل نسيج له، ثم شرع في تسعينيات القرن الماضي بعمليات التصدير نحو الدول العربية ولاحقاً الدول الأوربية، حيث افتتح أول مركز في الخليج لمستودعات التصدير عام ٢٠٠٠، وأنشأ مركزاً في فرنسا عام ٢٠٠٣، كما أسس شركة «NTG» في إيطاليا عام ٢٠٠٨. وأصبح عضواً في لجنة «معرض موتكس» بدمشق وأميناً لصندوق مجلس الأمناء في مؤسسة «تاريخ دمشق».

ويعتبر السواح أحد أبرز رجال الأعمال الدمشقيين الداعمين للنظام الأسد، الأمر الذي دفع ببشار الأسد لمكافأته عبر تعيينه في العديد من المناصب، حيث تولى مسؤولية لجان التريكو والأصواف عام ٢٠٠٠، وأصبح نائباً لرئيس رابطة المصدرين

لمدة ست سنوات. وتولى عام ٢٠١٢ رئاسة اتحاد رابطة المصدرين، ومن ثم رئاسة اتحاد المصدرين عام ٢٠١٤.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية عام ٢٠١١؛ بادر السواح إلى دعم النظام، حيث لعب دوراً أساسياً في تلميع صورة النظام خارجياً ودعمه داخلياً وذلك عبر شبكة المعارف التي يمتلكها السواح خارج سوريا، وذلك من خلال إقامة معارض لمنتجاته في الخارج، وكان أول رجل أعمال دمشقي يقيم معارض في إيران ويشجع غيره من رجال الأعمال الدمشقيين على زيارة إيران وإقامة علاقات تجارية معها. وعمل في الوقت نفسه على جلب الشركات الإيرانية إلى دمشق، ومارس دوراً بارزاً في تملكهم عقارات ومنشآت كبيرة بحجة أنها مستودعات لتجارتهم، وسعى إلى إعادة تفعيل معرض دمشق الدولي عقب خمس سنوات من توقفه، حيث زار عدداً من الدول العربية والأجنبية، واستخدم علاقاته الشخصية مع رجال الأعمال لجلبهم إلى المعرض والمشاركة فيه والادعاء أنهم يمثلون دولهم.

وفي عام ٢٠١٤ حدد محمد السواح موعد إطلاق مشروع إعادة إقلاع المدينة الصناعية الأولى بمنطقة «حوش بلاس» (مزرعة فضلون) تحت إشرافه وإشراف أعضاء اتحاد المصدرين (٢٠١٤/٧/١٤)، معتبراً أن هذه الخطوة ستدفع باتجاه مشاريع إعمار الصناعة السورية، حيث كان يأمل بإعادة تفعيل أكثر من ٥٠٠ معمل ومصنع وورشة، عبر إعادة تعبيد الطرقات وتأهيل البنى التحتية بالتعاون بين اتحاد المصدرين السوري ومحافظة ريف دمشق والوزارات المختصة، إلا أن مشروعه ذلك لم يبصر النور.

في هذه الأثناء؛ استفاد محمد السواح من شبكات الفساد داخل مؤسسات النظام، حيث اتُهم بجني الملايين عبر التلاعب باتحاد المصدريين وتسخيره لخدمة مصالحه الشخصية وتحقيق أكبر ربح له ولشركاته وللشركات التابعة له باسم ذراعه اليمنى «فارس كرتلي».

كما تتحدث المصادر عن استغلال السواح منصبه لاستصدار قرارات تعود عليه بالمنفعة له، حيث قام بتأسيس شركة تابعة لاتحاد المصدرين الذي يرأسه، وهو تصرف غير قانوني فتح من خلاله المجال لإنشاء أربع مراكز دائمة للمنتجات السورية خارج البلاد في؛ طهران، وموسكو، وبغداد، والجزائر، وحصر نشاط تلك المراكز في الشركات التابعة له.

وعلى الرغم من تهم الفساد الموجهة إليه؛ تمت مكافأة محمد السواح من خلال إصدار بشار الأسد المرسوم التشريعي (٢٠١٧/١٢٧) والذي يعفي مواد النسيج من الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ بالمئة، وهو المرسوم الذي ثار ضده صناعيو حلب، باعتبار ذلك يضر صناعة أقمشتهم، فهم لا يستوردونها وإنما يصنعونها، وكان المستفيد من ذلك المرسوم محمد السواح الذي يمتلك معمل «تريكو « شهير في صناعة الألبسة، ويقوم بتصدير منتجاته إلى العديد من الدول العربية والأوروبية. وفي ٢٠١٨/١٠/٢٠ قام السواح بزيارة إلى إيران مع وفد من رجال الأعمال السوريين أبرزهم محمد حمشو، وتم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون المشتركة مع غرفة تجارة طهران.

جدير بالذكر أن السواح دأب على إطلاق تصريحات وهمية ونشر أرقام مبالغ فيها حول وضع التصدير السوري، وذلك في إطار الحرب الإعلامية بشقها الاقتصادي، حيث يتمثل الهدف الرئيس من بث تلك المعلومات الزائفة في تعزيز آلة الإجرام العسكرية للنظام، وتمكين السواح من الاحتفاظ بمناصبه وتعزيز تجارته بالتعاون مع رأس النظام، حيث يؤكد الكثير من العاملين في الوسط التجاري السوري أن محمد السواح ما هو إلا إحدى الواجهات التجارية والاقتصادية التي يستخدمها النظام السوري من أجل السيطرة على عمليات التصدير والتحايل على العقوبات المفروضة عليها، وللادعاء بأن رجال الأعمال الدمشقيين قد وقفوا معه في مواجهة «الأزمة».

صورة من حملة الشعب السوري لمقاطعة "المجموعة المتحدة"

عمار الشريف

ينشط في قطاعات المصارف والتأمين والفنادق بصورة أساسية، ويعتبر من أبرز رجال الظل الخفيين الذين يستخدمهم رامي مخلوف.

يملك شركة "تيكاري أوف شور ش.م.ل" في لبنان، وهو شريك ومؤسس في بنك بيبلوس سورية، ومساهم كبير في شركة "أنلميتيد هوسبيتاليتي".

يخضع للعقوبات الأوربية منذ ٢٠١٦ ، و ورد اسمه في وثائق "باراديز" ووثائق "بنما" واتهم بالتعاون مع رامي مخلوف في تسجيل العديد من الشركات الوهمية في الملاذات الضريبية البعيدة.

منذ حصوله على شهادة بكالوريوس في الاقتصاد؛ يعمل رجل الأعمال عمار الشريف في الظل، حيث يوفر دعماً كبيراً لرامي مخلوف ووالد زوجة رامي السفير السوري في رومانيا وليد عثمان، ويعتبر من أبرز رجال الظل الخفيين الذين يستخدمهم رامي مخلوف، حيث يشارك وليد عثمان وولديه قسورة وعلي في عدد من الشركات في رومانيا، كما أنه أحد شركاء رجل الأعمال نادر قلعي.

وينشط عمار الشريف في قطاعات المصارف والتأمين والفنادق بصورة أساسية، إذ إنه شريك مؤسس في كل من؛ «مصرف بيبلوس سورية»، ومساهم كبير في شركة «أنلميتيد هوسبيتاليتي»، وعضو مجلس إدارة في شركة التأمين «سوليداريتي أليانس»، وعضو مجلس إدارة «العقيلة للتأمين التكافلي»، وممثل شركة «ميدتراید» لعضوية مجلس إدارة شركة صندوق المشرق للاستثمار القابضة، وعضو مجلس إدارة «شركة بروميديا المساهمة المغفلة»، وفي شركة الضيافة بلا حدود، وشركة «أوليفانا».

كما يملك شركة «تيكاري أوف شور ش.م.ل» في لبنان، ويشارك في مجلس إدارتها رجلا الأعمال السوريين «عدنان العلي» و «سامر مرتضى»، وعندما أسس نادر قلعي فرعاً لشركة (Rock Invest Holding SAL) اللبنانية في بوخارست عام ٢٠٠٥، باسم «KFT Domicilium» كان ممثل الشركة الأم هو عمار شريف، بالشراكة مع قسورة ابن وليد عثمان السفير. ويملك عمار الشريف علاقات مترابطة مع كلاً من رامي مخلوف وايهاب مخلوف ووليد وعلي وقسورة عثمان ونادر قلعي وهيثم الأسد والشركات التابعة لهم.

ونتيجة لنشاطه الواسع في الأعمال المشبوهة لدعم النظام؛ فقد ورد اسم عمار الشريف في وثائق «باراديز» ووثائق «بنما» التي نشرتها صحيفة «Sueddeutsche Zeitung» الألمانية والاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين ICIJ عام ٢٠١٦، حيث اتهم بالتعاون مع رامي مخلوف في تسجيل العديد من الشركات الوهمية في الملاذات الضريبية البعيدة، ما سمح له ولأفراد في عائلته، ومقربين منه، بالتهرب من العقوبات المفروضة عليه، وتم إدراجه نتيجة لذلك على لوائح العقوبات الأوروبية عام ٢٠١٦.

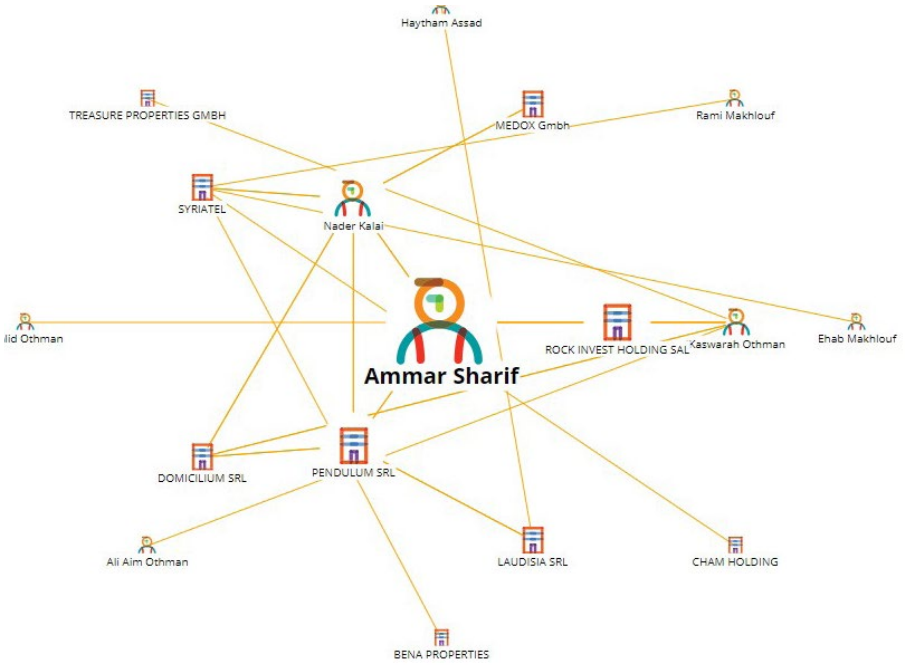

صورة توضح العلاقات المترابطة ما بين عمار الشريف والشخصيات والشركات التي يعمل لصالحها.

#رجال_أعمال_الأسد

طريف عبد الباسط الأخرس

مكان الولادة: حمص ١٩٥١م

دخل في توريد سلع للجيش كالزيوت والسكر وغيرها من المواد الأساسية، مستفيداً من الفساد المستشري في تلك المؤسسة.

يمتلك العديد من المصانع والشركات أبرزها: مصانع الشرق الأوسط للسكر، وشركة عبر الشرق للنقل البري، وبنك الأردن سورية، وشركة سورية القابضة، ومصنع "سامبا" للآيس كريم، وترانس مول، وشركة عاليات للتطوير العقاري.

متورّط بدعم قوات الأسد في عمليات القمع، عبر تزويدها بالمواد الغذائية بعقود بلغت مليارات الليرات، وأمدّها كذلك بآليات النقل من شركته "عبر الشرق"..

يخضع للعقوبات البريطانية والأوروبية والكندية.

من مواليد مدينة حمص عام ١٩٥١، تأسست مجموعته عام ١٩٧٣، حيث كانت في تلك الفترة شركة هندسية صغيرة، ثم تحولت إلى مجموعة كبيرة تمتلك مصانع الشرق الأوسط للسكر، ومصنع سولينا للزيوت، ومصنع الشرق الأوسط للأعلاف، و «شركة ترانس بيتون» لمستلزمات البناء، ومصنع «سامبا» للآيس كريم.

وفي مطلع الألفية الثالثة؛ استفاد طريف من العلاقات المتداخلة ما بين آل الأسد وآل الأخرس، خصوصاً بعد العلاقة التي ربطت ما بين بشار الأسد وأسماء الأخرس في بريطانيا في تسعينيات القرن الماضي ولاحقاً زواجهما في عام ٢٠٠٠، حيث دخل في توريد سلع للجيش كالزيوت والسكر وغيرها من المواد الأساسية، مستفيداً من الفساد المستشري في تلك المؤسسة، مما زاد في غناه وزيادة المشاريع التي أطلقها، وعلى رأسها معمل السكر الذي يعمل بطاقة إنتاجية بواقع ٧٠٠ ألف طن سنوياً.

وتوسعت نشاطات طريف الأخرس بعد دخوله مجال الاستثمار في مدينة حسياء الصناعية بحمص، حيث استثمر مليارات الليرات في مختلف القطاعات كالسكر والزيوت والمطاحن وتعليب اللحوم والموز والأسماك والخرسانة والحديد، كما أسس شركة النقل البري عبر الشرق، إضافة لتأسيس المركز التجاري ترانس مول، وعمل كذلك في مجال العقارات أسس شركة عاليات للتطوير العقاري والتي قامت بتنفيذ مشروع ضاحية حمص.

وفي مقابل تأسيس رامي مخلوف «شركة شام القابضة»، قام طريف الأخرس بتأسيس «شركة سورية القابضة»، كما أسس «شركة التأمين العربية» وترأس الاتحاد السورية لصناعة الحبوب، وجريدة «الخبر» الأسبوعية، وشركة «التاج» للاستثمارات الصناعية، وبنك الأردن سورية بالشراكة مع أولاده مرهف وديانا ونورا، واستفاد في تلك الفترة من علاقته مع محافظ حمص الأسبق إياد غزال الصديق الشخصي لبشار الأسد.

ولدى اندلاع الاحتجاجات الشعبية في مارس ٢٠١١؛ بادر طريف إلى تأييد قوات النظام ودعمها في عمليات القمع عبر تزويدهم بالمواد الغذائية بعقود بلغت مليارات الليرات، ومدهم كذلك بآليات النقل من شركته «عبر الشرق»، وتولى رعاية قسم من شبيحة النظام في مدينة حمص التي ينحدر منها، الأمر الذي دفع بالنظام لدعم أعماله ومشاريعه بمختلف الوسائل المتاحة.

ونظراً لدوره في دعم عمليات القمع والانتهاكات التي ارتكبها النظام؛ فقد تم إدراج طريف الأخرس على لوائح العقوبات البريطانية والأوروبية والكندية ، كما حكمت عليه إحدى المحاكم البريطانية بالسجن لمدة عام بسبب ازدرائها.

إلا أن ذلك لم يمنع السلطات اللبنانية من منحه الجنسية اللبنانية عام ٢٠١٤، بالتزامن مع حصول إياد غزال وغيرهما عليها، وذلك في عهد الرئيس السابق ميشيل سليمان، بحيث أصبحت الجنسية اللبنانية ملاذاً لرجالات النظام الاقتصادية لمساعدته في التهرب من العقوبات المفروضة عليهم.

عصام خير الله أنبوبا

مكان الولادة: حمص ١٩٥٢م.

استخدمه رامي مخلوف كواجهة له، خصوصاً في الدول الأوربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لخبرته في الأسواق الغربية.

يملك شركة بروتينيا الإقليمية لصناعة الزيوت، ولديه شراكات وحصص في العديد من الشركات، كما عمل في القطاع المصرفي والخدمي والسياحي كشريك ومؤسس في البنوك والشركات التي يملكها رامي مخلوف وآخرون.

دعمَ قوات النظام في الاستمرار بالانتهاكات الواسعة بحق الشعب السوري.

أُدرج اسمه في قوائم العقوبات الأوربية عام ٢٠١١، بسبب مساعدته النظام في التحاليل على العقوبات.

درس رجل الأعمال عصام خيرالله أنبوبا (مواليد حمص عام ١٩٥٢) في الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ حياته التجارية في الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٩، حيث أوفدته شركة «هاليبيرتون» الأمريكية النفطية للعمل في مركزها في الإمارات، ونجح هنالك في تأسيس عدة شركات هناك قبل أن يعود عام ١٩٩١ إلى سوريا، ليبدأ نشاطه التجاري عبر العمل في مجال الزيوت، حيث كان يبيع أغلب الزيوت للجيش والقوات المسلحة السورية.

ولم يدخل عصام أنبوبا في فلك آل الأسد ومخلوف بشكل قوي وفعلي إلا بعد عام ٢٠٠٥، حيث انخرط كمؤسس وشريك في شركة «شام القابضة»، كما شغل منصب رئيس مجلس الأعمال السوري الإماراتي، وكان أحد أكبر وكلاء «سيريتل» في سوريا، وأصبحت له شراكات وحصص في؛ شركة «كليكو « لصناعة الآجر الحراري، وشركة «عصام أنبوبا وشركاه» لتحضير طلاء الصفائح المعدنية وطباعتها وصناعة العبوات

المعدنية، وشركة «أنبوبا للكيمياء»، ومصنع لألواح الجيسون، و «الشركة المتحدة للإسمنت».

و في القطاع المصرفي والخدمي والسياحي عمل كنائب لرئيس مجلس إدارة «بنك سورية والخليج» وشريك رئيسي به، وعضو مؤسس وشريك في بنك «بيبلوس»، وشريك رئيسي في بنك فرانسبنك، ومساهم في بنك سورية والمهجر، وعضو مؤسس ومساهم في بنك سورية الإسلامي، وعضو ومؤسس وشريك في الشركة «السورية الكويتية للتأمين»، ومساهم في «الشركة المتحدة للتأمين»، ومؤسس ومساهم في شركة «المجموعة العالمية للصرافة»، ورئيس مجلس إدارة شركة «التعليم الحديث»، وفي شركة «الغاردينيا» للاستثمار العقاري والسياحي، وكرئيس لمجلس إدارة شركة «رومادا» للتطوير العقاري، وكذلك في شركة «أنبوبا» للحبوب، وشركة «الوسطى» للطباعة والتغليف، وشركة «آر أي سي سورية» محدودة المسؤولية، وكشريك في سلسلة متاجر «كارفور» العالمية في سوريا، وفي فندق «سان جورج» في وادي النصارى. كما شغل منصب أمين سر غرفة تجارة حمص ورئيس المجلس الاستشاري لمدينة حمص.

يضاف إلى ذلك العديد من الشركات الأخرى التي يديرها عصام أنبوبا مع أولاده راني ومارك وداني، وعلى رأسها أكبر شركة إقليمية لصناعة الزيوت «شركة بروتينيا»، كما استثمر في البنوك الإسلامية التي يملكها مع رامي مخلوف وآخرين.

وقد دأب رامي مخلوف على استخدام عصام أنبوبا كواجهة له، خصوصاً في الدول الأوربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لخبرته في الأسواق الغربية، كما تم استفاد منه داخلياً في التعاون مع محافظ حمص الأسبق إياد غزال الصديق الشخصي لبشار الأسد، والذي تبنى مشروع «حلم حمص» والذي كان سيتم تنفيذه عبر عصام أنبوبا، ويتضمن تدمير المدينة القديمة والسوق التجاري، وإعادة بنائها من جديد.

ونظراً لدوره في مساعدة النظام على التحاليل على العقوبات، وتمكين قواته من الاستمرار في الانتهاكات الواسعة بحق الشعب السوري، فقد تم إدراج عصام أنبوبا وشركاته على قائمة العقوبات الأوروبية عام ٢٠١١، ولتفادي تلك العقوبات أعلن أنبوبا انسحابه من السوق التجارية السورية، واتجه نحو الإمارات العربية المتحدة وهو ما دفع النظام عبر مركز المقاصة والحفظ المركزي بتثبيت إشارة الحجز التنفيذي بتاريخ ٢٠١٢/١/٣٠ على كامل الأسهم العائدة لرجل الأعمال عصام خير الله أنبوبا في كل من بنك سورية والخليج (منها ٧٥٠٠٠ سهم حبس نصاب عضوية مجلس الإدارة) وبنك بيبلوس وبنك سورية الدولي الإسلامي وفرنسبنك، وكذلك الأسهم العائدة لأبنائه مارك وداني و راني أنبوبا.

جدير بالذكر أن عصام أنبوبا يقيم في لبنان، ويملك فيها شركتين هما: «المتحدة للتصنيع الزراعي» و «سيلوسيرف»، ويشاركه فيهما نجليه راني ومارك، بالإضافة إلى رجل الأعمال السوري نادر القلعي المرتبط برامي مخلوف.

عصام أنبوبا و أولاده

#رجال_أعمال_الأسد

محمد عامر الشويكي

مكان الولادة: دمشق ١٩٧٢م.

يعتبر أحد رجال الظل الذين يعتمد عليهم النظامان الإيراني والسوري في التحايل على العقوبات وتمرير الأموال والنفط من إيران إلى سوريا وإلى "حزب الله" اللبناني.

أسس ثلاث شركات وهمية للمساهمة في عملية الالتفاف على العقوبات وتمرير وتهريب الأموال والنفط عبر روسيا إلى سورية.

تورّط بنقل مئات الملايين من الدولارات إلى ميليشيات مسلحة في سورية عبر بنك سورية المركزي.

أدرج اسمه على لائحة العقوبات الأمريكية أواخر عام ٢٠١٨.

يعتبر محمد عامر بن محمد أكرم الشويكي (مواليد ٤ أيلول ١٩٧٢ في دمشق) أحد رجال الظل الذي يعتمد عليه كلاً من النظام الإيراني والنظام السوري في التحايل على العقوبات وتمرير الأموال والنفط من إيران إلى سورية ولاحقاً لحزب الله اللبناني، ولم يظهر الشويكي بشكل مباشر أو حتى شبه مباشر كبقية رجال الأعمال السوريين الداعمين للنظام السوري بل بقي يدير أعماله بشكل سري حتى تم إدراجه على لائحة العقوبات الأمريكية بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٠ حيث قامت وزارة الخزانة الأمريكية بتفصيل ما يقوم به محمد الشويكي مع مجموعة من ٦ أشخاص و٣ كيانات والتي تم فرض عليها عقوبات هي الأخرى .

وهو شريك ومؤسس في «شركة تكرير» المتعلقة بالنفايات النفطية في ريف دمشق بعام ٢٠١١ بنسبة ٢ ٪ ويدير الشركة أيضاً عدة أشخاص آخرين من ضمنهم المدعو فراس جدعان نجل باسل جدعان شقيق منال جدعان زوجة ماهر الأسد، كما أن

محمد الشويكي شريك مؤسس ومدير في «شركة الرؤيا العالمية» وتطوير الأعمال» بنسبة ٥٠٪، وأيضاً مدير عام وشريك مؤسس في «شركة جلنبو وشويكي» بنسبة ٥٠٪ وهذه الشركات الثلاثة لا يتجاوز رأس مالها مجتمعة خمسة ملايين ليرة سورية وهو ما يقدم فكرة واضحة أنها عبارة عن شركات وهمية تساهم في عملية الالتفاف على العقوبات وتمرير وتهريب الأموال والنفط عبر روسيا إلى سورية.

وتقدم وزارة الخزانة الأمريكية رسماً يوضح آلية العمل الذي يتم عبر الشويكي وبقية الأشخاص والكيانات الأخرى على النحو التالي:

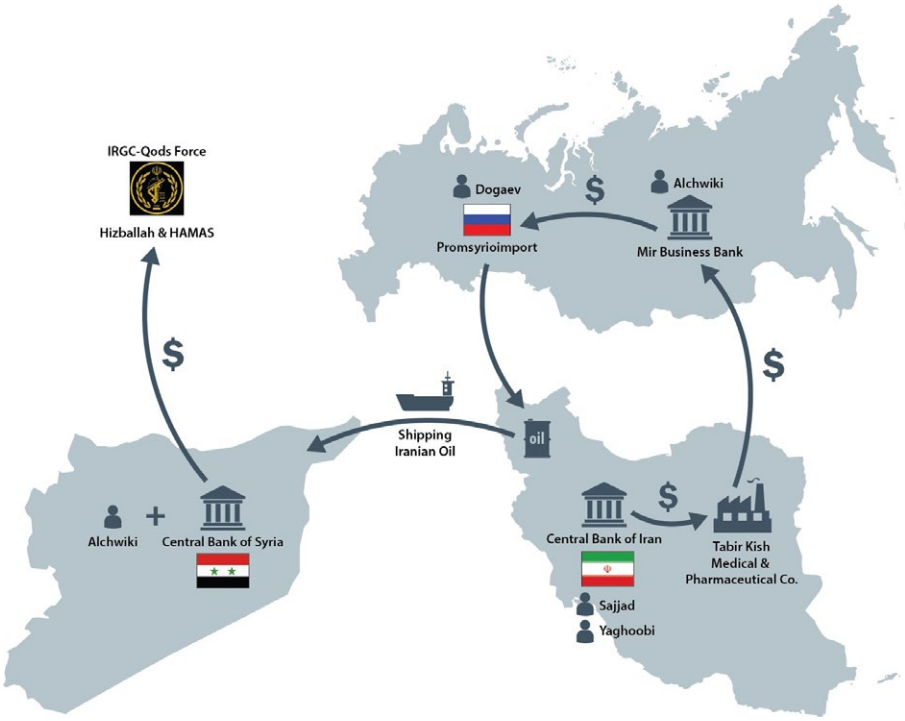

وتقوم هذه الشبكة المعقدة باستخدام شركة "Global Vision Group" المملوكة لمحمد الشويكي والتي هي نفسها شركة "الرؤيا" باستخدام مجموعة من الآليات المصممة لإخفاء أنشطتها حيث تقوم شركة الرؤيا بهذا من خلال العمل مع شركة برومسيريو ريبورت وهي شركة تابعة لوزارة الطاقة الروسية، لتسهيل شحن النفط الإيراني من شركة النفط الوطنية الإيرانية إلى سورية، وتستخدم شركة الرؤيا مجموعة الرؤية العالمية عددًا من السفن التي تم تأمين العديد منها من قبل شركات أوروبية منذ عام ٢٠١٤ على الأقل، وقامت تلك السفن التي تحمل النفط الإيراني بإيقاف نظام التعرف الأوتوماتيكي كوسيلة لإخفاء الوجهة الحقيقية والمتلقية لهذا النفط الإيراني، كما يقوم البنك المركزي الإيراني بتمرير الأموال إلى حساب محمد الشويكي في بنك مير للأعمال في روسيا عبر شركة تابير كيش للرعاية الطبية الإيرانية، ومن ثم يقوم الشويكي بتحويل المدفوعات إلى شركة برومسيريو ريبورت الروسية، علماً أن بنك مير للأعمال مملوك بشكل كامل لبنك ميللي الإيراني، ويعتبر بنك مير قناة لتنفيذ الخدمات المالية للحرس الثوري الإيراني، حيث يلعب كلاً من رسول سجاد مدير الدائرة الدولية في البنك المركزي الإيراني، وحسن يعقوبي نائب محافظ البنك المركزي للشؤون الدولية في تسهيل عمل محمد الشويكي، بالإضافة إلى رئيس برومسيريو ريبورت أندري دوغاييف بشكل وثيق مع يعقوبي من أجل تنسيق عملية البيع وعملية تحويل الأموال.

ومحمد الشويكي يعمل بشكل مستمر على نقل مئات الملايين من الدولارات إلى ميليشيات مسلحة في سورية عبر بنك سورية المركزي، إضافة للمدعو محمد قصير مسؤول حزب الله عن تسهيل نقل الأسلحة والأموال والتكنولوجيا العسكرية من سورية إلى لبنان، كما يساعده محمد قاسم البزال.

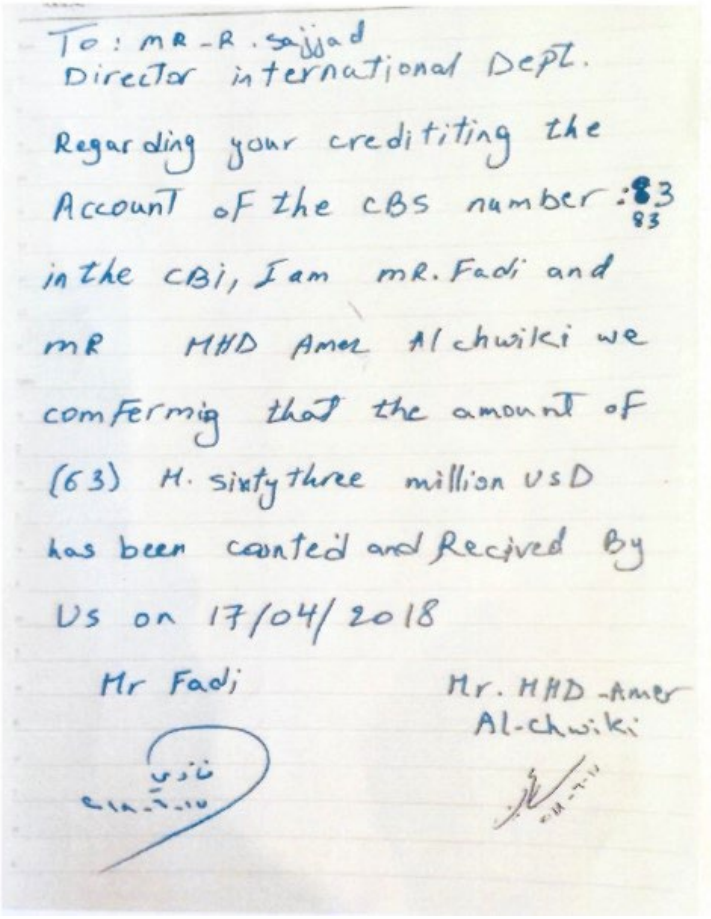

To: MR-R. sajjad
Director international Dept.

Regarding your crediting the Account of the CBS number: 83 83 in the CBI, I am mr. Fadi and mr MHD Amer Al chwiki we comfermig that the amount of (63) M. sixty three million USD has been counted and Recived By Us on 17/04/2018

Mr Fadi

Mr. MHD-Amer Al-chwiki

رسالة موجهة لسجاد توضح استلام محمد شويكي ٦٣ مليون دولار

محمد حسن عباس

مكان الولادة: اللاذقية ١٩٦٤م.

يمثّل إحدى واجهات رامي مخلوف التجارية، حيث يدير شركات تتبع لرامي مخلوف في كل من لبنان ورومانيا والتشيك.

يملك عدداً من الكازينوهات في مدينة براغ بالتشيك، ويدير بعض الشركات لرامي مخلوف منها: "الأجنحة" و «بارلي أوف شور".

متورط ببث برامج مؤيدة للنظام عبر قناة "قلب أوربا" التي يديرها، ويقوم بتمويل مجموعات مؤيدة في جمهورية التشيك ورومانيا.

يُعد رجل الأعمال محمد عباس أحد أبرز أقارب رامي مخلوف المشاركين معه في شركة الشرق الأوسط القانونية، كما أنه مسؤول عن إدارة شركتي «الأجنحة» ومقرها دمشق، و «بارلي أوف شور» ومقرها بيروت، وهو مساهم ومؤسس ورئيس مجلس إدارة الشركة إضافة إلى شركة «الجوهرة.دي»، وشريك مؤسس في «الشركة السورية المتخصصة لنقل المشاريع»، وشركة «المتخصصون للإرسال»، وشركة «الياسمين للخدمات الإعلامية»، و «الشركة السورية المتخصصة للنقل الثقيل»، و «الشركة السورية الإيطالية المتحدة لنقل وتصدير زيت الزيتون»، وشركة «أوليفانا» وشركة «المدينة» و «الشركة السورية لنقل وتصدير زيت الزيتون»، كما أنه شريك مساهم في شركة الشام القابضة.

ويمثل محمد عباس أحد واجهات رامي مخلوف التجارية، حيث يدير شركات تتبع لرامي مخلوف في كل من لبنان ورومانيا والتشيك، وأظهرت الوثائق المسربة والمعروفة

بوثائق بنما علاقة محمد عباس برامي مخلوف وبإيهاب ومحمد مخلوف الذين يستخدمون اسمه للتهرب من العقوبات المفروضة عليهم من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

كما يملك محمد عباس عدداً من الكازينوهات في مدينة براغ بجمهورية التشيك، ويدير قناة «قلب أوربا» والتي كانت تبث برامج مؤيدة للنظام، ويقوم بتمويل مجموعات مؤيدة في جمهورية التشيك ورومانيا. كما يُعدُّ شريكاً مباشراً في تهريب وتبيض أموال رامي مخلوف، حيث تشير التقديرات إلى مساعدته في تهريب ٤٧ مليار دولار من سورية إلى التشيك وغيرها من الدول.

صورة لمحمد عباس في إحدى تجمعات الموالين للنظام السوري في مدينة براغ في جمهورية التشيك

مازن هاني مرتضى

مكان الولادة: دمشق ١٩٧٤.

أحد رجالات النظام ومن أبرز واجهاته الاقتصادية، وهو ابن وزير التعليم الأسبق والطبيب هاني مرتضى المقرب من عائلة الأسد والطبيب الشخصي لأطفال آل الأسد.

أوكل إليه بشار الأسد مهمة إدارة مقام السيدة زينب جنوب دمشق بسبب قربه من عائلة الأسد، وهو شريك مؤسس في عدد من الشركات، منها: "طرطوس للصناعات الورقية"، و «سيريان فاينينشال غروب ٢٤، و "ستراتا" للمقاولات والتجارة.

يُتَّهم بتمويل عدة مشاريع في مقام السيدة زينب وما حولها بأموال إيرانية، إضافة لقيامه بدعم عصابات الشبيحة في المنطقة منذ عام ٢٠١١.

تخرج رجل الأعمال مازن مرتضى من مدرسة Trinity College School Alumni في كندا بعام ١٩٩٣، ومن جامعة Concordia University بتخصص هندسة علم الحاسب الأنظمة البرمجية كما يحمل شهادة في الاستثمار والتمويل من جامعة Middlesex University في لندن، وهو ابن وزير التعليم الأسبق والطبيب هاني مرتضى.

وقد شغل مازن عضوية مجلس إدارة ومؤسس في شركة «مائة وثمانون»، كما أنه شريك مؤسس في شركات «طرطوس للصناعات الورقية»، و «سيريان فاينينشال غروب ٢٤»، وشركة «سيريان فاينينشال غروب»، وشريك مؤسس في شركة «ستراتا» للمقاولات والتجارة، كما كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة «العقيلة» للتأمين التكافلي وهي شركة تأمين خاصة وأقوى شركة في سورية برأس مال يبلغ ملياري ليرة سورية، يضاف إلى ذلك شراكته في مجموعة أولاد دشتي الاستثمارية مع

عبدالحميد عباس دشتي، وكذلك شركة العقيلة التي يشارك في إدارتها آل دشتي كذلك، وقد تم تعيينه رئيساً وطنياً للغرفة الفتية الدولية في سوريا باعتباره أحد أبرز مؤسسيها.

وعلى الرغم من أن والد مازن، الوزير هاني مرتضى لا ينتمي إلى حزب البعث، إلا أن بشار الأسد عينه رئيساً لجامعة دمشق (٢٠٠٠-٢٠٠٣) ووزيراً للتعليم (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، ويعتبر الطبيب الشخصي لأطفال آل الأسد، ونتيجة لقربة من العائلة فقد أوكل إليه بشار الأسد مهمة إدارة مقام السيدة زينب جنوب دمشق، وينكر هاني مرتضى علاقته بالنظام الإيراني ويقول إنه ورث إدارة المقام بالوراثة عبر أجداده منذ أن بدأوا إدارتها منذ ٧٥٠ عام.

وقد وجهت اتهامات مباشرة لمازن مرتضى بتمويل عدة مشاريع في مقام السيدة زينب وما حولها بأموال إيرانية، إضافة لقيامه بدعم عصابات الشبيحة في المنطقة منذ عام ٢٠١١، ويعتبر أحد رجالات النظام ومن أبرز واجهاته الاقتصادية.

يُذكر أن مازن مرتضى وإخوته قد حصلوا على الجنسية اللبنانية في أيار/مايو ٢٠١٨، مع مجموعة من التجار السوريين المرتبطين بالنظام مثل سامر فوز وعبد القادر صبرا مدير غرفة الملاحة البحرية السابق، وفاروق جود رئيس غرفة التجارة والصناعة في اللاذقية وجميعهم من الموالين والداعمين للنظام والذين يعملون كواجهات تجارية له في الخارج.

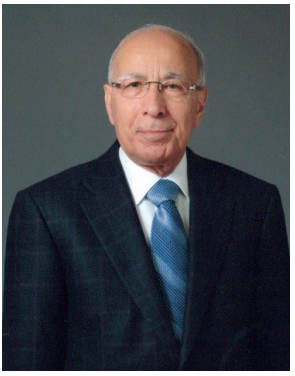

الوزير هاني مرتضى

سامر محمد الدبس

مكان الولادة: دمشق ١٩٦٢م.

يمثّل إحدى واجهات رامي مخلوف التجارية، شغل عضوية مجلس الشعب لدورتين متتاليتين، ورئاسة غرفة صناعة دمشق وريفها، كما ساهم في حشد صناعيي دمشق للوقوف مع النظام السوري.

يملك معامل للتغليف ومعامل للورق والورق المقوى، وأنشأ شركات باسم زوجته "غالية ميداني" من أجل الالتفاف على العقوبات الدولية التي فرضت عليه.

متورط بدعم النظام السوري عبر نشاطاته التجارية وتلميع صورته في وسائل الإعلام.

أُدرج اسمه على لوائح العقوبات الأمريكية.

حصل رجل الأعمال سامر الدبس (مواليد دمشق ١٩٦٢) على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من إحدى الجامعات اللبنانية عام ١٩٨٣، ثم سافر إلى نيجيريا لمدة خمسة سنوات ليعود لاحقاً إلى سوريا في عام ١٩٨٨، حيث أسس معامل للتغليف ومعامل للورق والورق المقوى، ويرتبط بماهر الأسد، حيث يعتبر أحد رجاله الذين يستخدمهم في إدارة أعماله التجارية.

ويشغل منصب رئيس مجلس الأعمال السوري-الأسترالي منذ تأسيسه من قبل مجموعة من رجال الأعمال عام ٢٠٠٩، كما يشغل منصب نائب في مجلس الشعب السوري لدورتين متتاليتين (٢٠١٢-٢٠١٦) و(٢٠١٦-٢٠٢٠)، وهو أحد أعضاء لجنة القوانين المالية الدائمة في مجلس الشعب خلال الدروتين السابقة والحالية، كما يشغل منصب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها منذ ٢٠١٤.

ومن خلال عضويته بغرفة صناعة دمشق وبمجلس الشعب يمارس سامر الدبس أنشطته في دعم النظام عبر عقد شراكات متعددة مع محمد حمشو وخالد قدور وغيرهما، بهدف إنشاء واجهة اقتصادية للنظام، وسبق له أن هدد رجل الأعمال السوري غسان عبود مالك قناة أورينت «بالأسديين» بسبب موقف غسان عبود الموالي للثورة السورية.

وفي عام ٢٠١٣ تم إنشاء شركات باسم غالية ميداني وهي زوجة سامر الدبس وذلك من أجل الالتفاف على العقوبات الدولية التي فرضت عليه وعلى عدد من التجار الموالين للنظام.

كما مارس سامر الدبس، من خلال رئاسته لغرفة صناعة دمشق وريفها، دوراً أساسياً في حشد صناعيي دمشق للوقوف مع النظام مقابل امتيازات مُنحت لهم وتعهدات بتأمين أعمالهم عبر وساطات لهم مع ماهر الأسد، ودأب على تلميع صورة النظام في وسائل الإعلام حيث صرح في إحدى لقاءاته أن «صمودنا يأتي من صمود الرئيس الأسد وقوة الجيش السوري».

محمد سامر أفدار

مكان الولادة: دمشق ١٩٧٠م.

يعتبر أحد أهم المصرفيين في سوريا، حيث يقود قطاع أعمال الحوالات المالية وعمليات الدفع الإلكتروني لصالح آل مخلوف بشكل خفي.

تولى وكالة شركة ويستر يونيون للحوالات في سورية، ويملك شركات: (بطاقات، الجديدة، تواصل، TGHN) وصاحب شركة الديار للصرافة.

يتهم بتسليم أجهزة المخابرات قوائم بالحوالات التي يتم إرسالها لدعم المعارضة من الخارج، وتزويد المخابرات بمعلومات عن مطلوبين لها داخل سورية أو خارجها.

ولد محمد سامر محمد مظهر أفدار في حي القنوات بدمشق عام ١٩٧٠، لعائلة من الطبقة المتوسطة، ودرس هندسة الميكانيك بجامعة دمشق، ثم بدأ أول عمل تجاري له بمطبعة السفراء في شارع ميسلون بدمشق، والتي كانت ملكاً لوالده، حيث قام بطباعة المنشورات الخاصة بشركة التحويلات المالية العالمية «ويسترن يونيون»، ليتحول بعدها للعمل المصرفي وشركات التحويل المالي، ويصبح أحد الشركاء في شركتي «الديار» و «تواصل» للصرافة، كما تولى وكالة شركة «ويسترن يونيون» في سوريا، وشغل منصب مدير عام الشركة، وأسس شركة «بطاقات» وتولى منصب المدير العام لها، إضافة لشركة «الجديدة» وشركة «تواصل» للدعاية والإعلانات، وهو شريك ومؤسس في شركة «تواصل» للاتصالات، وكذلك شركة «TGHN» في سورية، يذكر أن شركة «الديار» للصرافة هي أول شركة حوالات مالية مرخصة في سوريا عام ٢٠٠٧ ويبلغ رأسمالها حوالي ٢ مليار ليرة سورية.

وعلى إثر اندلاع الاحتجاجات السلمية في مارس ٢٠١١، بادر سامر أفدار بتسليم أجهزة المخابرات قوائم بالحوالات التي يتم إرسالها لدعم المعارضة من الخارج، وتولى مهمة تسليم المخابرات أية بيانات تتعلق بأي مطلوب لها سواء في داخل أو خارج سورية، مستفيداً من صلاحياته في الوصول لتلك البيانات باعتباره مدير فرع «ويسترن يونيون».

وبالإضافة إلى الخدمات التي قدمها للأجهزة الأمنية؛ يعتبر سامر أفدار أحد أبرز الواجهات الاقتصادية لرامي مخلوف، عبر شقيقه العقيد حافظ مخلوف الذي ربطته بسامر صداقة وطيدة منذ دراستهما بمعهد «اللاييك» في دمشق، والذي تحول اسمه فيما بعد ليصبح «معهد الشهيد باسل الأسد».

وبدعم من رامي مخلوف؛ أصبح سامر أفدار أحد أهم المصرفيين في سوريا، حيث هيمن على قطاع الحوالات المالية وساعد رامي مخلوف في الاستحواذ على قطاعي الحوالات والاتصالات في البلاد، ووفقاً لتقرير نشرته منصة «درج» الإعلامية بعنوان «وثائق بارادايز: أوف شور لبنان منصة لنخب سورية وشراكات لبنانية مع رجال النظام السوري»، فقد شارك أفدار في يونيو ٢٠١١ سياسيين لبنانيين في تأسيس شركة مالية ببيروت اسمها «إم-بايمنتس فانتشر هولدينغ ش.م.ل» (M – PAYMENTS VENTURE HOLDING S.A.L.)، وكان رئيس مجلس إدارتها النائب في تكتل «التغيير والإصلاح» (تيار عون) أمل حكمت أبو زيد، وظهر اسم عماد صالح المشنوق، شقيق وزير الداخلية نهاد المشنوق كأحد أبرز الشركاء، حيث امتلك ٢٧٠ سهماً، والمحامي توفيق معوض نائب رئيس الرابطة المارونية الذي امتلك ٤٠٥ أسهم، وأفدار الذي امتلك ١١٠ أسهم في الشركة التي كان له دور مهم في تسريب بيانات مهمة حول المواطنين وأقاربهم في الخارج للأجهزة الأمنية.

كما أسس سامر أفدار شركتين للدفع الإلكتروني وللاستثمارات المالية والسياحية برأسمال قدره ١٨٥ مليون ليرة، وصادقت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على النظام الأساسي لشركة بطاقات للدفع الإلكتروني، برأسمال قدره ٢٥ مليون ليرة سورية.

وكان سامر أفدار، قد أسّس قبل ذلك -مع ولديه تولين وغسان- شركة باسم (TGHN) برأسمال ١٦٠ مليون ليرة سورية وذلك للمشاركة في إقامة مشاريع تنموية من خلال التشارك مع الشركات والمصارف والمؤسسات المالية المصرفية الاجتماعية (مؤسسات التمويل الصغير والمتناهي الصغر) وفي إقامة واستثمار المنشآت الخدمية والسياحية والتجارية، وفي تملّك واستثمار واستئجار العقارات والسيارات اللازمة لتحقيق غاية الشركة.

وأوضح نظام هذه الشركة الأساسي -الذي صادقت عليه أيضاً وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ٢٠١٨/٧/٢٦- أنه يحق للشركة تعديل غايتها كلياً أو جزئياً بقرار من الهيئة العامة، دون أن يُعتبر هذا التعديل منشأ لشخص اعتباري جديد، وتمّ تقسيم رأس المال على ١٦٠ ألف حصة، قيمة كل حصة ألف ليرة سورية، وفيما حصل سامر أفدار على ١٥٩٩٩٨ حصة، كان نصيب الشريكين الآخرين ولدي سامر (تولين ١١ سنة) حصة واحدة بقيمة ألف ليرة، و(غسان ٧ سنوات) حصة واحدة أيضاً بقيمة ألف ليرة، ومن طرائف هذه الشركة أن نظامها الأساسي أقرّ بأن يتولى إدارتها مدير عام من الشركاء، أو من الغير، يُنتخب من قبل الهيئة العامة (وطبعاً الهيئة العامة هي الأب وطفليه) ويمارس عمله وفقاً للصلاحيات المحدّدة في قانون الشركات، ويديرها للدورة الأولى السيد محمد سامر أفدار، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، بقرار من الهيئة العامة للشركاء.

وعلى الرغم من أن سامر أفدار يقود قطاع أعمال الحوالات المالية وعمليات الدفع الإلكتروني؛ إلا إنه في حقيقة الأمر مجرد واجهة تعمل لصالح آل مخلوف بشكل خفي، وذلك لتمكين ماهر من التحايل على العقوبات الدولية والتحرك عالمياً عبر شركات وشراكات تم تأسيسها لمثل هذه الغايات.

وائل جمال عبدالكريم

استخدمه النظام السوري للتحايل على العقوبات الدولية، وتأمين الوقود من خلال شبكة من الشركات المرتبطة به.

تملك مجموعة عبد الكريم شركات داخل سورية تستحوذ على وكالات شركات عالمية تعمل في مجال الزيوت المعدنية ومشتقاتها وعلى محركات ومعدات آلية.

متورّط بتقديم الدعم اللوجستي لقوات النظام عبر شركاته، كشحنات الوقود والتقنيات، وتوفير القطع اللازمة للطائرات والدبابات التي قتلت مئات الآلاف من السوريين.

صُنّفت شركاته في قوائم العقوبات الأمريكية، إلا أن القائمين عليها دأبوا على الإفلات من العقوبات عبر تغيير أسماء الشركات وأسماء الملاك والمدراء.

يعتبر رجل الأعمال وائل عبد الكريم (فلسطيني/سوري يحمل الجنسية الأمريكية) أحد أبرز رجال الأعمال الذين ساعدوا بشار الأسد في جرائمه ضد الشعب السوري من خارج البلاد، حيث قدم عبر شركاته الدعم اللوجستي لقوات النظام، كشحنات الوقود والتقنيات التي مكنت قوات النظام من ارتكاب الانتهاكات الواسعة ضد السوريين.

تتخذ مجموعة عبد الكريم من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها، وتستخدم سفن الشحن لنقل الوقود للنظام، حيث كانت تغير وجهات رسوّها، وتخفي معرّفاتها من شبكة الرادار، وذلك من خلال شبكة من الشركات الفرعية وشركات الأوف شور، أبرزها:

- Pangates International Corporation Ltd
- MAXIMA

- The Eagles LLC
- Morgan Additives Manufacturing Co
- Millennium Shipping
- JAKOC Petroleum Limited
- Vectra international trading

وتعتبر هذه الشركات من الأذرع الخفية للنظام خارج سوريا، ما أدى لتصنيفها في قوائم العقوبات الأمريكية، إلا إن القائمين عليها دأبوا على الإفلات من العقوبات عبر تغيير أسماء الملاك والمدراء وحتى أسماء تلك الشركات على مدار السنوات الماضية، ومن أبرز تلك التغييرات في مجموعة عبد الكريم:

- ١٦ نيسان/إبريل إبريل ٢٠١٢ تعيين وائل عبد الكريم مديراً للشركة، وأحمد برقاوي مديراً لفرع الشركة في جبل علي في دبي.
- ١١ حزيران يونيو ٢٠١٣ وائل يحيل بعض الأسهم لشقيقه فادي.
- ٤ تشرين الثاني نوفمبر ٢٠١٤ انتخاب وائل عبد الكريم رئيساً للشركة واستقالة أحمد برقاوي وتعيين شقيقه نسيم بدلاً عنه في إدارة فرع جبل علي.
- ١٧ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٤: فرض العقوبات الأمريكية ضد وائل عبد الكريم وأحمد برقاوي.
- ٣٠ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٤: استقالة وائل عبد الكريم من منصبه كمدير للشركة.
- ٣٠ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٤: إضافة مساهم جديد هو الإماراتي سليمان رشيد خميس العلي وتعيينه مديراً ثم رئيساً للشركة.
- ٣٠ كانون الأول ديسمبر ٢٠١٤: وائل وفادي عبد الكريم يحولان أسهمها البالغة مليون سهم في الشركة للمستثمر الإماراتي.
- ٢٥ شباط فبراير ٢٠١٥ أي بعد شهرين على تعيينه واستلامه الأسهم استقال الإماراتي سليمان العلي وعين بدلاً منه ياسر محمود برازي.

- ٢٥ شباط فبراير ٢٠١٥ استقالة نسيم برقاوي من إدارة فرع جبل علي، وتولي ياسر برازي بدلاً منه.

وعلى الرغم من كل تلك التغييرات فقد بقي اسم جمال عبد الكريم غير ظاهر في القرارات الأمريكية رغم ظهور اسمه في مؤسسي الشركة وامتلاكه ١٥٠ ألف سهم فيها.

كما عملت مجموعة عبدالكريم مع شركات أخرى للتهرب أيضاً من العقوبات كشركة EBLA TRADE SERVICES S.A.L، والتي تبين فيما بعد أنها شركة لبنانية تأسست بداية العام ٢٠١٣ ومسجلة ضمن نظام الأوف شور في لبنان، وكانت الوسيط للنقل البحري لنقل الشحنات لمرفأ بانياس، وتعود ملكيتها لثلاثة عشر شخصاً من السوريين واللبنانيين المساهمين ومفوضي التوقيع في الشركة على رأسهم اثنين من أبناء رجل الأعمال السوري المعاقب أمريكياً وأوروبياً محمد حمشو، حيث ظهرت أسماء ابنيه: أحمد صابر وعمرو في سجلات الشركة، وشاركهم فيها أبناء رجل الأعمال اللبناني من أصل سوري محمد هاشم الصوفي.

كما تملك مجموعة عبد الكريم شركات داخل سورية تستحوذ على وكالات شركات عالمية تعمل في مجال الزيوت المعدنية ومشتقاتها وعلى محركات ومعدات آلية.

ويدير مجموعة عبد الكريم عدد من الأشخاص كان لهم دور بارز في دعم النظام وتمكينه من ارتكاب انتهاكات واسعة ضد الشعب السوري، أبرزهم:

- وائل عبد الكريم، فلسطيني سوري، يحمل الجنسية الأمريكية
- جمال عبد الكريم، فلسطيني سوري، يحمل الجنسية الأمريكية
- فادي عبد الكريم
- عدنان إبراهيم عبد الكريم
- أحمد برقاوي
- نسيم برقاوي
- ياسر محمود برازي، فلسطيني الجنسية.

وبالإضافة إلى دعم النظام في ارتكاب جرائمه؛ فقد ساهم هؤلاء الأشخاص في مساعدة النظام على التهرب من العقوبات المفروضة عليه، وتوفير القطع اللازمة لضمان استمرار عمل طائراته ودباباته التي قتلت آلاف السوريين وهجرت الملايين ودمرت البنية التحتية.

محمد المرتضى محمد الدندشي

مكان الولادة: تلكلخ-حمص ١٩٧٢م.

وسيط مالي كبير في سوق الأسهم، يرتبط بشركات تجارية وعقارية لها علاقة مباشرة برامي مخلوف.

يمتلك شركة "الرمز كابيتال" للوساطة المالية، وهو شريك ومؤسس لعدد من الشركات التجارية منها: شركة "سيف" للاستثمار، وشركة "دار الغاردينيا"، وشركة "شام كابيتال".

تورّط بدعم النظام السوري من خلال مجموعة الدندشي للاستثمار، التي عملت على ترميم المنشآت الحكومية والمقار الأمنية، وتجهيز الأفرع الأمنية بسيارات حكومية.

ورد اسمه في الوثائق الأمريكية المسربة عبر موقع ويكيليكس،حيث اعتبر أحد أبرز أربعة رجال أعمال ساهموا في تمويل النظام وإخفاء أمواله.

ينتمي محمد المرتضى محمد الدندشي (مواليد تل كلخ عام ١٩٧١) إلى إحدى العائلات الإقطاعية في المنطقة، والتي فقدت ثروتها عقب انقلاب البعث، وقد حصل على شهادة في الاقتصاد من جامعة حلب، وبدأ حياته التجارية في الإمارات العربية المتحدة، حيث عمل في سوق الأوراق المالية بمساعدة رجل أعمال يمني كان محمد الدندشي قد تزوج ابنته.

ويعتبر محمد المرتضى شريكاً ومؤسساً في عدد من الشركات التجارية وعلى رأسها شركة «الرمز كابيتال» في الإمارات العربية المتحدة وفي سورية، ومن أبرز الشركات الأخرى؛ شركة «سيف» للاستثمار، وشركة «دار الغاردينيا»، وشركة «شام كابيتال»، و «الشركة الوطنية» لتصنيع الخرسانة سابقة الصب، وشركة الغاردينيا للاستثمار العقارية، وشركة سما سورية، ويتمتع بعضوية مجلس إدارة «بنك بيبلوس» بسوريا، وشركة «سيريتل» (كان ممثل الشركة وعضو مجلس إدارة شركة هتس يونيتيل

«واي» المساهمة اليمنية) بالإضافة لنادر قلعي رجل رامي مخلوف الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة، وشركة دبي للتطوير، وشركة «الاتحاد» للتأمين، كما شغل منصب رئيس «نادي الكرامة» لكرة القدم.

وتعتبر «شركة الرمز» الشركة الأساسية لمحمد المرتضى والتي تختص بعمليات الوساطة المالية، وسبق أن حصلت على المركز الأول في الوساطة المالية في الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠١٤.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية عام ٢٠١١؛ اتهمت مصادر موالية للنظام الدندشي بالوقوف ضد النظام السوري ودعم عناصر الجيش الحر والتحريض على «الأعمال الإرهابية» ، ما دفع النظام للحجز على أمواله المنقولة وغير المنقولة، إلا أن هذا الحظر رُفع في آذار ٢٠١٣، ومنذ ذلك الحين دأب الدندشي على دعم النظام، خاصة بعد سيطرته على مدينة تلكلخ، حيث قام بإعادة افتتاح مستوصف «البر» للخدمات الطبية المجانية في مدينة تلكلخ والذي كان قد تم إغلاقه منذ بداية الثورة، وأعاد فتح المدرسة «الشرعية» في حارة «البرج» في مدينة تلكلخ، بعد أن تم إغلاقها منذ بداية الثورة والتي تم تعيين جميع مدرسيها من المؤيدين للنظام وعلى رأسهم مدير المدرسة، وتشييد مبنى شرعي للأوقاف في المدينة يتبع لفرع مديرية أوقاف دمشق وتم تعيين مفتي المدينة من أحد الأئمة الموالين للنظام، ودعم أنشطة موالية للنظام عبر دعم حزب البعث الحاكم في المدينة، وترميم عدد من المنشآت الحكومية والمقار الأمنية، وتجهيز بعض الأفرع الأمنية بسيارات حكومية، وتقديم منح دراسية وتعليمية لمؤيدي النظام.

ولتنفيذ تلك الأعمال أنشأ الدندشي عن طريق شقيقه يوسف، وبمساعدة مدير أعماله نضال الكردي مجموعة أطلقوا عليها اسم مجموعة الدندشي للاستثمار، وهي التي كانت مسؤولة عن تنفيذ جميع الأعمال السابقة الوارد ذكرها أعلاه.

جدير بالذكر أن اسم الدندشي قد ورد في الوثائق الأمريكية المسربة عبر موقع ويكيليكس، حيث تم اعتباره أحد أبرز أربع رجال أعمال ساهموا في تمويل النظام

وإخفاء أمواله، وقدم المراقبون الأوروبيون مذكرات دبلوماسية يرجع تاريخها إلى الفترة بين ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩، وسربها موقع ويكيليكس، تتناول دور بشار الأسد في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، ووفقاً للوثائق المسربة فإن رامي مخلوف أودع مبالغ كبيرة تحت اسم الدندشي في فرع دمشق لبنك «بيبلوس» اللبناني، وعرّفت الوثيقة الدندشي بأنه رجل أعمال مقيم في الإمارات ووسيط مالي كبير في سوق الأسهم، مؤكدة أن الدندشي مرتبط بشركات تجارية وعقارية لها علاقة مباشرة برامي مخلوف.

خالد حبوباتي

مكان الولادة: دمشق ١٩٥٧م.

ترأّس منظمة الهلال الأحمر السوري. وعمل كمبعوث خاص للأسد من أجل عودة رجال الأعمال والمستثمرين السوريين، وتقديم ضمانات لهم بعدم المحاسبة أو مصادرة الأموال.

صاحب نادي الشرق للقمار، وهو شريك ومؤسس في عدد من الشركات أبرزها: شركة "نادي المحيط"، و شركة "الرخاء" التجارية، و شركتي "ميرا" للخدمات والاستثمار السياحي.

دعم نظام الأسد بطريقة غير مباشرة بنحو ٣٠ مليار دولار، وذلك بتسخير "الهلال الأحمر" كبوابة للحصول على تلك الأموال.

ولد خالد أحمد توفيق حبوباتي في دمشق عام ١٩٥٧، ووالده هو توفيق حبوباتي الذي كان يملك ثلاثة كازينوهات في دمشق هي: كازينو بلودان، وكازينو فندق المطار، وكازينو الشرق. وقد أغلقتها الحكومة السورية جميعا عام ١٩٧٧ بقرار من رئيس الوزراء آنذاك عبد الرحمن خليفاوي. ويحمل خالد حبوباتي شهادة في الهندسة وكان يملك نادي الشرق الذي ترتاده نخبة من رجال الأعمال السوريين والسياسيين من داخل البلد وخارجها، إلا أن خالد حبوباتي باع النادي في عام ٢٠٠٩ لرجل الأعمال موفق القداح.

ويعتبر خالد حبوباتي شريكاً ومؤسساً في عدد من الشركات، أبرزها؛ توليه منصب مدير عام وشريك مؤسس في شركة «نادي المحيط»، وشريكاً مؤسساً في شركة «الرخاء» التجارية، ومديراً عاماً وشريكاً مؤسساً في شركة «ميرا» للخدمات، ومديراً

عاماً وشريكاً مؤسساً في شركة «ميرا» للاستثمار السياحي، وشريكاً مؤسساً في شرمة «لينا» للاستثمارات.

ومن خلال امتلاكه لنادي الشرق تمكن خالد حبوباتي، في نهاية ٢٠١٠، من افتتاح أول ناد للقمار في سورية عبر استصدار ترخيص رسمي تحت اسم نادي ترفيه ومنشأة سياحية، وهو الأمر الذي أخذ صدى في مجلس الشعب وتم استدعاء رئيس الوزراء آنذاك ناجي عطري الذي أنكر إعطاء خالد الحبوباتي أي ترخيص لنادي قمار، وإنما جرى الترويج لرواية أنّ ترخيص النادي «الكازينو « بإدارة شركة «أوشن كلوب» جاء بعد استعادة رجل الأعمال خالد حبوباتي، لرخصة سابقة كان والده توفيق حبوباتي يملكها. وتحدثت مصادر مطلعة عن وقوف بشار الأسد وراء إطلاق الكازينو عبر شريك خفي هو الفنان التشكيلي ياسر حمود، الذي كُلف بأعمال فنية كمدفن باسل الأسد ولاحقاً حافظ الأسد ومجد الأسد، إضافة للكازينو السابق. وكانت الخطة تتضمن إلحاق افتتاح الكازينو بإنشاء ثلاثة كازينوهات أخرى تتوزع بين منطقة يعفور الراقية في ريف دمشق، ومدينة تدمر السياحية وسط سوريا، وحلب، إلا أن انطلاق الاحتجاجات السلمية عام ٢٠١١ أدى إلى تغيير مجريات الأحداث، حيث تم إغلاق الكازينو وختمه بالشمع الأحمر بسبب «ممارسة أعمال تخل بالآداب العامة والمخالفة للأنظمة والقوانين، على أن تستمر عملية الإغلاق إلى حين تسوية أعمال الصالة بما ينسجم مع الأنظمة والقوانين».

ولدى إغلاق الكازينو اختفى خالد حبوباتي من الحياة الاقتصادية السورية، ليلعب أدواراً خفية لصالح النظام، حيث عمل كمبعوث خاص للأسد من أجل عودة رجال الأعمال والمستثمرين السوريين، وتقديم ضمانات لهم بعدم المحاسبة أو مصادرة الأموال، ويروي مقربون من رجل الأعمال في الإمارات فراس طلاس، أن حبوباتي قصده أكثر من مرة، وقدم له ضمانات بالعودة إلى سوريا وعودة جميع أمواله وأعماله إليه مقابل الخروج علناً والاعتذار من النظام، لكن طلاس رفض، كما قام حبوباتي بالدور نفسه مع رجل الأعمال عماد غريواتي وموفق القداح وغيرهم ممن التزموا الحياد.

وفي نهاية عام ٢٠١٦، عُين حبوباتي رئيساً لمنظمة «الهلال الأحمر السوري»، بدلاً من عبد الرحمن العطار الذي أمضى أكثر من ٢٥ عاماً رئيساً للمنظمة، حيث تم تعيينه بقرار من رئيس مجلس الوزراء عماد خميس بعد أوامر رسمية لرئيس المنظمة السابق عبد الرحمن العطار بتقديم استقالته، وذلك على الرغم من عدم تمتع حبوباتي بعضوية المكتب التنفيذي أو مجلس إدارة المنظمة، أو حتى من كوادرها.

ومنذ ذلك الحين ارتبطت منظمة الهلال الأحمر بنظام الأسد وأسهمت وفقاً لتقرير نشرته مجلة» Foreign Affairs « الأميركية في أيلول من عام ٢٠١٨، في دعم النظام بطريقة غير مباشرة، بنحو ٣٠ مليار دولار، دفع منها رواتب رجاله وحتى مستلزمات أجهزة المخابرات، وذلك بتسخير «الهلال الأحمر» كبوابة للحصول على تلك الأموال، كما اخترق عناصر مخابرات النظام، الذين قدموا أنفسهم باعتبارهم مُتطوّعين، صفوف المنظمة وتمت معاقبة المتطوعين المخالفين للسجن والتعذيب وحتى القتل.

جدير بالذكر أن خالد حبوباتي يتمتع بعضوية «الجمعية السورية للخيول العربية الأصيلة»، والتي تضم نخبة من رجال الأعمال الموالين للأسد منهم هاني مخلوف ومحمد حمشو ومنال جدعان زوجة ماهر الأسد وبحسب أحد العاملين في مؤسسة لمحمد حمشو، فإن «اشتراك الطبقة الاقتصادية الحاكمة في سوريا بما يُعرف بـ»بزنس الخيول»، هو غطاء لحركة الأموال لهذه الطبقة. وأوضح أن سوريا، انتسبت إلى «منظمة الجواد العربي AHO»، التي تأسست في العام ١٩٨٩ في مدينة جنيف سويسرا وتضم ٦٥ دولة عضواً وتُعرّف عن نفسها بأنها «منظمة غير ربحية تهتم بأنساب الخيول العربية»، كما أن عضوية سوريا في «منظمة الجواد العربي»، سهّلت حركة نقل الأموال إلى سويسرا، وغطت جزءاً من حركة تبييض الأموال التي تقوم بها شخوص مُقرّبة من النظام، في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة منذ عام ٢٠١١».

وفي ٢٠١٨/١٢/٢٠ أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان اعتقال قوات النظام للمهندس خالد حبوباتي رئيس منظمة الهلال الأحمر السوري بتهم تتعلق بعمليات فساد واختلاس الأموال إلا أن منظمة الهلال الأحمر نفت ذلك بطريقة غير مباشرة

وذكرت أن المهندس خالد حبوباتي في زيارة إلى جنيف من ١٩-٢٠١٨/١٢/٢٢ وأنه اجتمع مع بيتر ماورير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر حيث تمَّت مناقشة العديد من المواضيع التي تتعلق بالاستجابة الإنسانية في سوريا وسبل التعاون المشترك.

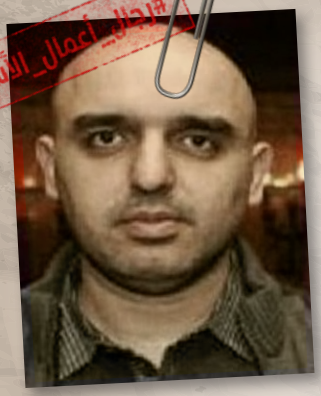

سليمان محمود معروف

مكان الولادة: حلب ١٩٧٢.

هو أحد أبرز الواجهات التجارية للنظام السوري وآل مخلوف.

يملك شركة الشهباء للمعدات والإلكترونيات، وصاحب وكالة هوندا للسيارات في سورية، وشريك ومؤسس لعدد من الشركات التابعة لرامي مخلوف في حلب.

سخّر حساباته المصرفية في بريطانيا لخدمة بشار وأسماء الأسد، كما حاول تأمين بنادق قنص متطورة لقوات النظام من جنوب أفريقيا.

أدرج اسمه على لوائح العقوبات الأوربية عام ٢٠١٢، لكنه تمكن من الإفلات منها عام ٢٠١٤ بالتحايل وتغيير أسماء الشركات التي كان يملكها وتأسيس شركات جديدة.

استفاد سليمان معروف من ثروة والده محمود، التي كونها في بريطانيا وحصل على جنسيتها، بالإضافة إلى اقترانه بشقيقة اللواء محمد ناصيف خير بك أحد رجالات النظام الأمنيين والمقربين من الأسد الأب والابن على حدّ سواء.

وعمل سليمان عقب عودته إلى سوريا على تأسيس عدد من الشركات، وتولي إدارة بعضها، حيث أصبح وكيلاً لشركة هوندا للسيارات في سورية، ومساهماً في تأسيس شركة «شام القابضة» (التابعة لرامي مخلوف)، ومديراً عاماً وشريكاً مؤسساً في شركة «الشهباء للإعلام»، وشريكاً مؤسساً في «بنك سورية الدولي الإسلامي»، ومديراً عاماً وشريكاً مؤسساً في شركة «الشهباء للاستثمار والسياحة»، وشريكاً مؤسساً في شركة «الشهباء للاتصالات»، وعضواً بمجلس إدارة شركة «شام للطباعة»، وشريكاً مؤسساً في شركة «تطوير»، ومديراً عاماً وشريكاً مؤسساً في شركة «فن FM»، وشريكاً مؤسساً في شركة «نسمة الجبل».

وتعود العلاقة بين سليمان معروف وبشار الأسد إلى الفترة التي كان يدرس فيها الأسد طب العيون في لندن، حيث وسع سليمان نشاطه التجاري في بريطانيا بالتزامن مع ازدياد أعماله التجارية في سورية بشكل عام وفي حلب بشكل خاص، كما أسس عدداً من الشركات التجارية بالشراكة مع إيهاب مخلوف شقيق رامي مخلوف، حيث مثل سليمان الواجهة لهذه الأنشطة، وكان أحد المشاركين في تأسيس بنك سورية الدولي الإسلامي وشركة التأمين الإسلامية السورية الدولية، إضافة للشركة السورية الدولية للخدمات المالية والمعروف أن هذا البنك يتبع لشبكة رامي مخلوف بشكل مباشر.

وبحلول عام ٢٠١١، كان سليمان معروف يمتلك علناً شركات واستثمارات متنوعة في سورية، منها: شركة الشهباء للمعدات والإلكترونيات، الوكيل الحصري لسيارات هوندا اليابانية في سورية، وشركة تكنولوجيا المعلومات والإعلام التي تقدم الخدمات الإعلامية ومنها: قناة «الدنيا» الفضائية، ومحطة «فن إف إم»، و «أونيكسار دبي» لخدمات التطوير التجاري عبر الإنترنت؛ وهي شركة شقيقة لشركة «الشهباء»، ومقرها دبي، ولها مكتب عمليات تجارية في دمشق، ولديها استثمارات في دبي وعجمان والدوحة، ومن المواقع الإلكترونية التي كانت تستضيفها أونيكسار: موقع «ميتس بورد» (تعارف اجتماعي وترفيهي للجميع)، و «شوكوماكو « وهو موقع إخباري شامل، و «غاتشيا» (موقع ترفيهي)، و «ياغول» المتخصّص بجميع أنواع الرياضة، و «كيدز» المتخصّص بشؤون الأطفال للأعمار بين ٦ الى ١٢ عاماً ومن المجلات التابعة لها: مجلة «دنيا الرياضة»، و «المجلة ١٧» (شهرية خاصة للمراهقين والشباب ممن هم بين ١٥ إلى ٢٥ عاماً)، ومجلة «مجلة للأطفال»، ومجلة «صبايا»، ومجلة «الأسبوع».

وهو مؤسّس كذلك في كل من: «بنك سورية الدولي الإسلامي»، و «شركة التأمين الإسلامية السورية الدولية» و «الشركة السورية الدولية للخدمات المالية»، و «شام القابضة»، ويمتلك سلسلة من محلات التجزئة التي كانت تنتشر في مختلف المحافظات السورية باسم Digital Stores & Services والتي تعرض منتجات لوكالات

حصرية منها: منتجات الكاميرات الرقمية وخدماتها، كما يمتلك شركة تسمى (يتي) للديكورات الداخلية والأثاث، كومبيوترات آبل ومنتج Apple iLife.

ومن شركاته أيضاً؛ شركة «تطوير» المتخصّصة في أعمال التشييد والبناء، وشركة «الشهباء» المحدودة ببريطانيا وهي شركة استشارات تجارية مقرّها لندن، ولديه مقهى «ميوزك بوكس» في حلب مطعم ومنتجع وفندق «نسمة الجبل» في كليلات باللاذقية، إضافة لمساهمته في شركة «نجم» للتجارة والاستيراد والتصدير، و «الشركة الإسلامية للوساطة والخدمات»، ويمتلك في بريطانيا مجموعة مطاعم باسم «ياسمين» وفيه يعلن عن تقديمه المطبخ الدمشقي وأجواء دمشق العريقة.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في مارس ٢٠١١؛ بادر سليمان معروف إلى دعم النظام، حيث سخر حساباته المصرفية في بريطانيا لخدمة بشار وأسماء الأسد، كما حاول تأمين بنادق قنص متطورة لقوات النظام من جنوب أفريقيا، ما دفع الاتحاد الأوروبي لإدراجه في قائمة العقوبات عام ٢٠١٢، لكنه تمكن من الإفلات منها عام ٢٠١٤، لعدم كفاية الأدلة، إلا أن وثائق بنما التي تم تسريبها أظهرت أن سليمان استطاع التحايل على العقوبات المفروضة والقيام بالدور المناط به بالعمل كواجهة تجارية للنظام السوري، حيث قام بتأسيس شركات جديدة وتغيير أسماء الشركات التي كان يملكها في محاولة منه لإخفاء أنشطته التجارية التي يقوم بها لصالح النظام مستفيداً من جنسيته المزدوجة ومن مجموعة الشركات التي يملكها في جزر العذراء البريطانية وفي دبي وبيروت وكذلك دمشق.

وتشير المصادر إلى أن سليمان معروف يقيم حالياً في بريطانيا، ويزور سوريا بين الفترة والأخرى، وقد رصدت الصحف البريطانية زيادة نشاطاته الاقتصادية في السنتين الأخيرتين، من خلال شرائه للعقارات الفاخرة في أرقى أحياء لندن بالإضافة إلى تأسيس شركات فيما يسمى بالجزر العذراء البريطانية، إلا أنه وبحسب محكمة الاستئناف الأوروبية لم يستطع أحد إدانته بالدليل القاطع على أنه دعم نظام الأسد في أعمال القمع.

سمير أنيس حسن

مكان الولادة:
حمام القراحلة-اللاذقية.

يدير أموال شخصيات مقربة من النظام أبرزهم آل شاليش وآل مخلوف، ويعمل على جلب الشركات الروسية للاستثمار بسوريا في كافة القطاعات، كما يعمل على تسهيل عمليات التحويل المالي للنظام عبر شركات كوبيت الروسية.

يملك معمل "نستله" في سورية، ولديه معامل لإنتاج المبيدات الحشرية ومنظفات الزجاج، كما يحتكر وكالة العديد من الشركات العالمية في سورية، مثل(نوكيا-نيكون-فوجي).

افتتح شركة خاصة في المنطقة الحرة لتسهيل نقل البضائع وانشاء خط نقل بحري مباشر ما بين ميناء اللاذقية وميناء نوفوروسيسك.

ولد سمير أنيس حسن في قرية حمام القراحلة باللاذقية لعائلة فقيرة الحال، وتحول من موظف سابق في شركة «نستله» إلى رجل أعمال يملك وكالات لكبرى الشركات العالمية في سوريا، حيث أصبح شريكاً ومؤسساً في عدد من الشركات ووكيل حصري لبعضها في سوريا، ومنها ملكيته لمعمل «نستله» في سوريا، وهو المعمل الوحيد في سورية قبل أن يتم إحراقه في عام ٢٠١٣، وشركة «الأمير» للاتصالات، وهي وكيل شركة هواتف نوكيا في سورية، وهو وكيل كاميرات نيكون، ووكيل أفلام فوجي للتصوير، وفي شركة «سليب كومفورت» للمفروشات، و «شركة إعمار الشام» العقارية وهو نائب رئيس مجلس إدارتها وأحد أبرز المؤسسين، وشريك في «الشركة السورية-الكويتية» للتأمين، وعضو مجلس إدارة وشريك في شركة «شام القابضة»، ومؤسس في «بنك بيبلوس سورية»، وفي شركة «ايبيديا» للمحتوى الرقمي، وفي «الشركة السورية للعناية الطبية»، وفي شركة «الأمير» لتصنيع الزيوت المعدنية (اليمكو)، وفي مجموعة «الأمير» للتجارة العامة والاستيراد والتصدير والمقاولات والتعهدات، وفي

شركة «تعدين الصناعات»، ولديه شركات متخصصة في إنتاج المبيدات الحشرية ومنظفات الزجاج والموبيليا والروائح العطرية. كما كان رئيس مجلس الأعمال السوري الإيرلندي، ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس الأعمال السوري الروسي.

ومن خلال هذه الشركات يدير سمير حسن أموال شخصيات مقربة من النظام أبرزهم آل شاليش وآل مخلوف، وخاصة في أنشطة استيراد المواد الغذائية. ويعمل سمير حسن بصورة أساسية في جلب الشركات الروسية للاستثمار بسوريا في كافة القطاعات، وعلى رأسها قطاعات النفط والطاقة والزراعة والصناعة والسياحة والتجارة، وكذلك شركات إعادة بناء المدن. كما يعمل على تسهيل عمليات التحويل المالي للنظام عبر شركات كوبيت الروسية التي تضم ١٥٨ شركة كبرى، والتي قامت بافتتاح فرع لمصرفها في سورية لحل هذه المشكلة، بالإضافة إلى افتتاح شركة خاصة في المنطقة الحرة لتسهيل نقل البضائع وإنشاء خط نقل بحري مباشر ما بين ميناء اللاذقية وميناء نوفوروسيسك من خلال السفن الخاصة التابعة للمجموعة الروسية المذكورة.

ويعمل سمير حسن كذلك على مشاريع روسية تتضمن توسيع مرفأ طرطوس وبناء مرفأ جديد في اللاذقية بنظام (B.O.T)، وتحسين واقع الشركة السورية للطيران من خلال تقديم قطع الغيار والمحركات وإمكانية تزويدها ببعض الطائرات الجديدة أو المستعملة، وحصلت روسيا على ميزات اقتصادية طويلة الأمد عبر توقيع اتفاقيات مع النظام، كان أهمها في قطاع النفط والغاز وتوريد القمح، إضافة إلى عشرات الاتفاقيات مع تجار وشركات روسية.

جدير بالذكر أن شركة «نستله» التابعة لسمير حسن تنتج حوالي ٤٧ ألف طن من حليب الأطفال والمنتجات الغذائية الأخرى، كما يحتكر في الوقت نفسه وكالات هواتف نوكيا التي سيطرت على السوق العالمية والسورية منذ عام ٢٠٠٠ وحتى وقت قريب.

وسيم أنور القطان

مكان الولادة: دمشق ١٩٧٦م.

ترأس غرفة تجارة دمشق، لم يكن معروفاً بشكل كبير ضمن قطاع الأعمال في سورية، ولم يبرز إلا منذ فترة وجيزة، حيث ظهر كشريك ومؤسس في عدد من الشركات، ويرجح المطلعون بأن ظهوره المفاجئ يعود إلى عمله كموظف لدى رامي مخلوف في شركة "سيريتل".

يملك العديد من الشركات أبرزها: شركة مروج الياسمين المختصة باستثمار المنشآت السياحية والمطاعم، وشركة "لاروسا" للمفروشات وشركة أفران "هوت بيكري"، ومجموعة "مروج الشام" للاستثمار والسياحة.

ولد وسيم القطان في دمشق عام ١٩٧٦، وحصل على إجازة جامعية في الفنون الجميلة باختصاص تصميم من جامعة دمشق، ولم يكن وسيم القطان معروفاً بشكل كبير ضمن قطاع الأعمال في سورية، ولم يبرز إلا منذ فترة وجيزة، حيث ظهر كشريك ومؤسس في عدد من الشركات، فبرز اسمه كمدير عام وشريك مؤسس في شركة مروج الياسمين المحدودة المسؤولية وتعمل في مجال إدارة المنشآت السياحية والمطاعم وتشغيلها واستثمارها، وكمالك لشركة «لاروسا» للمفروشات، ومالك لشركة أفران «هوت بيكري»، ومالك لمجموعة «مروج الشام» للاستثمار والسياحة، ومدير شركة «أدم للتجارة والاستثمار»، ومدير شركة «نقطة تقاطع»، ومدير وشريك مؤسس في «شركة قطان وكنيفاتي»، ومدير وشريك مؤسس في شركة «المنزل المثالي» للاستثمار.

كما شغل منصب رئيس غرفة تجارة دمشق بعد أن قام وزير التجارة الداخلية السابق عبد الله الغربي «صاحب صفقة مول قاسيون» بحل غرفة تجارة ريف دمشق، بحجة وجود مخالفات جسيمة، وعين إثر ذلك وسيم القطان رئيساً للغرفة.

وكان الظهور الأول لوسيم القطان عند قيامه باستثمار مول قاسيون الواقع في مساكن برزة بدمشق بمبلغ مليار و٢٠٠ مليون ليرة سورية، حيث أسس شركته بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٠، وفاز في استثمار مول قاسيون في ٢٠١٧/٧/١٢ أي بعد يومين من تأسيس الشركة، وبادر إلى دفع ٤٠٠ مليون ليرة سورية في عمليات صيانة للمول، على الرغم من أن عقد الاستثمار السابق للمول كان ٢٠ مليون ليرة فقط.

وظهر اسمه في الفترة نفسها كمستثمر بفندق الجلاء الرياضي الواقع في أوتوستراد المزة، وذلك بعد يوم واحد من تأسيس شركة «مروج الياسمين» بتاريخ ٣/١٢/ ٢٠١٨، وفي ٢٠ آب ٢٠١٨ قامت محافظة دمشق التي تملك ٥١٪ من مول ماسة بلازا بمنطقة المالكي بدمشق بإغلاق المول وتسليمه لوسيم القطان بعد أن قدم مبلغ مليار و٢٩٠ مليون ليرة سورية من أجل مول ماسة بلازا، على الرغم من أن الشركة المستثمرة للمول مع محافظة دمشق بـ ٤٩٪؛ «حكيم إخوان» لم ينته عقدها مع المحافظة، بل بقي من الفترة نحو ١٣ عاماً، وفق ما صرح به غالي حكيم الذي أكد أن المحافظة باشرت بإجراءات تسليم المول لوسيم قطان، حتى إنه تم خلع أبواب المكاتب الخاصة به بالاستعانة بخبير أقفال في غيابه، واصفاً الأمر بعملية «تشليح» موصوفة، خصوصاً أن مدة عقده مع المحافظة لم تنته بعد، وبقي منها ١٣ عاماً.

وأوضح حكيم أن المحافظة تضغط منذ مدة لفسخ عقد الشراكة مع شركة «حكيم إخوان» للتجارة والمقاولات، لافتاً إلى أنها لجأت في عام ٢٠١٧ إلى القانون «١٠٦» لعام ١٩٥٨ (من زمن الجمهورية العربية المتحدة) واستصدرت قراراً ورقمه ٧٤٢، بتاريخ ٩ من تشرين الأول ٢٠١٧، قضى بإخضاع المقسم رقم ٨١ تنظيم غربي أبو رمانة الذي يقع عليه المول للنفع العام (أي استملاكه)، وهو مملوك أصلاً للدولة، لافتاً إلى أن القرار حظي بإجماع المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة .

وفي نهاية شهر كانون الأول من عام ٢٠١٨ فاز وسيم القطان بعقد استثمار مجمع «يلبغا» (Yalbugha) الشهير في دمشق بمبلغ مليار و٢٠ مليون ليرة سورية. يذكر أن العمل على مجمع «يلبغا» قد بدأ منذ أكثر من ٤٠ عاماً من قبل مؤسسة الإسكان العسكرية ولم يتم الانتهاء منه حتى اليوم، وبلغت تكلفته ٧٠٠ مليون ليرة سورية، أي أكثر بعشرة أضعاف القيمة التي تم وضعها قبل بناءه، ويعد مجمع «يلبغا» أحد أبرز معالم الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة.

وفي رئاسة القطان لغرفة تجارة دمشق (والتي لم تتجاوز عدة أشهر) اشتكى العديد من رجال الأعمال والمستثمرين السوريين من التمييز ضدهم، وخاصة فيما يتعلق بتصنيف شركاتهم من قبل غرفة تجارة ريف دمشق، حيث اشتكى أحد المستثمرين من أنه حقق كل الشروط المطلوبة للحصول على التصنيف الملائم لحجم ونوع شركته لكن هذا لم يحصل، فحسب ما أخبره الموظفون في الغرفة بأنه لا يمكن التصنيف بدرجة أعلى من الرابعة إلا من قبل رئيس الغرفة وسيم القطان، كما تحدث صاحب إحدى الشركات القابضة -والتي يبلغ رأسمالها التأسيسي مليار ليرة سورية- عن شركته التي صنّفت وفق «قانون رئيس غرفة تجارة ريف دمشق» الحالي في الدرجة الرابعة، فيما يستحق تصنيفاً من الدرجة الممتازة تبعاً لتحقيقه الشروط المطلوبة لنيل هذا التصنيف وفق القانون، وهو ما يكرس نظام المحسوبيات والفساد في غرفة تجارة دمشق.

جدير بالذكر أن وسيم القطان لا يملك أي سجل تجاري ذو تاريخ، ولا ينتمي لأي من العائلات التجارية الدمشقية المعروفة، ويرجح المطلعون بأن ظهوره المفاجئ يعود إلى عمله كموظف لدى رامي مخلوف في شركة «سيريتل»، وهو ما يفسر الانطلاقة السريعة لهذا الرجل المغمور، حيث يُعتقد أن النظام يعمد إلى إبراز أشخاص مغمورين ومنحهم مشاريع استثمارية ضخمة مرتبطة بالدولة، وذلك من خلال شركات يتم تأسيسها قبل يوم أو يومين من فض العروض الاستثمارية.

#رجال_أعمال_الأسد

نزار جميل أسعد

مكان الولادة:
عين جاش-دريكيش/طرطوس ١٩٤٨م

أحد أكبر السماسرة لصالح زوج ابنة عمه "محمد مخلوف"، و أحد كبار تجار النفط في سوريا.

يمتلك شركة دجاجنا، وشركة طرطوس للصناعات الورقية، ومزرعة للخيول العربية الأصيلة باسم مزرعة الجميل، وهو شريك في شركة "أسعد وبيتنجانة وشركاؤهم" لإنتاج الزيوت ماركة "زيت وسمنة الخير والريف".

تورط في عمليات تهريب البضائع من العراق لصالح بشار وماهر الأسد ورامي وإيهاب مخلوف، وامتدت أعماله نحو الجزائر والإمارات وقطر.

ولد نزار أسعد في قرية عين جاش التابعة لدريكيش بمحافظة طرطوس عام ١٩٤٨، ولم يكن من أصحاب الأموال المعروفين في سوريا، بل ظهرت أعماله بصورة مفاجئة كغطاء تجاري في المقاولات التي كانت تتم في أرياف دمشق لصالح زوج ابنة عمه محمد مخلوف.

وكان نزار أسعد قد انخرط عقب حصوله على شهادة الهندسة في التسويق لأنشطة محمد مخلوف التجارية، وكان مديراً عاماً للمؤسسة العامة للتبغ، مما جعله أحد أكبر السماسرة لصالح مخلوف، وتطورت العلاقة إثر تأسيس محمد مخلوف شركات جديدة في قطاع النفط شرقي سوريا، حيث أسس مخلوف مع شقيق زوجته غسان مهنا ومع نزار أسعد شركة «ليد» للخدمات والإنشاءات النفطية والتي مكنها حافظ الأسد آنذاك من السيطرة على العقود الحكومية الخاصة بالنفط مما حقق ثروات هائلة لهذه المجموعة الضيقة.

وسرعان ما أصبح نزار أسعد أحد كبار تجار النفط في سوريا، وامتدت شركاته نحو الخارج، حيث نفذ تعهدات مشاريع ضخمة في الجزائر، وحصلت شركته على جائزة «وورلد فايننس» World Finance كأفضل شركة للتعهدات وصناعة الغاز في سورية لعام ٢٠٠٩.

وبالإضافة إلى عمله في مجال النفط، شارك نزار أسعد في شركة «أسعد وبيتنجانة وشركاهم» لإنتاج الزيوت ماركة «زيت وسمنة الخير والريف»، وأصبح رئيساً للجانب السوري في مجلس رجال الأعمال السوري الجزائري، وعضواً مجلس إدارة اللجنة الوطنية السورية لغرفة التجارة الدولية.

وفي غضون السنوات الخمسة الماضية؛ ساهم نزار أسعد وأولاده في تأسيس عدة مشاريع منها: شركة شام وسورية القابضتين وشركة المتحدة للتأمين، وشركة إسمنت البادية، كما ساهم في تأسيس بنك عوده سورية، ودخل في قطاع التأمين عبر إنشاء الشركة السورية العربية للتأمين، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي، وتنوع نشاطه الاستثماري في مجالات أخرى، حيث أسس شركة دجاجنا، وشركة طرطوس للصناعات الورقية، وأنشأ مزرعة للخيول العربية الأصيلة باسم مزرعة الجميل، وشغل في هذه الفترة منصب مدير حماية الملكية الصناعية والتجارية في وزارة الاقتصاد والتجارة.

جدير بالذكر أن نزار أسعد يعتبر أحد أعمدة عمليات تهريب البضائع من العراق، حيث عمل لصالح بشار وماهر الأسد ورامي وإيهاب مخلوف، وامتدت أعماله نحو الجزائر والإمارات، وقطر التي طُرد منها لاحقاً، وانخرط في هذه الأثناء عبر شركة «ليد» في تبييض الأموال، وخاصة في الجزائر، كما حصلت على سجل في جبل علي (Free Zone) بدولة الإمارات كشركة «أوف شور»، وذلك لتفادي الملاحقة القانونية، حيث تقوم الشركة بنقل الأموال المنهوبة في سوريا إلى الجزائر التي سمح بعض مسؤوليها بتحويل نحو ٧٠٪ من إيراد الشركة المقبوض الى حسابات خارج الجزائر، واستخدمت شركة «ليد» حسابات بنكية مفتوحة في فرنسا عن طريق بنك «عودة» اللبناني، وكذلك عن طريق مصرف SBA SOCIETE BANK ARABIEN بفرنسا،

وذلك بهدف تأمين الدخول الآمن للأموال المغسولة في الجزائر إلى فرنسا عن طريق فواتير تنفيذ مشاريع وفق عقود وهمية. كما أقامت شركة «ليد» علاقات خاصة مع الشركات النفطية وشركات الإنشاءات التي دخلت الى العراق مع الجيش الأمريكي مثل شركة KBR وغيرها.

وبالإضافة إلى حمله الجنسية الكندية؛ حصل نزار أسعد على الجنسية اللبنانية قبل نهاية ولاية الرئيس اللبناني ميشيل سليمان بنحو ١٦ ساعة، مع عدد من كبار التجار السوريين المحسوبين على النظام السوري، كما حصلت ابنتاه؛ ندى وميا على الجنسية اللبنانية بقرار من الرئيس اللبناني، علماً بأن ندى هي زوجة رجل الأعمال مازن هاني مرتضى، والذي ساعد نزار في التهرب من الضرائب، وتسهيل عمليات تبيض الأموال لصالح آل مخلوف وآل الأسد، تحت إشراف ابنته ندى عبر مجموعة من المحاسبين المحسوبين على النظام السوري.

محمد خالد بسام الزبيدي

مكان الولادة: ١٩٧٦م

تعتبر شركاته أفرعاً لشركات نادر قلعي التي تم تأسيسها لصالح بشار الأسد ورامي مخلوف.

يملك العديد من الشركات الاستثمارية والعقارية أبرزها: شركة زبيدي للتطوير، وهو شريك ومؤسس لشركتي إبداع وانجاز للاستثمارات، وشركة الزبيدي والطويل للمقاولات.

حصلت شركة "إبداع للاستثمارات" التي يملكها على قروض بقيمة ٦٨٧ مليون ليرة سورية من المصرف العقاري السوري مطلع عام ٢٠١١، وامتنع عن سداد هذا القرض.

ولد محمد خالد بسام الزبيدي (والمعروف باسم خالد الزبيدي) عام ١٩٧٦، وكان رجلاً مغموراً قبل ارتباطه بنادر قلعي شريك رامي مخلوف.

وساعدت تلك العلاقة في الظهور المفاجئ لخالد الزبيدي قبل نحو عام، كشريك مؤسس في العديد من الشركات، ومدير عام في شركة «إبداع للاستثمارات»، ومدير ومالك شركة «زبيدي للتطوير»، ومدير شركة «إنجاز للاستثمار»، ومدير شركة «عقار للاستثمار»، ومدير عام «شركة الزبيدي والطويل للمقاولات»، وعضو مجلس إدارة وشريك مؤسس في «شركة Z.K للتطوير» (شركة زبيدي وقلعي).

وأغلب هذه الشركات ظهر في السنوات القليلة الماضية، حيث استطاع الزبيدي إطلاق استثمار ضخم بالقرب من مدينة المعارض وقصر المؤتمرات، وأطلق عليه اسم مشروع «غراوند تاون»، وهو مدينة سياحية وسكنية وتجارية وترفيهية وتعليمية تتوافر فيها شقق سكنية ومولات تجارية، يذكر أن هذا الاستثمار هو بالشراكة مع

وزارة السياحة، مما يفسر عدم وجود ميزانية معروفة للمشروع الذي أطلق عليه لاحقاً اسم «مدينة النصر»، مستشهداً بقول بشار الأسد: «يجب أن نكون جنداً أوفياء لهذا البلد».

ويعمل الزبيدي على مشروع مدينة شبيهة، تضم ٦٠٠٠ بيت بجانب مطار دمشق الدولي، بالإضافة إلى تحضيرات لمبادرة تتعلق بذوي «الشهداء».

وكان خالد الزبيدي قد دعا في ٢٠١٨/٩/٦ رئيس مجلس الوزراء في حكومة النظام السوري عماد خميس والوفد المرافق له وعدد من الشخصيات السورية والأجنبية لمأدبة عشاء بعد افتتاح معرض دمشق الدولي وقدم للحضور موجزاً عن مشروع «غراوند تاون»، ما فسره الكثيرون على أنه جزء من فساد النظام الذي يقوم بإرساء المشاريع على رجاله وواجهاته التجارية لتعود أرباحها إلى جيوب قادته.

جدير بالذكر أن شركة «إبداع» للاستثمارات، والتي يملكها الزبيدي، حصلت على قرض من المصرف العقاري بقيمة ٦٨٧ مليون ليرة سورية مطلع عام ٢٠١١، وامتنع عن سداد هذه القروض للمصرف العقاري الذي يعتبر أحد بؤر تبييض الأموال الخاص برجال النظام.

يذكر أنه في آذار من عام ٢٠١٧ جرى إنشاء شركة تطوير عقاري برأس مال بلغ ٥٠ مليار ليرة سورية، على يد نادر القلعي، كمحاولة لسد الفراغ الكبير في سوق الاستثمارات عقب هروب كثير من رؤوس الأموال خارج البلاد، وقد مثّلت هذه الخطوة طريقة توزيع الأدوار من قبل النظام على رجالاته، حيث منح بشار الأسد نادر قلعي صلاحيات واسعة لتأسيس شركات في قطاع العقارات لسد فراغ انسحاب الشركات العقارية، والاضطلاع بأدوار الحكومة، والقيام بإدارة جميع الأصول العقارية الكبيرة التي تعود ملكيتها للمحافظات والمدن السورية التي تعرضت للتدمير، في حين تعتبر شركات محمد خالد الزبيدي إحدى أفرع شركات نادر قلعي التي تم تأسيسها لصالح بشار الأسد ورامي مخلوف.

خالد ناصر قدور

مكان الولادة: دمشق ١٩٧٠م

السفير التجاري لماهر الأسد خارج سوريا، تولى مسؤولية إدارة المجموعات التجارية ومصانع البلاستيك العائدة لماهر الأسد، كما أدار شركة مختصة بالمناقصات الخارجية الخاصة بالجيش السوري.

شريك ومؤسس في عدد من الشركات، أبرزها؛ شركة "الشهباء للاتصالات"، و شركة "آبار للاستثمار"، وشركة "تطوير" الخاصة بالتعهدات والمقاولات.

شارك في دعم الميليشيات الطائفية التي تم تأسيسها تحت اسم "اللجان الشعبية" والتي تحولت لاحقاً إلى ميليشيات "الدفاع الوطني"..

أدرج اسمه على لوائح العقوبات البريطانية والأوربية بسبب أنشطته المحظورة، ودعمه لجرائم وانتهاكات الميلشيات الطائفية.

ولد خالد ناصر قدور في دمشق عام ١٩٧٠، وتعود أصوله إلى محافظة حلب، وهو ابن ناصر قدور وزير الدولة للشؤون الخارجية الأسبق، وصهر رجل الأعمال ميزر نظام الدين، ويحمل شهادة في الهندسة.

وظهر قدور في السنوات الماضية كشريك مؤسس في عدد من الشركات، أبرزها؛ شركة «الشهباء للاتصالات»، وكشريك مؤسس في شركة «آبار للاستثمار»، ومدير عام وشريك مؤسس في شركة «سيف الشام» للآليات، وشركة تطوير الخاصة بالتعهدات والمقاولات.

علماً أن شركة «الشهباء» للاتصالات كانت قد تأسست في عام ٢٠١١ بالشراكة مع كلٍ من محمد حمشو وسليمان معروف، وهؤلاء الثلاثة شركاء أيضاً في شركة «تطوير».

ويعتبر خالد قدور أحد رجال ماهر الأسد الذين يقومون بإدارة أعماله التجارية، حيث تولى مسؤولية إدارة المجموعات التجارية ومصانع البلاستيك العائدة لماهر الأسد، كما أدار شركة مختصة بالمناقصات الخارجية المتعلقة بالجيش السوري، وقام بدور السفير التجاري لماهر الأسد خارج سوريا.

وتفيد المصادر بأن قدور من أبرز الشخصيات السورية التي تنشط في عمليات تبييض الأموال الناجمة عن المتاجرة في النفط العراقي لصالح النظام، وكان من أبرز المتورطين في «قضية بنك الموارد» اللبناني والتي تم من خلالها تبييض أموال صدام حسين وتهريبها للخارج قبل سقوط النظام العراقي بحوالي سنة ونصف وهذه العملية تم التنسيق عليها بين ميرزا نظام وبين قصي صدام حسين وبين ماهر الأسد وتمت عملية تبيض الأموال وتهريبها خارج لبنان بموافقة ماهر الأسد بعد حصوله على النسبة الأكبر من هذه العملية التي تم تنفيذها من خلال رستم غزالي من أجل التغطية الأمنية والضغط الأمني على كل من يحاول كشف هذه العملية، وتم ذلك بمساعدة شخصيات لبنانية نافذة ساعدت في تهريب الأموال خارج لبنان».

وتحدثت مدير «بنك المدينة» السابقة رنا قليلات عن علاقة خالد قدور بماهر الأسد وصلتهما في موضوع تبيض الأموال الذي كان يتم من خلال بنكي «المدينة» و «الموارد»، حيث أكدت قيام خالد قدور بسحب أكثر من ٥٠ مليون دولار لصالح ماهر الأسد عبر صكوك أو نقداً.

جدير بالذكر أن خالد قدور قد شارك مع محمد حمشو ورامي مخلوف وأيمن جابر في دعم الميليشيات الطائفية التي تم تأسيسها تحت اسم «اللجان الشعبية» والتي تحولت لاحقاً إلى ميليشيات «الدفاع الوطني»، كما قام خالد قدور بمساعدة محمد حمشو في محاولة الأخير اختراق صفوف الثورة وفصائلها بريف دمشق وتسليم عدد من مقاتلي الجيش الحر للأجهزة الأمنية، كما ساعدوا في تجهيز كمائن لمقاتلي الجيش الحر بريف دمشق.

ونظراً لأنشطته المحظورة، ودعمه لجرائم وانتهاكات الميلشيات الطائفية؛ فقد تم إدراج رجل الأعمال خالد قدور في قوائم العقوبات البريطانية والأوروبية ، إلى أن أصدرت محكمة الاستئناف الأوربية في لوكسمبورغ قراراً برفع العقوبات عن خالد قدور ومحمد حمشو وأيمن جابر وسليمان معروف فيما بعد.

ياسر عزيز عباس

مكان الولادة: طرطوس ١٩٧٨م.

عمل على تقديم الدعم اللوجستي للنظام السوري، وخاصة في قطاعي الطاقة والمحروقات وصفقات الأسلحة، وكان له دور مباشر في تسهيل استيراد النفط من إيران.

يدير ويشرف على العديد من الشركات أبرزها: "شركة الملك الشاب" وشركة "تفوق للمشاريع"، وشركة "قدرة للتجارة"، وشركة "البجعة للخدمات التجارية.

تورّط في المساعدة على شحن البضائع والمعدات العسكرية من إيران إلى سوريا لصالح إدارة المخابرات الجوية ومكتب تأمين الجيش.

أدرج اسمه على لائحة العقوبات الأمريكية، إلا أنه تحايل على العقوبات عبر تأسيس شركات لأشقائه بدلاً منه.

لم يكن لياسر عزيز عباس (من أبناء محافظة طرطوس) حضور في المحافل التجارية قبل عام ٢٠١١؛ إلا أن العقوبات التي واجهها النظام جعلته أحد أبرز رجال أعمال الظل القريبين من دائرة آل الأسد، حيث عمد النظام إلى الاستفادة منه ومن شخصيات أخرى لتشكيل واجهات تجارية تساعد على الالتفاف على العقوبات الدولية، ما جعل لياسر عباس دور كبير من خلال إدارته ومشاركته في تأسيس العديد من الشركات، أبرزها: «شركة الملك الشاب» (وهو شريك بنسبة ٥٠ ٪ مع خالد تقي)، و «شركة تفوق للمشاريع»، وشركة «قدرة للتجارة»، وشركة «البجعة للخدمات التجارية»، وشركة «الخطوات السبع الاستشارية»، وشركة «قمة الأعمال».

وتحدث ياسر عباس عن دوره الجديد خلال لقاء له مع الصحافية أني ريشيري، جاء فيه:

«بالنسبة للنخب التقليدية، فهي تأمل أن تخفف عنها وطأة تبعات العقوبات الاقتصادية المسلطة عليها في ظل تخليها عن دعم النظام السوري. في المقابل، قد يمثل ظهور النخبة الجديدة، التي توالي النظام في دمشق، حاجزا أمام بلوغ النخبة التقليدية لمآربها».

ومن خلال تلك الشركات؛ قام ياسر عباس بتقديم الدعم اللوجستي للنظام، وخاصة في قطاعي الطاقة والمحروقات وصفقات الأسلحة، حيث حصل -بدءاً من عام ٢٠١٧- على جميع عقود استيراد النفط الخاصة بوزارة النفط والثروة المعدنية، وأصبح أحد أبرز عرابي التبادلات التجارية مع الأشخاص المؤثرين في سوريا وإيران، وتوسط في إحدى المناسبات للحكومة السورية من أجل الحصول على قرض إيراني، بهدف توريد محروقات، مؤكداً أنه: «قبل الحرب، كنت أدير شركة تشغل قرابة أربعة آلاف عامل، أما الآن، فقد دخلت في منافسة مباشرة مع العائلات الكبرى المقربة من حاشية الأسد»، وأضاف: «على الصعيد الاجتماعي، أصبحت مقرباً من هذه العائلات، لكن دون أن أظهر للعيان».

جدير بالذكر أن ياسر عباس قد اتُهم عام ٢٠١٦ بالاشتراك مع خالد تقي في تهريب ٢٤١٠٨ طن من الغاز الطبيعي إلى سوريا، عبر شركة «الملك الشاب»، وذلك خلال عامي ٢٠١٣-٢٠١٤، وبينت الوثائق التي تم نشرها أن عملية إدخال الغاز تمت دون إجراء أية معاملة جمركية أو بيان جمركي أو تعهد بذلك، وهو ما أطاح لاحقاً بمدير عام الجمارك مجدي حكمية على خلفية هذه القضية.

وطالبت لجنة مؤلفة من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بإصدار قرار يقضي بالحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة لصاحبي الشركة المذكورة وزوجتيهما ومنعهما من السفر، وإلزامهما بدفع الغرامات والرسوم المترتبة على عملية التهريب البالغة ٦,٥٧٤ مليار ليرة سورية.

إلا أن الملف سرعان ما أُغلق، وتم تلفيق مستندات تدل على أن شركة «الملك الشاب» قد اشترت الغاز لصالح شركة «محروقات» بإشراف من الجمارك، وتم

الاكتفاء باستبدال مدير عام الجمارك، واضطرت الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لنفي اتخاذ أي اجراء قانوني بحق الشركة ومُلاكها، وتم إخفاء القضية بالكامل، وذلك بهدف تمكين ياسر عباس من الاستحواذ على عقود استيراد النفط الخاصة بوزارة النفط والثروة المعدنية منذ عام ٢٠١٧.

ولم تتوقف نشاطات ياسر عباس عند حدّ دعم النظام بالمشتقات النفطية، بل أصبح له دور مباشر في تسهيل استيراد النفط والمشاركة في شحن البضائع والمعدات العسكرية من إيران إلى سوريا لصالح إدارة المخابرات الجوية ومكتب تأمين الجيش، ما دفع بوزارة الخزانة الأمريكية لوضعه على لائحة العقوبات.

وللتحايل على تلك العقوبات؛ بادر عباس إلى تأسيس شركات لأشقائه بدلاً عنه، حيث صادقت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك (شباط ٢٠١٩) على تأسيس « شركة أعمال» المحدودة المسؤولية في مدينة دمشق للعمل في مجال التعهدات والمقاولات والنفط وتوزيع كافة مستلزمات وأدوات الحفر والتنقيب عن النفط والغاز والتخزين والنقل والتكرير واستيراد المعدات والآلات اللازمة لاستخراج النفط، وتعود ملكية الشركة إلى كل من: محمد شحادة دوكان والذي يملك ٦٠٪ من رأسمال الشركة، بينما يملك باسل عزيز عباس ٤٠٪ منها، كما تم تأسيس شركتين مسجلتين باسم علي عزيز عباس شقيق ياسر هما شركة «البحري» وشركة «البطل الأولمبي»، علماً بأن علي عباس لاعب سورية في رياضة الكينغ بوكسينغ.

- ثبت أن شركة انترناشيونال تريدنغ يمثلها السيدان "ياسر عزيز عباس" و "خالد عبد الرزاق تقي" وأن إدارة شركة بانغ كينغ أوف شور انترناشيونال يمثلها السيدان "ياسر عباس" و "خالد تقي" ويتكافلان بكافة الأمور المالية ويحق لهما الانفراد والاتحاد أن يقوما بكافة أعمال الإدارة والتفاوض وإجراء العقود لمصلحة الشركة .
- بلغت الرسوم والغرامات الجمركية المتوجبة على إدخال الكمية /٢٤،١٠٨،٣١/ طن غاز منزلي مبلغ /٦٥٧٤٣٥٢٥٦٠/ ستة مليارات و خمسمائة وأربع وسبعون مليوناً وثلاثمائة واثنان و خمسون ألفاً و خمسمائة وستون ليرة سورية وفق تقرير الخبرة المشكلة لذلك .

انتهت البعثة إلى عدة مقترحات تأيدت من قبل رئاسة مجموعة النفط والثروة المعدنية بعد إعادة صياغة إحداها وإذ نؤيدها ونعتمدها معدلة ومجملة وفق الآتي :

١) دعوتكم لإيقاع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة و غير المنقولة العائدة للسيدين :
- "ياسر عباس" بن عزيز ، والدته انتصار ، تولد ١٩٧٨/٨/٢٢ ، القيد المدني : دوير رسلان . بشمشة ، خ/٢٤ ، الرقم الوطني /١٠٢٣٠٠١٠٣٩٤/ ، يحمل الهوية رقم /٠٩٦٠٥٢٠٤/ تاريخ إصدارها ٢٠٠٧/٤/١٦ ، العنوان : دوير رسلان . بشمشة .
- السيد "خالد تقي" بن عبد الرزاق ، والدته حسنة ، تولد ١٩٦٦/١١/٦ ، قيده : شاغور قنوات درويشية ، الخانة : ٥٤ ، الرقم الوطني : ٠١٠٤٠٠١١٩٥٢ ، يحمل الهوية رقم : ١١٠٨٠٩٥٠ ، تاريخ إصدارها : ٢٠٠٦/٩/١٩ ، العنوان : برامكة ، هاتف ٠٩٤٤٤٢٢١١ وأموال زوجاتهم وذلك بالتكافل والتضامن تسديداً لمبلغ /٦٥٧٤٣٥٢٥٦٠/ ل.س ستة مليارات وخمسمائة وأربع وسبعون مليوناً وثلاثمائة واثنان وخمسون ألفاً وخمسمائة وستون ليرة سورية فقط لا غير .

٢) دعوة السيد وزير النفط والثروة المعدنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحرمان المذكورين من التعاقد مع الجهات العامة لمدة خمس سنوات سنداً لأحكام المادة /٥٨/ من نظام العقود الصادر بالقانون رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٤ .

٣) دعوة السيد وزير الداخلية الإبعاز إلى إدارة الهجرة والجوازات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع سفر السيدين "ياسر عباس" و "خالد تقي" المذكورة مفصل هوياتهما في المقترح الأول .

المرجو الاطلاع والإبعاز لتنفيذ المقترح رقم /١/ وإعلامنا .

رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش
القاضي نذير خير الله

علي وهيب مرعي

نجل رجل الأعمال وهيب كامل مرعي الذي يعتبر أحد أكبر تجار الحديد في سوريا، وأكبر رجل أعمال في محافظة طرطوس، ورث عن أبيه مجموعة ضخمة من الشركات والمشاريع الاقتصادية؛ إضافة إلى وراثته دعم النظام لتشكيل واجهة تجارية تساعده على تفادي العقوبات الدولية.

يملك ويدير عدداً من الشركات أبرزها: "مجموعة الوهيب الاقتصادية"، وشركة "الوهيب والويس المحدودة"، وشركة "الرائد" للصناعات الغذائية.

متورّط بتشكيل وتمويل ميلشيات شبيحة، وساعد نظام الأسد على تصنيع البراميل المتفجرة من خلال معمل الحديد التابع لمجموعته في طرطوس.

علي مرعي هو نجل رجل الأعمال وهيب كامل مرعي الذي يعتبر أحد أكبر تجار الحديد في سوريا وأكبر رجل أعمال في محافظة طرطوس.

ولدى وفاة وهيب عام ٢٠١٧، ورث ابنه علي مجموعة ضخمة من الشركات والمشاريع الاقتصادية؛ إضافة إلى وراثته دعم النظام لتشكيل واجهة تجارية تساعده على تفادي العقوبات الدولية، بحيث بات علي يمتلك ويدير عدداً من الشركات، وشريك مؤسس في شركات أخرى هي: «مجموعة الوهيب الاقتصادية»، وشركة «الوهيب والويس المحدودة»، وشركة «م.أ.ب للاستيراد والتصدير»، وشركة «م.أ.ب للمقاولات»، وشركة «روشانا»، وشركة «الوهيب للنقل البري»، وشركة «البروج التجارية»، وشركة «الرائد» للصناعات الغذائية وتصدير المنتجات الزراعية السورية، والتي تعد أكبر منشأة في سورية لتوضيب وفرز الخضار والفواكه، ومؤسسات الوهيب في الساحل السوري، بما في ذلك أسطول النقل البحري التابع لها.

كما أنه عضو مجلس إدارة في «مصرف فرنسبنك-سوريا»، ويملك إلى جانب تجارته في الحديد العديد من الاستثمارات في قطاعات الفواكه ومواد البناء والقطاع السياحي، ولديه مشروعين سياحيين كبيرين في الساحل، ويشغل في الوقت نفسه منصب نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة طرطوس منذ عام ٢٠١٧ وذلك بعد وفاة والده الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة طرطوس منذ تأسيسها.

وتتحدث المصادر عن علاقة خاصة ربطت والده مع رفعت الأسد قبل عام ١٩٨٤، إلا أن انقلابه عليه وتأييده لحافظ الأسد دفع بالرئيس آنذاك لمنحه حق احتكار استيراد الحديد من أوكرانيا، وارتباطه بعلاقات مصاهرة مع آل الأسد وآل شاليش وكذلك مع ابن اللواء ناصر ديب نائب رئيس شعبة الأمن السياسي السابق.

وكان لوهيب (والد علي) حتى وفاته في أيلول ٢٠١٧، دور بارز في مساندة عمليات النظام من خلال أسطوله البري والبحري، وتوفير المواد التموينية لقواته، والمساهمة في تصنيع البراميل المتفجرة من خلال معمل الحديد التابع لمجموعته في طرطوس، بحيث أصبح شريكاً فعلياً للنظام في الجرائم المروعة ضد المدنيين السوريين.

كما ساهم وهيب في تشكيل ميلشيات شبيحة مولها بنفسه، وأشرف على تنظيم مسيرات ضخمة ومؤيدة لبشار الأسد، وساعدته الجرائم التي ارتكبها لصالح النظام في جمع ثروة تقدر بنحو ٥ مليارات دولار في المجالات العسكرية والسياحية والتجارية، ولا يزال علي مرعي يعمل في المجال نفسه حيث يعتبر من أبرز واجهات النظام للتحايل على العقوبات، ومن أبرز المساهمين في تمويل الجرائم التي يرتكبها النظام بحق المدنيين.

وهيب كامل مرعي

فهد محمود درويش

يعتبر الذراع الاقتصادية لإيران في سورية، وأحد أبرز الواجهات الاقتصادية للشركات الإيرانية في سورية.

يملك عدة شركات أبرزها: شركة "أرمادا السورية للتجارة والمقاولات" التي أصبحت وكيل شركة "سايبا" الإيرانية للسيارات، بالإضافة إلى امتلاكه شركة "البركة الدوائية"، وشركة "الفهد التجارية"، و «مجموعة فهد درويش للتجارة والمقاولات".

متورط عبر شركته الدوائية بتأمين المستلزمات الطبية لقوات النظام ودعم المشافي العسكرية التابعة له.

يعتبر فهد محمود درويش أحد رجال الأعمال الذين يشكلون واجهة اقتصادية للشركات الإيرانية في سوريا، حيث يعمل كوكيل لها في السوق السورية، كما يشغل منصب رئيس اللجنة العليا للمستثمرين في المناطق الحرة ويملك عدة شركات أبرزها: شركة «أرمادا السورية للتجارة والمقاولات»، وشركة «البركة الدوائية»، وشركة «الفهد التجارية»، و «مجموعة فهد درويش للتجارة والمقاولات».

وشهد عام ٢٠١٠ أول ظهور كبير لفهد درويش على الساحة التجارية السورية، حيث منحه مدير عام المؤسسة الاستهلاكية، محسن عبد الكريم، مجمع العباسيين الاستهلاكي لاستثماره، إلا أن الملايين التي أنفقها على تجهيز المجمع ذهبت أدراج الرياح نتيجة تعرضه لخسائر فادحة إثر اندلاع الاحتجاجات الشعبية في مارس ٢٠١١.

وعلى إثر تنامي العلاقات التجارية مع إيران؛ برز فهد درويش من خلال شركة «أرمادا» التي أصبحت وكيل شركة «سايبا» لصناعة وتجميع وبيع سيارات «سايبا» في سوريا،

كما قام باستيراد أكثر من ٣ آلاف جرار إيراني عبر شركة «تراكتور مانفاكتورنك» الإيرانية، فيما قامت شركة «البركة الدوائية» باستيراد كميات كبيرة ومتنوعة من الأدوية الإيرانية وعلى رأسها الأدوية الخاصة بالأمراض الخبيثة، علماً بأن شركة «البركة» هي امتداد لشركة «البركة القابضة» الإيرانية، وقام درويش من خلال هذه الشركة بتأمين المستلزمات الطبية لقوات النظام ودعم المشافي العسكرية التابعة له.

وفي عام ٢٠١٨؛ أقرت شركات إيرانية كبرى تمثلها «شركة البركة» الإيرانية الدوائية مشروع إنشاء معامل دوائية مشتركة مع الحكومة السورية من خلال التعاون والتنسيق مع وزارة الصحة والصناعة والمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية وكان فهد درويش هو عراب هذه الشراكة.

كما حصل فهد درويش على عقد توريد ٢٧٠٠ شاشة تلفزيونية لصالح شركة «سيرونيكس»، بعقد بلغت قيمته ٢٥٠ مليون ليرة سورية، وتبين أنها ستستورد من إيران التي لا تمتلك أية سمعة معتبرة في صناعة الإلكترونيات.

وتشير المصادر إلى أن فهد درويش يعتبر الذراع الاقتصادي لإيران في سوريا، حيث يوظف شركاته بهدف التحايل على العقوبات المفروضة على البلدين، ويعمل في الوقت نفسه على تأسيس لوبي إيراني داخل مجتمع رجال الأعمال السوريين، وذلك بهدف مساعدة إيران على التحرك بشكل سلس في السوق السورية ومنحها الأفضلية في المعاملات التجارية، علماً بأن الاستثمارات العائدة لدرويش لا تتمتع برأسمال كبير، فوفقاً لموقع «لاقتصادي» السوري فإن درويش يمتلك ٥٠٪ من شركة «أرمادا» بقيمة ٢,٥ مليون ليرة أي ٥ آلاف دولار تقريباً، كما يمتلك ٧٤٪ من شركة «البركة الدوائية» بقيمة ٧٤٠ ألف ليرة سورية، أي نحو ١٥٠٠دولار فقط، ما يؤكد تبعية درويش لإيران، خاصة وأن جميع أنشطته الاقتصادية ترتبط بشركات إيرانية، ويؤكد رأس المال البسيط أن شركاته لا تعدو أن تكون واجهات تجارية للنشاط الإيراني في سوريا، إذ إن قيمة جرار واحد من تلك التي يقوم ببيعها في السوق السورية تفوق قيمة رأس مال شركاته مجتمعة.

جدير بالذكر أن وزارة التجارة الداخلية في حكومة النظام السوري أصدرت قراراً (٢٠١٩/٥/٥) بتسمية عمران شعبان محمد رئيساً لغرفة التجارية السورية-الإيرانية من الجانب السوري، وتعيين فهد درويش نائباً لرئيس الغرفة، علماً بأن أغلب أعضاء هذه الغرفة هم من رجال الأعمال الذين تستخدمهم إيران لتحقيق مصالحها الاقتصادية في سوريا.

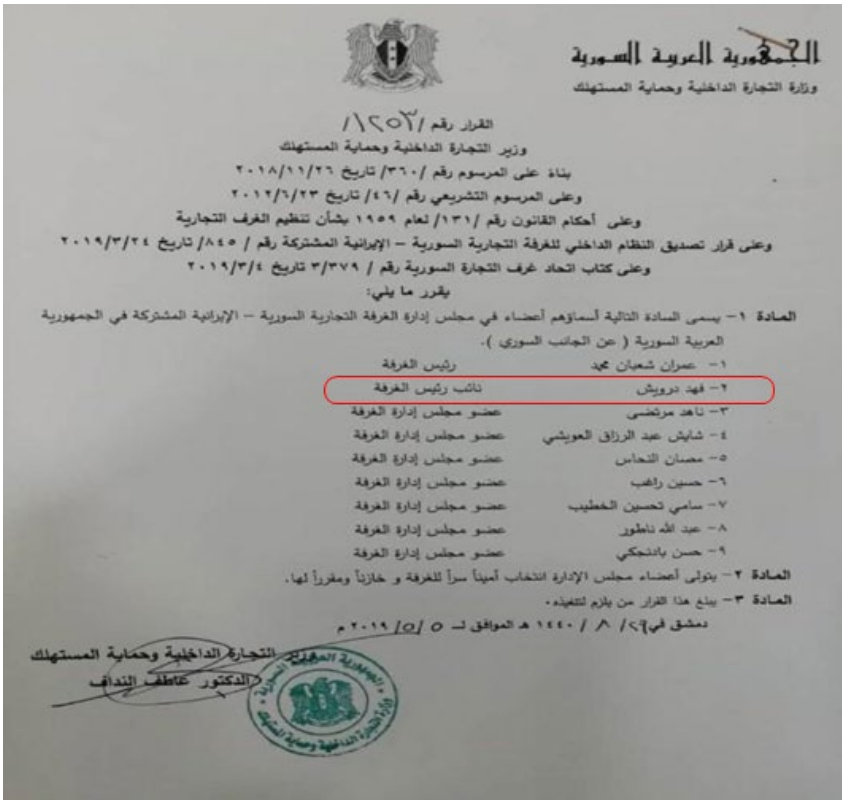

الجمهورية العربية السورية
وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

القرار رقم /١٢٥٣/
وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك
بناءً على المرسوم رقم /٣٦٠/ تاريخ ٢٠١٨/١١/٢٦
وعلى المرسوم التشريعي رقم /٤٦/ تاريخ ٢٠١٢/٦/٢٣
وعلى أحكام القانون رقم /١٣١/ لعام ١٩٥٩ بشأن تنظيم الغرف التجارية
وعلى قرار تصديق النظام الداخلي للغرفة التجارية السورية – الإيرانية المشتركة رقم /٨٤٥/ تاريخ ٢٠١٩/٣/٢٤
وعلى كتاب اتحاد غرف التجارة السورية رقم /٣/٣٧٩ تاريخ ٢٠١٩/٣/٤
يقرر ما يلي:

المادة ١– يسمى السادة التالية أسماؤهم أعضاء في مجلس إدارة الغرفة التجارية السورية – الإيرانية المشتركة في الجمهورية العربية السورية (عن الجانب السوري).

١– عمران شعبان محمد	رئيس الغرفة
٢– فهد درويش	نائب رئيس الغرفة
٣– ناهد مرتضى	عضو مجلس إدارة الغرفة
٤– شايش عبد الرزاق العويشي	عضو مجلس إدارة الغرفة
٥– معصان النحاس	عضو مجلس إدارة الغرفة
٦– حسين راغب	عضو مجلس إدارة الغرفة
٧– سامي تحسين الخطيب	عضو مجلس إدارة الغرفة
٨– عبد الله ناطور	عضو مجلس إدارة الغرفة
٩– حسن باندكجي	عضو مجلس إدارة الغرفة

المادة ٢– يتولى أعضاء مجلس الإدارة انتخاب أميناً سراً للغرفة و خازناً ومقرراً لها.
المادة ٣– يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه.
دمشق في ٩/ ٨ / ١٤٤٠ هـ الموافق لـ ٥/ ٥/ ٢٠١٩ م

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك
الدكتور عاطف الندّاف

#رجال_أعمال_الأسد

نبيل طعمة

مكان الولادة: دمشق ١٩٥٧

يعتبر واجهة علمية واقتصادية للنظام، حيث دأب على الخروج في وسائل الإعلام لتبرير انتهاكات النظام، وسخّر شركاته لمساعدة النظام على تخطي العقوبات.

يملك عداً من الشركات أبرزها: "هاواي للديكور والمفروشات، و «الشرق للدراسات والتعهدات"، و "طعمة للإعمار"، وشركة "لين للإنتاج والتوزيع الفني"، كما يعتبر أحد أبرز ممولي قناة "الدنيا" الموالية للنظام.

تورّط بتزويد الأجهزة الأمنية عدداً كبيراً من العتاد الحاسوبي عبر "مؤسسة الشرق لتقانة المعلومات" التابعة له.

يمزج نبيل طعمة بين الواجهة العملية والاقتصادية للنظام، حيث حصل على شهادة دكتور مهندس ميكانيك من جامعة «أوديسا»، ودكتوراه بمرتبة شرف في العلوم الإنسانية، والثقافات العالمية من جامعة «سانت فيديس» في إيطاليا، كما يحمل شهادة دبلوم هندسية فكرية من T.U من ألمانيا.

كما حصل على العديد من الأوسمة الشرفية أبرزها؛ وسام فارس من مرتبة الشرف باسم مدينة ميلانو ومونزا الإيطالية، والوسام الذهبي من السفارة الأرمنية في الجمهورية العربية السورية، ووسام العرفان من مرتبة الرؤساء القادة بموجب مرسوم جمهوري رئاسي من جمهورية أرمينيا عام ٢٠١٥، وشهادة تقدير من وزارة الخارجية الأرمنية ٢٠١٦، وجائزة اليونيسكو للسلام (جان روش) ٢٠٠٧، وتم تقليده وشاح الصليب الوردي في حاضرة الفاتيكان بحضور بابا الفاتيكان بنيدكتوس ٢٠٠٨، كما منحته منظمة الاتحاد البرلماني الدولي متعدد الأغراض شهادة التميز

الدولية في عام ٢٠١٦، وحاز على براءة وسام الشرف للجمعية العمومية للاتحاد العربي للمحاربين القدماء وضحايا الحرب.

ويتمتع بعضوية اتحاد الكتاب العرب، واتحاد الصحفيين، ونقابة المهندسين، كما أنه عضو في عدد من الجمعيات الفكرية والأهلية مثل؛ أصدقاء دمشق، والجمعية السورية للمعلومات، والجمعية السورية للعلاقات العامة، والجمعية الجغرافية السورية، ويدير «جائزة نبيل طعمة» للإبداع على مستوى العالم العربي، كما يتمتع بعضوية مجلس الشعب السوري في الدور التشريعي الثاني ٢٠١٦-٢٠٢٠.

وعلى الرغم من كافة الألقاب والأوسمة التي يحوزها؛ إلا أن ذلك لم يردع نبيل طعمة من مساعدة النظام السوري في ممارسة أعمال القمع وارتكاب جرائم الحرب، حيث دأب على الخروج في وسائل الإعلام لتبرير انتهاكات النظام، وسخر في الوقت نفسه مجموعة الشركات التابعة له لخدمة النظام ومساعدته على تخطي العقوبات، ومن أبرز الشركات والمؤسسات التابعة لمجموعة «طعمة الدولية: «هاواي للديكور والمفروشات» (تأسست عام ١٩٩١)، و «الشرق للدراسات والتعهدات»، وطعمة للإعمار (تأسست عام ١٩٩٥)، و «مؤسسة الشرق لتقانة المعلومات» (تأسست عام ١٩٩٦)، و «لين للإنتاج والتوزيع الفني» (تأسست عام ١٩٩٩)، و «الشرق للإنتاج والتوزيع الفني»، و «مؤسسة الشرق للطباعة والنشر» (تأسست عام ٢٠٠٢)، و «مؤسسة الشرق لخدمات التنظيف» (تأسست عام ٢٠١٦)، و «مؤسسة طعمة للغذائيات» (تأسست عام ٢٠١٦)، ومطعم «زمان المجد» (تأسس عام ٢٠٠٤)، وشركة «المحيط الدولية»، وشركة «طعمة للمنظفات»، وشركة «طعمة فارما»، ومجلة «الأزمنة السبعية»، ومجلة «النقد العربي»، و «دار الشرق»، و «مجلة المعارض والأسواق».

ويعتبر في الوقت نفسه أحد أبرز ممولي قناة «الدنيا» الموالية للنظام، كما ساهم عبر «مؤسسة الشرق لتقانة المعلومات» في تزويد الأجهزة الأمنية للنظام بعدد كبير من العتاد الحاسوبي عبر صفقات مشبوهة كانت ترسو على شركته، ليتبين لاحقاً

أن هذا الصفقات كانت تتم بإيعاز من ماهر الأسد، والذي يشكل نبيل طعمة واجهة تجارية له، ويساعد على تبيض أمواله.

وتشير المصادر إلى أن نبيل طعمة يعمل على ملاحقة الفنانين الموالين للثورة من خلال شركات الإنتاج الفني التابعة له، والضغط عليهم للعودة إلى النظام، وفي مقابل تلك الجهود؛ يمنح النظام مجموعة طعمة الأفضلية في المناقصات والمعاملات، ففي ٢٠١٨؛ اشترك طعمة مع رجل الأعمال هيثم جود في مشروعين هما «أبراج دمشق» و «موفينبيك» وقام رئيس الوزراء عماد خميس بزيارة للمشروع يرافقه عدد من الوزراء، وأكد لطعمة استعداد الحكومة لتقديم كافة التسهيلات التي يحتاجها المشروعان.

وبالإضافة إلى تسخير أعماله الفنية والتجارية لصال النظام؛ يُسخر نبيل طعمة خلفيته الإعلامية لصالح النظام، حيث كتب ٥٤ مقالاً لخدمة النظام على موقع مجلس الشعب، فضلاً عن تنظيم الندوات والمحاضرات واللقاءات والأعمال الفنية التي تبرر جرائم النظام.

محمد أنس طلس

مكان الولادة: دمشق ١٩٧١

أحد أبرز رجال الأعمال الدمشقيين الداعمين لأنشطة النظام، وتربطه علاقات قوية مع شخصيات مقربة من النظام مثل محمد حمشو ورامي مخلوف.

يملك ويدير عدداً من الشركات أهمها: شركة "طلس غروب" العاملة في مجالات الاستيراد والتصدير وتصنيع المواد الغذائية المعلبة، والمالكة لماركة "توليدو « التجارية، كما أنه شريك مؤسس في شركة "ميرزا" الاستثمارية.

تورّط بدعم قوات الأسد والميلشيات المساندة لها بالمواد الغذائية المعلبة التي تنتجها شركاته.

يخضع للعقوبات الأوروبية منذ عام ٢٠١٩.

يعتبر محمد أنس بن عمر طلس (المعروف باسم أنس طلس) أحد أبرز رجال الأعمال الدمشقيين الداعمين لأنشطة النظام، وتربطه علاقات قوية مع شخصيات مقربة من النظام مثل محمد حمشو ورامي مخلوف، ويملك ويدير عدداً من الشركات أهمها: شركة «طلس غروب» (تأسست عام ١٩٩٣)، التي تعمل في مجالات الاستيراد والتصدير وتصنيع المواد الغذائية المعلبة، والتي أطلقت عام ٢٠٠٢ علامة توليدو «TOLIDO» التجارية، وتختص بمجموعة واسعة من المنتجات بما في ذلك الشاي الأسود والأخضر والنكهة والتونة والأرز والبقوليات المعلبة والمحفوظة، وتنتشر في عدد من البلدان كمصر والأردن والعراق، وتعمل على توسيع أنشطتها في روسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية.

كما أنه شريك مؤسس في شركة «ميرزا» وهي الشركة المسؤولة عن استثمار أربعة مقاسم في مشروع «ماروتا سيتي» بقيمة ٢٣ مليار ليرة سورية مع شركة دمشق

الشام القابضة التي يرأس مجلس إدارتها محافظ دمشق عادل العلبي، حيث تملك مجموعة طلس ٢٥ ٪ من قيمة الشركة، في حين يملك أنس طلس ١٢,٥٪ من قيمتها، ويقدر رأس مال الشركة الإجمالي بنحو ٥٢ مليون دولار.

وتزامنت الانطلاقة الفعلية لشركة «طلس غروب» مع عودة بشار الأسد من دراسة الطب إلى سوريا عام ١٩٩٤، حيث عمد إلى ربط نفسه مع رجال الأعمال والشركات الكبرى، والعمل من خلالهم على تشكيل واجهة تجارية تعمل لصالحه، حيث نمت شركة «طلس غروب» بسرعة كبيرة، وتوسعت في عدد من البلدان بفضل التسهيلات المقدمة من قبل النظام.

وفي مطلع عام ٢٠١٩ أعلن الاتحاد الأوربي عن عقوبات بحق عدد من رجال الأعمال الموالين للنظام، ومن ضمنهم أنس طلس الذي خضع للعقوبات الأوربية ، ما دفعه لاستنكار القرار الذي وصفه بأنه «مجحف ظالم»، معتبراً أنه ظلم يقع على بلد بأكمله.

جدير بالذكر أن ماركة «TOLIDO» التابعة لشركة «طلس غروب» تدعم عمليات جيش النظام، وتوفر المواد الغذائية المعلبة لعناصره، وللميلشيات الموالية له، ما دفع بالنظام للمساح لأنس طلس بالدخول في مشروع ماروتا سيتي المقام على أنقاض مئات المنازل التي استولى عليها النظام بعد تهجير أهلها، وتحديداً في المنطقة الواقعة خلف الرازي بحي المزة في دمشق.

أنس طلس مع مؤيد طلس مدير عام فرع مصر وعامر رفاعي مدير فرع الأردن
ورأفت دردونة مدير مبيعات سورية

سليم جرجس ألتون

مكان الولادة: فنزويلا ١٩٤٠م.

أحد رجال الأعمال الداعمين للنظام، بالإضافة إلى أبنائه؛ صخر وزينة وألتون وتالا.

يملك إمبراطورية تجارية كبيرة تعمل في أبرز القطاعات الاقتصادية في سوريا، كالإسمنت وتعهدات البناء والاستيراد والتصدير، وتضم العديد من الشركات أبرزها: شركة "زينة التجارية" الوكيل الحصري لشركة هيونداي الكورية، ومؤسسة "ألتون للتطوير والاستثمار العقاري.

دعمَ ضباط النظام وشبيحته بمئات السيارات التي ساعدتهم على ارتكاب المجازر المروعة بحق المدنيين.

أُدرج اسمه في قوائم العقوبات الأوربية عام ٢٠١٢، إلا أن العقوبات لم تدم سوى أقل من ستة أشهر.

يعتبر سليم ألتون أحد رجال الأعمال الداعمين للنظام، بالإضافة إلى أبنائه؛ صخر وزينة وألتون وتالا، والذين يدعمون النظام في الأعمال التي يقوم بها لقمع الشعب السوري، وذلك من خلال الإمبراطورية التجارية الكبيرة التي يملكونها، والتي تضم عدداً من الشركات، أبرزها، مؤسسة «ألتون للتطوير والاستثمار العقاري، وشركة «ألتون للخدمات البرية والبحرية»، وشركة «ألتون للتعهدات والمقاولات»، وشركة «المتوسط للإسمنت»، و «ألكوترا للتعهدات والتجارة» التابعة جميعها لسليم ألتون. بالإضافة إلى شركة «زينة التجارية» المفوضة بأعمال الوكيل الحصري لشركة هيونداي الكورية، وشركة «سما سوريا»، وشركة «أوغاريت التعليمية»، التابعة لابنه صخر ألتون الذي يشارك كذلك في إدارة شركة «الفجر» المساهمة المغفلة العائدة لرامي مخلوف، وفي شركة الشام القابضة، إضافة لترؤسه مجلس الأعمال السوري-الأرجنتيني.

كما يقوم شقيق صخر؛ ألتون ألتون بأعمال متعددة في خدمة النظام من خلال شركاته؛ «ألتون وشركاه» للنقل، و «ألتون للخدمات الصناعية»، إلى جانب أختهم زينة ألتون المديرة العامة لشركة «زينة للمعدات الصناعية الثقيلة والخفيفة»، وشركة «زينة وتالا ألتون» للمواد الغذائية بالشراكة مع تالا سليم ألتون.

جدير بالذكر أن سليم ألتون أسس إمبراطورية «ألتون» التجارية عبر العمل في أبرز القطاعات الاقتصادية في سوريا، كالإسمنت وتعهدات البناء والاستيراد والتصدير، وخاصة القهوة والشاي والسيارات، قبل أن يبدأ أولاده الثلاثة، صخر وزينة وألتون، بمتابعة ما بدأه الأب خلال العقدين الماضيين، وعمد النظام إلى تسليمه العقود الكبيرة في مؤسسة الإسكان العسكرية التي كانت في العقود الماضية المشرف الوحيد على جميع المشاريع في سوريا برئاسة رياض شاليش، قريب حافظ الأسد.

ونتيجة للخدمات التي قدمها سليم ألتون للنظام؛ فقد تم إدراجه ضمن قائمة العقوبات الأوروبية منتصف ٢٠١٢، وخاصة في مجال تقديم الدعم المالي بالقطع الأجنبي للنظام ودعمه بالمشتقات النفطية عبر شركاته. كما فُرضت عقوبات على مساعده يوسف كليزيه بتهمة توفير إمدادات نفطية للنظام السوري بالتعاون مع المؤسسة النفطية السورية، إلا أن العقوبات لم تدم سوى أقل من ستة أشهر ليقوم بعدها الاتحاد الأوربي بسحب اسمه من قائمة العقوبات.

وتشير المصادر إلى أن سليم ألتون متواطئ مع النظام في تهريب النفط لصالحه في فترة سابقة لعام ٢٠١١، فقد أوردت صحيفة «المدى» العراقية اسم سليم ألتون ضمن قائمة برجال أعمال سوريين تم تخصيص ملايين البراميل يومياً لهم من نفط العراق عام ٢٠٠٣، ومن ضمنهم ألتون الذي خُصص له آنذاك نحو ٣,٥ مليون برميل يومياً.

ومن خلال شراكته مع رامي مخلوف؛ يعمل صخر بن سليم ألتون على توفير واجهة تجارية تساعد رامي على تفادي العقوبات الدولية، حيث تعاقد مع شركة «أرابتك القابضة» الإماراتية لبناء فندق «ياسمين روتانا» على أوتوستراد المزة مقابل مقر

رئاسة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، وعلى إثر اكتمال بناء الفندق امتنعت شركة «الفجر» التي يديرها صخر عن دفع مستحقات شركة «أرابتك» ما أوقع الأخيرة في مشاكل مع البنوك الخاصة التي اقترضت منها.

وللتهرب من العقوبات الدولية المفروضة عليهم، حصل كل من صخر وشقيقته على الجنسية اللبنانية عام ٢٠١٤، وذلك ضمن قائمة ضمت عدداً من السوريين المحسوبين على النظام.

جدير بالذكر أن النظام قد حجز في مراحل سابقة على أموال صخر وزينة ألتون عدة مرات إثر اتهامهم بإبرام صفقات مشبوهة والقيام بعمليات تهرب ضريبي بمليارات الليرات السورية، إلا أن رامي مخلوف كان يرمي بثقله لفك الحجز عنهم نظراً للخدمات الجليلة التي قدموها للنظام، ومن ضمنها منح ضباط النظام وشبيحته مئات السيارات من ماركة «هيونداي» لتسهيل تنقلهم ومساعدتهم على ارتكاب المجازر المروعة بحق المدنيين.

زينة ألتون

صخر ألتون

محمد لبيب الإخوان

مكان الولادة: حمص ١٩٦٤

ينتمي إلى إحدى أبرز العائلات التجارية بمدينة حمص، حيث سخر شركاته ومناصبه لخدمة النظام الذي عهد إليه برئاسة غرفة حمص الصناعية.

ساهم في تأسيس العديد من الشركات الاستثمارية والعقارية، أهمها: شركة "غاردينيا للاستثمارات العقارية والسياحية"، ويملك شركة "المتين" لإنتاج القساطل البلاستيكية وأكياس الأسمنت، كما يدير أكثر من ١٦ شركة متنوعة.

تربطه علاقة وثيقة بقائد الفيلق الثالث ورئيس اللجنة الأمنية والعسكرية بحمص اللواء المجرم حسن محمد، ويقدم من خلاله الدعم لأسر قتلى النظام السوري وجرحاه.

يحمل محمد لبيب الإخوان شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة Rochville بالولايات المتحدة الأمريكية، وينتمي إلى أحد أبرز العائلات التجارية بمدينة حمص، ويعتبر وريث أعمالها التجارية والصناعية في المدينة، حيث ينشط في مجال أكياس النايلون وأنابيب الصرف الصحي والرولات المنسوجة ورقائق عزل الأبنية والتجهيزات الصناعية والمنشآت الحديثة والحبيبات البيضاء والملونة والرقائق البلاستيكية، وله نشاط واسع في قطاع العقارات عبر شركة «غاردينيا للاستثمارات العقارية والسياحية» التي تأسست عام ٢٠٠٥ في مدينة حمص.

ويملك ويشارك في إدارة عدد من الشركات أبرزها؛ شركة «الشام القابضة» التابعة لرامي مخلوف، وشركة «الغاردينيا للاستثمارات العقارية والسياحية»، و «بنك البركة»، كما يرأس مجلس إدارة أكثر من ١٦ شركة متنوعة، وهو رئيس غرفة صناعة حمص، ونائب رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية، ويتمتع بعضوية العديد

من الشركات والمؤسسات، إذ إنه عضو في الاتحاد العربي للصناعات الكيميائية والبتروكيماوية، وعضو مجلس إدارة مدينة حسياء الصناعية، وعضو في اتحاد المصدرين السوريين، وعضو في مجلس إدارة مجلس الأعمال السوري الصيني، وعضو في مجلس إدارة مركز الأعمال والمؤسسات السوري، وعضو في جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية، وشريك مؤسس في شركة «المتين» لإنتاج القساطل البلاستيكية وأكياس الأسمنت، وشريك مؤسس في المجموعة السورية للصناعة والتجارة، وعضو في مجلس أمناء «جامعة الشام الخاصة».

وكان لبيب قد ساهم مع محمد مرتضى الدندشي وعصام أنبوبا في تأسيس شركة «غاردينيا للاستثمارات العقارية والسياحية» عام ٢٠٠٥، وقامت الشركة بإطلاق مشروع «مجمع الغاردينيا السياحي» والذي وصف بأنه «أكبر مشروع عقاري وسياحي» عام ٢٠٠٩، وذلك بمساعدة محافظ حمص آنذاك محمد إياد غزال المقرب من بشار الأسد، كما يعتبر أحد أبرز شركاء رامي مخلوف في شركة «شام القابضة».

وعلى إثر اندلاع الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١١؛ سخر لبيب شركاته ومناصبه لخدمة النظام الذي عهد إليه برئاسة غرفة حمص الصناعية، ولا يزال يتولاها حتى اليوم، ومارس من خلالها دوراً أساسياً في تجميع رجال أعمال حمص وتجارها وصناعيها والانتقال بهم إلى مدينة حسيا الصناعية، وإقناعهم بعدم التدخل فيما يجري بمدينتهم من تدمير وتهجير ممنهج، وأن يلتفتوا إلى مصالحهم المادية والاقتصادية، وكافأه النظام مقابل ذلك بالسماح لشركته «متين» في توسيع أعمالها، وأن يكون لها حصة مضمونة في الأسواق الداخلية والخارجية».

ويبذل لبيب جهوداً كبيراً لمساعدة النظام في رفع العقوبات المفروضة عليه وإعادة تأهليه، ففي مطلع ٢٠١٩؛ كان محمد لبيب الإخوان على رأس وفد من رجال الأعمال الذين زاروا الإمارات العربية المتحدة برفقة محمد حمشو وعصام أنبوبا وسامر الدبس وغيرهم من رجال الأعمال الداعمين للنظام، وفي ٢٥ حزيران ٢٠١٩ تم انتخابه عضواً في إدارة مجلس الأعمال السوري-الصيني لدورة ٢٠١٩، والتي يرأسها سامر الدبس رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها.

جدير بالذكر أن لبيب يتعاون بصورة وثيقة مع قائد الفيلق الثالث ورئيس اللجنة الأمنية والعسكرية بحمص اللواء المجرم حسن محمد، ويقدم من خلاله الدعم لأسر قتلى النظام السوري وجرحاه، كما يشغل عدداً من ذوي قتلى النظام ضمن مجموعة «المتين» التي يملكها ويديرها، وذلك بهدف رفع حظوته لدى قادة النظام.

صورة تجمع محمد لبيب الإخوان مع عدد من مسؤولي النظام ويظهر اللواء حسن محمد قائد الفيلق الثالث وكذلك اللواء محمد صبح رئيس أركان الفيلق الثالث قائد الفرقة ١٨ دبابات سابقاً، وذلك في تكريم لـ ٣٠٠ أسرة من ذوي قتلى النظام السوري.

لبيب الإخوان مع عدد من مسؤولي النظام السوري في زيارة لمجموعة المتين

أنس بن محمد حسني سيفي

مكان الولادة: دمشق

يعتبر شريكاً في الظل لكل من؛ رامي مخلوف ومحمد حمشو، وخاصة في مجال تجارة وتصنيع المعادن.

يملك شركة "ستيلكو « لدرفلة الحديد وشركة "سيرال ألمنيوم"، وشركة "أدير للتأمين" وشركة "أنس سيفي وشركاه" المتخصصة في إنتاج الأنابيب.

عمل على دعم النظام السوري في ارتكاب جرائمه بالتعاون مع محمد حمشو ورامي مخلوف وآخرين.

يعتبر رجل الأعمال أنس بن محمد حسني سيفي أحد أبرز صناعيي مدينة دمشق، حيث يعمل بصورة رئيسة في مجال درفلة الحديد والألمنيوم، كما أنه شريك ومدير في عدد من الشركات، أهمها؛ شركة «ستيلكو « (شركة الحديد للدرفلة المساهمة المغفلة الخاصة لدرفلة المقاطع الخفيفة وحديد البناء تأسست عام ٢٠٠٨)، وشركة «سيرال ألمنيوم»، وشركة «أدير للتأمين»، وشركة «بيوتات التجارية»، وشركة «تعدين للصناعات»، وشركة «حديد للدرفلة»، كما أنه عضو بمجلس الإدارة وشريك مؤسس في «المجموعة السورية للصناعة والتجارة»، وشريك مؤسس في شركة «أنس سيفي وشركاه» المتخصصة في إنتاج الأنابيب السوداء والأنابيب المستعملة في الأثاث المعدني والتمديدات الصحية، وعضو في مجلس إدارة مجلس الأعمال السوري الصيني.

ويعتبر أنس سيفي شريكاً في الظل لكل من؛ رامي مخلوف ومحمد حمشو، وخاصة في مجال تجارة وتصنيع المعادن، كما أنه شريك مؤسس في شركة الشام القابضة مع

رامي مخلوف، وعضو في مجلس إدارة شركة «الفجر المساهمة المغفلة» التي يديرها صخر التون لصالح رامي مخلوف، وهي الشركة التي تعاقدت مع شركة «أرابتك القابضة» الإماراتية من أجل بناء فندق «ياسمين روتانا» على أوتوستراد المزة.

ويعمل أنس سيفي على دعم النظام في ارتكاب جرائمه بالتعاون مع محمد حمشو ورامي مخلوف وآخرين، حيث ورد اسمه ضمن قائمة نشرها موقع «الاتحاد برس»، وتتضمن أهم الشخصيات الداعمة والممولة للنظام.

جدير بالذكر أن مجلس الوزراء قد أسس « المجلس السوري للمعادن والصلب» بالقرار رقم ٣٥٩٢ لعام ٢٠١٥، وعين محمد حمشو رئيساً له، وأنس سيفي أميناً لسر المجلس، الأمر الذي مكنه من الاستمرار في تقديم الدعم للنظام في الجرائم والانتهاكات المروعة بحق المدنيين السوريين.

هاشم أنور العقاد

مكان الولادة: دمشق ١٩٦١

صاحب شبكة تجارية في العراق وسورية ولبنان أسهمت في تبيض الأموال للنظام السوري.

يملك ويدير مجموعة "شركات أبناء أنور العقاد" التي تضم أكثر من ١٤ شركة في مختلف القطاعات؛ ومن أبرز الشركات التابعة له: العقاد للنسيج، ومصنع "فيوريلا" لإنتاج المعكرونة والسكر، وشركة المتحدة للنفط.

متورط بتوفير المشتقات النفطية، وتأمين المعدات العسكرية للنظام السوري، بالإضافة إلى تمويل مجموعات من الشبيحة في دمشق وريفها.

فرض الاتحاد الأوربي عقوبات على أخيه "سامر" بسبب تسخير الشركات الخارجية التابعة له في مساعدة النظام على تفادي العقوبات الدولية.

يشغل هاشم أنور العقاد (مواليد دمشق عام ١٩٦١) منصب رئيس مجلس إدارة «مجموعة شركات أبناء أنور العقاد»، وهو عضو بمجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منذ عام ١٩٩٢، كما انتخب عضواً في مجلس الشعب السوري منذ عام ١٩٩٤ لعدة دورات متتالية، ويتمتع بعضوية «مجلس الأعمال السوري-الروسي»

ويدير هاشم مع إخوته (عبد الكريم ومحمد سامر) مجموعة ضخمة من الشركات، تضم أكثر من ١٤ شركة في مختلف القطاعات؛ العقارية والمقاولات، والغذائية، والتقنية، والإعلامية، والمالية، والسياحية، والخدمات الطبية، بالإضافة إلى النفط والغاز والمواد البتروكيماوية).

ومن أبرز الشركات التابعة له؛ «العقاد للنسيج»، و «أبناء أنور العقاد للتجارة»، و «المستقبل للدعاية والإعلان والشهرة»، و «التقنية للتجارة والتعهدات»، و «شركة المتحدة للنفط»، وشركة «دمشق للاستثمار السياحي»، و «عقاد للتجارة والصناعة»،

بالعراق، و «عقاد للصناعة والتجارة والتوزيع»، و «آفاق للنقل السياحي»، و «رويال للسياحة»، و «الشركة الدولة لإدارة المحافظ المالية المحدودة المسؤولية- أيمبا»، ومصنع «فيوريلا» لإنتاج المعكرونة والسكر، وشركة «سنجاب» للمقاولات، و «الشركة الدولية للخدمات الطبية»، وشركة «ليفانت» للضيافة والسياحة، وشركة «المحترفون» لخدمات وأنظمة الحماية والمراقبة، وشركة «النور»، وشركة «البشرى»، وشركة «الهاشم»، وشركة «دمشق» للاستثمارات السياحية. كما أنه مدير وشريك مؤسس في شركة «البوابة الذهبية»، ويتمتع بشراكة مع؛ «المجموعة العربية للمعارض».

وكان هاشم العقاد قد ارتبط بصداقة قديمة مع باسل الأسد قبل وفاته، ما أتاح له مجال التمدد في أعماله التجارية عبر إبرام صفقات مشبوهة لصالح مؤسسات الدولة، وبلغ نفوذه إلى مستوى الاستحواذ على أراضٍ مملوكة للدولة دون حسيب أو رقيب.

وفي عام ٢٠٠٣؛ تمكن هاشم العقاد من استعادة شبكته التجارية بعد فترة من الركود (عقب وفاة باسل)، حيث وفر لبشار الأسد ملاذاً آمناً لعمليات التهريب وتبيض الأموال من خلال شركاته الموجودة ما بين العراق وسورية ولبنان، وذلك عبر إدخال المبالغ إلى لبنان وتبيضها، ومن ثم تحويلها عبر بنكي «المدينة» و «الموارد»، تحت إشراف اللواء رستم غزالة.

وتطورت أعمال هاشم المشبوهة بعد ذلك، حيث رست عليه مناقصات توريد معدات عسكرية واتصالات لنظام صدام حسين بموافقة وشراكة من ماهر الأسد، الذي انقلب لاحقاً على هاشم العقاد بعد اختلاف فيما بينهما إلا أنه كان اختلاف مؤقت على العمولة.

وعلى إثر اندلاع الاحتجاجات الشعبية في مارس ٢٠١١؛ بادر هاشم وأشقاؤه إلى دعم النظام عبر توفير المشتقات النفطية، وتأمين المعدات العسكرية، بالإضافة إلى تمويل مجموعات من الشبيحة في دمشق وريفها. كما قام بتوفير الطعام للجيش

والشرطة والشبيحة من منتجات شركاته الغذائية، وخاصة منها مصنع معكرونة «فيوريلا»، الذي كان يعتمد على طحين الأفران المدعومة، وعلى صفقات طحين مشبوهة تم تهريبها عبر الادعاء أنها قادمة من دول عربية في حين أن مصدرها أجنبي.

في هذه الأثناء قام سامر – -شقيق هاشم – بنقل معدات من الهند، وتسخير الشركات الخارجية التابعة له لمساعدة النظام في الالتفاف على العقوبات الدولية المفروضة عليه، ما دفع بالاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات عليه بسبب نشاطه الداعم للنظام السوري.

وامتدت تهم الفساد بحق هاشم وسامر العقاد إلى لبنان، حيث تم اقتراض ٦ مليون دولار من أحد البنوك دون سدادها، واعتقل ماهر نتيجة وجود حكم محكمة بحقه مع شقيقه عبدالكريم، إلا أنه تمكن من تفادي المحاسبة عبر إحالته إلى المشفى بحجة وضعه الصحي، ومن ثم إخلاء سبيله بشكل مريب.

وفي عام ٢٠١٨؛ تمكن هاشم من استصدار قرار محكمة يقضي بدفع أحد البنوك ٢٠ مليار ليرة سورية تعويضاً له عما أسماه «عطل وضرر بحق شركاته»، وتم تكلفيه في العام نفسه بتنظيم العمران في جزء من جنوب دمشق على طريق المطار.

#رجال_أعمال_الأسد

بديع برهان الدروبي

مكان الولادة: حمص ١٩٦٦م.

يعتبر أحد أبرز الواجهات التجارية لرامي مخلوف، حيث يقوم بالتغطية على اسم "مخلوف" من خلال إدارة عدد من الشركات العائدة له.

يملك مجموعة شركات الدروبي، وهو شريك مؤسس في العديد من الشركات، منها: شركة "السويدي التجارية المحدودة المسؤولية"، و «معامل السويدي للكابالات"، و «معامل السويدي إلكتريك" و «الشركة الأهلية للزيوت".

تورّط في دعم ميلشيات النظام بمدينة حمص.

يحمل بديع برهان الدروبي (مواليد حمص عام ١٩٦٦) إجازة جامعية في طب الأسنان، وشهادة ماجستير في إدارة الأعمال، ويتمتع بعضوية مجلس الشعب السوري منذ عام ٢٠١٢، وهو مؤسس ورئيس مجلس إدارة «مجموعة شركات الدروبي»، كما أنه مدير وشريك مؤسس في عدد كبير من الشركات الأخرى أبرزها؛ شركة «العقيلة للتأمين التكافلي»، وشركة «البناؤون المتحدون»، وشركة «السويدي التجارية المحدودة المسؤولية»، و «معامل السويدي للكابالات»، و «معامل السويدي إلكتريك»، وشركة «حياة» للحلول الطبية المتكاملة، وشركة «سما سوريا»، وشركة «أوغاريت التعليمية»، وشركة «دمشق للاستثمارات السياحية»، وشركة «أميتاك»، و «الشركة الأولى للاستثمارات المالية»، و «الشركة الأهلية للزيوت»، ويتمتع بعضوية مجلس أمناء «جامعة المنارة الخاصة»، ومجلس إدارة «نادي الكرامة الرياضي».

ويعتبر بديع الدروبي أحد أبرز الواجهات التجارية لرامي مخلوف، حيث قام بالتغطية على اسم رامي مخلوف في عدد من الشركات العائدة للأخير، كما ساهم في دعم ميلشيات النظام بمدينة حمص.

وعلى الرغم من أن حصته في شركة «العقيلة للتأمين التكافلي» لا تتجاوز ٣٪؛ إلا أنه يشغل منصب رئيس مجلس إداراتها منذ عدة سنوات، وكان قد سبق لإيهاب مخلوف شقيق رامي أن شغل نائب رئيس مجلس الإدارة قبل أن ينسحب منها بحجة الالتفات لأعماله الأخرى، ويشاركه في عضوية أمناء الشركة عبدالحميد دشتي رجل الأعمال الكويتي الداعم للنظام السوري، كما يتمتع بارتباطات وطيدة مع رجل الأعمال ناهد مرتضى في شركة «البناؤون المتحدون»، علماً بأن المهندس ناهد هو المسؤول الفني عن إدارة «مقام السيدة زينب»، وأحد أعضاء غرفة التجارة السورية الإيرانية.

وبالإضافة إلى ارتباطه الوثيق بالعديد من الشخصيات الطائفية التي تدعم النظام؛ فإن بديع الدروبي يشارك سليم ألتون في شركتي «أوغاريت» و «سما سورية»، ونتج عن تلك الشراكات المتعددة والدعم اللامحدود لبشار وماهر الأسد تعيينه عضواً بمجلس الشعب السوري لمدة دورتين متتالين مكافأة له على خدماته التي قدمها للنظام السوري.

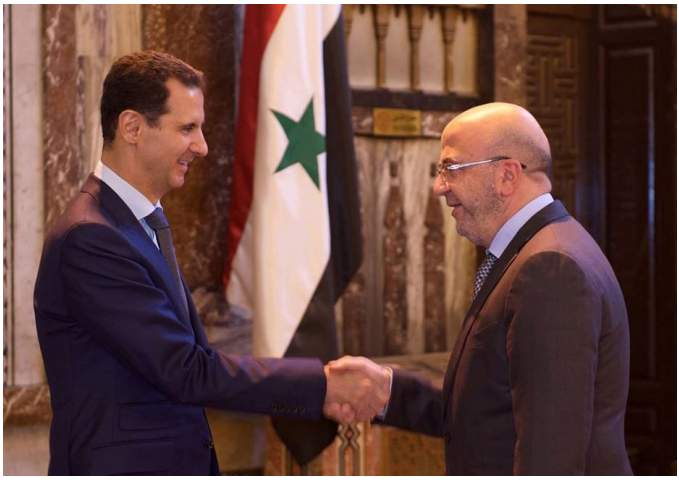

عطية امطانيوس خوري

مكان الولادة: حمص ١٩٧١م.

يدير عدداً من الشركات التابعة لرامي مخلوف، حيث تربطه علاقة وثيقة بمخلوف وأديب ميالة الرئيس السابق للبنك المركزي السوري.

يملك شركة "عطية خوري للتسويق والصناعة التجارية-ماركو «، كما يملك شركتي "مونيتا"، و «خوري وخليلي" للحوالات المالية.

يُتّهم بتسخير شركات الحوالة التابعة له لمساعدة النظام في تجاوز العقوبات الدولية، كما يتهم بتأمين النفط للنظام بشرائه من تنظيم داعش.

يخضع للعقوبات الأمريكية منذ عام ٢٠١٦م.

ينحدر عطية امطانيوس خوري من قرية كفرام بريف حمص الشمالي الغربي، ويرتبط بصورة وثيقة مع رامي مخلوف وأديب ميالة الرئيس السابق للبنك المركزي السوري.

ونتج عن تلك الشراكات منح الأفضلية لشركة «عطية خوري للتسويق والصناعة التجارية-ماركو «، والتي تعمل في ثلاث مجالات رئيسية هي؛ الخضار والفواكه، والرخام والحجر الطبيعي، والمواد الكيماوية.

كما أسس خوري شركتين أُخْرَيَين هما؛ «مونيتا» للحوالات المالية، و «خوري وخليلي للحوالات المالية»، بالاشتراك مع رجل الأعمال الأردني أيمن الخليلي.

ويُتهم خوري بتسخير شركة «مونيتا» للحوالات المالية لتجاوز العقوبات المفروضة على رموز النظام السوري وعلى رأسهم رامي مخلوف، حيث تنشط الشركة في مجال الحوالات بين روسيا ولبنان وسوريا.

وبالإضافة إلى تورطه في تبييض أموال مسؤولي النظام؛ يتهم عطية بالاشتراك مع المدعو مدلل خوري في عمليات شراء النفط من تنظيم «داعش»، وذلك بالتعاون مع أديب ميالة.

ونتيجة للعلاقة الوطيدة التي تربطه بآل مخلوف تم تكليف عطية بإدارة شركات تحت اسمه لصالح رامي مخلوف، حيث أصبح من الدائرة المقربة من رجالات النظام، ومن الشخصيات التي يعتمد عليها لتجاوزه العقوبات الدولية.

وفي ٢٠١٦/٧/٢١ قامت وزارة الخزانة الأمريكية بإدراج اسم عطية خوري ضمن عدد من الشخصيات السورية والشركات الخاضعة للعقوبات الأمريكية، ومن ضمنهم؛ مدلل خوري، وعلي أوس ويوسف أرباش، كما تم فرض عقوبات على شركة «مونيتا» للحوالات المالية،

وعلى الرغم من خضوعه للعقوبات الأمريكية؛ إلا أن عطية خوري حصل على إقامة دائمة في هنغاريا بعد أن دخل في استثمار سندات حكومية هنغارية بما يقارب ٣٠٠ ألف يورو ضمن أحد البرامج التي أطلقتها الحكومة الهنغارية، وتمكن بموجب تلك الإقامة من التجول في كافة دول الاتحاد الأوربي.

ولايزال يعمل -حتى تاريخه- في دائرة الشركات الخفية التي أسسها رامي مخلوف بأوروبا، حيث يمتلك عطية خوري شبكة متكاملة من العملاء الذين زرعهم في مختلف الدول الأوروبية بهدف مساعدة النظام في التحايل على العقوبات المفروضة عليه.

#رجال_أعمال_الأسد

صائب شفيق نحاس

مكان الولادة: دمشق ١٩٣٧م.

ساهم في دعم أنشطة النظام السياسية والاقتصادية، وعمل على ترميم علاقات النظام مع العديد من الدول الخارجية.

يمتلك مجموعة كبيرة من الشركات التي تعمل في قطاعات السياحة، والمواد الغذائية والطبية، وغيرها، منها: شركة "نحاس الدولي" للسفر، وشركة "نحاس للنقل السياحي والسفريات"، وشركة "نحاس للآليات والتجارة"، وشركة "نحاس موتورز".

تورّط بتقديم الدعم اللوجستي لقوات النظام عبر شركاته، كما قدم خدمات تقنية كبيرة للنظام في عملياته القمعية، ووظّف شركاته الطبية في خدمة برنامج النظام الكيماوي.

يُعتبر صائب شفيق نحاس أحد أبرز رجال الأعمال الدمشقيين، وكان قد بدأ نشاطه التجاري عام ١٩٥٣، وتدرج في أعماله حتى أصبح يمتلك مجموعة كبيرة من الشركات التي تعمل في مختلف القطاعات، وعلى رأسها؛ السياحة، والمواد الغذائية والطبية وغيرها.

وارتبط اسم صائب نحاس على مدار العقود الماضية مع قادة النظام السوري ورجالات الحكم، حيث ساهم في دعم أنشطة النظام السياسية والاقتصادية، وعمل على ترميم علاقات النظام مع العديد من الدول الخارجية عبر عضويته في المنتدى الاقتصادي العالمي، وتوليه منصب القنصل الفخري للمكسيك وكازاخستان في سوريا.

ومن أبرز الشركات التي يديرها صائب نحاس وولديه محمد وهادي؛ شركة «نحاس الدولي» للسفر، وشركة «نحاس للنقل السياحي والسفريات»، وشركة «نحاس

للآليات والتجارة»، وشركة «نحاس لأنظمة الكمبيوتر»، وشركة «نحاس للسياحة والسفر»، وشركة «نحاس أوتوموتيف»، وشركة «نحاس موتورز»، وشركة «نحاس للاستشارات الخدمية»، وشركة «نحاس وشركاه التقنية للتجارة والتعهدات»، وشركة «نحاس للمصاعد والأدراج المتحركة»، وشركة رؤية للاستثمارات التجارية»، وشركة «المشرق العربي (أورينت)» بالشراكة مع رجال أعمال إماراتيين، وشركة «نور للاستثمارات التجارية»، وشركة «الفاروق للاستثمارات التجارية»، وشركة «الحديثة للسيارات»، وشركة «الاتحاد للتجارة والتوزيع»، و «الشركة التقنية للتجارة والتعهدات»، و «الشركة السورية للتكنولوجيا»، وشركة «غدير لحفر الآبار»، و «الشركة الدولية لتجارة الأدوية وصناعة المعقمات»، وشركة «ابن زهر للصناعات الصيدلانية»، كما أنهم شركاء في «الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية (غدق)» بنسبة ١٨٪، وشركة «العلامة الزرقاء»، وشركة «بي ديليفري».

ويستحوذ صائب وابناه على العديد من الوكالات الدولية أبرزها: «فولفو « السويدية، و «بيجو « الفرنسية، و «هيونداي» الكورية، وشركة «Hiab» الخاصة بمعدات التحميل، وشركة سيغما للمصاعد، وشركة «TEMSA» التركية لصناعة الحافلات، وشركة «الزامل» السعودية للتكيف، وشركة «Perodua» الماليزية لصناعة السيارات الصغيرة، و «Berlitz» لتعليم اللغات، و «Higer Buses» الصينية لتصنيع الحافلات، و «HERCU J.S.C» للرافعات الشوكية، و «Intermix» الألمانية لمعدات الخرسانة، و «Waitzinger» الألمانية لمضخات الخرسانة، ومجموعة «UTSCH» الألمانية الخاصة بلوحات الآليات، و «Mitsubishi Motors» اليابانية، وشركة «NetSafe» التركية الخاصة بأمان الشبكات وحلول إدارة التهديدات، وشركة «Dornier» للاستشارات، وشركة «Otis» للمصاعد، بالإضافة إلى وكالته للخطوط الجوية النمساوية، والكويتية، وجيت الهندية، وطيران الخليج.

وكان حافظ الأسد قد دعم صائب نحاس في أعماله وكلفه بتعزيز العلاقات التجارية مع إيران و «حزب الله»، واستفاد بعد ذلك من علاقته ببشار الأسد لتوسيع نطاق

أعماله في عدد من الدول العربية كالإمارات ولبنان والأردن والسودان، بالإضافة إلى دول أخرى كالمكسيك وكازاخستان.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية في مارس ٢٠١١؛ قدم نحاس دعماً مالياً ولوجستياً للنظام السوري، وسخّر شركاته في خدمته، وخاصة في قطاعات السياحة والفنادق والخدمات، حيث أصبح فندق «السفير» بمنطقة السيدة زينب بدمشق مكاناً لتجمع عناصر الميلشيات الطائفية القادمة من العراق ولبنان وإيران، كما حول مزرعته على طريق دمشق الدولي إلى معسكر تدريبي لتلك الميلشيات تحت إشراف الحرس الثوري الإيراني.

وعلى الصعيد نفسه؛ قدم نحاس خدمات تقنية كبيرة للنظام في عملياته القمعية، وذلك من خلال شركات الخدمات التقنية والتكنولوجية التابعة له، بالإضافة إلى شركاته الطبية، والتي تم توظيفها في خدمة برنامج النظام الكيماوي، والتغطية على أنشطة النظام المحظورة في هذا المجال، ما دفع برئيس المجلس الوطني السابق جورج صبرة إلى تقديم مذكرة للخارجية الأمريكية عام ٢٠١٣ تطالب بوضع صائب نحاس وشركاته على قائمة العقوبات باعتباره أحد داعمي الأسد البارزين في تصنيع وإنتاج السلاح الكيميائي.

وعلى الرغم من الخدمات التي قدمها نحاس وأبناؤه للنظام؛ إلا أن ذلك لم يمنع مصرف سوريا المركزي من إصدار أمر للمؤسسات المصرفية عام ٢٠١٥ بفرض حجز احتياطي على أموال صائب نحاس وأولاده، وذلك على خلفية قرض مصرفي لم يسدده، وتم رفع ذلك الحجز في مرحلة لاحقة، وعلى إثر انتقاله إلى لبنان استمر صائب نحاس في دعم النظام السوري، معتمداً على ولديه في إدارة أعماله في سوريا وفي العديد من الدول العربية والأجنبية.

هيكلية شركات نحاس الرئيسية وأسماء مدراءها المرتبطين به

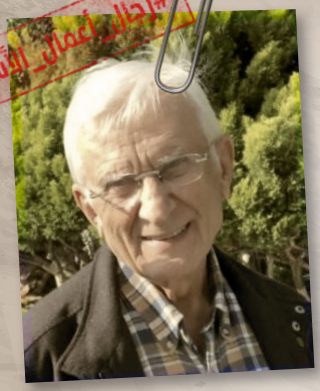

مهران أحمد خونده

مكان الولادة: طرطوس ١٩٣٨م.

يُعد من أشهر رجال الأعمال في الساحل السوري، ويحتفظ بعلاقة قديمة مع العماد علي دوبا، ما أتاح له توسيع نشاطه التجاري في سورية.

يمتلك سلسلة شركات القدموس صاحبة أكبر أسطول للنقل البري في سوريا، ويملك عدداً من شركات الحوالة والتأمين كشركة"آروب"، والشركة الدولية للصرافة.

تورّط في العديد من أنشطة الفساد، وخاصة فيما يتعلق بتهريب الآثار السورية للخارج، وقدّم الدعم اللوجستي لقوات النظام عبر شركاته.

اسمه مدرج على لوائح العقوبات الأوربية.

ينحدر مهران خونده Khwanda من قرية حمام واصل ببانياس التابعة لمحافظة طرطوس، ويُعد من أشهر رجال الأعمال في الساحل السوري، كما أنه القنصل الفخري للهند في اللاذقية وطرطوس وحمص، ورئيس مجلس الأعمال السوري-الهندي عن الجانب السوري.

ويملك مهران، مع أبنائه أحمد وعلي وكريم، عدة شركات، أبرزها: شركة «القدموس للخدمات البريدية والحوالات المالية»، وشركة «القدموس للنقل»، و «الشركة السورية الدولية للتأمين آروب»، و «الشركة الدولية للصرافة»، و «مهران خونده وشركاه» لتعبئة وتجفيف الحبوب والمواد الغذائية، وشركة «سورية والمهجر للخدمات المالية».

كما أنه مساهم في «شركة سورية القابضة»، وبنك «سورية والخليج»، وبنك «الشام»، وبنك «وسرية والمهجر»، ووكيل لسيارات مازدا، ومورد رئيسي للصناديق السوداء المركبة على عربات النقل الكبيرة.

بنك سورية والمهجر.

ويمتلك أسطولاً من حافلات النقل الداخلي، والمسجلة لصالح «شركة القدموس»، كما يمتلك بواخر تجاريّة، ولديه العديد من الاستثمارات في مصر والهند وغيرها من الدول.

وكان مهران خونده يرتبط بعلاقة قديمة مع العماد علي دوبا، ما أتاح له توسيع نشاطه التجاري في سوريا، وتشغيل أراض مملوكة للدولة وإقامة مراكز وكراجات فيها لصالح شركته «القدموس» بالاشتراك مع علي دوبا، ويُتهم بمشاركته في الكثير من أنشطة الفساد، وخاصة فيما يتعلق بتهريب الآثار السورية للخارج.

وعلى إثر اندلاع الاحتجاجات السلمية في مارس ٢٠١١؛ بادر مهران إلى تقديم خدمات مالية كبيرة للنظام من خلال شركاته ومساهماته في البنوك وشركات التأمين التي يملك حصص فيها، حيث وضع الحافلات الخاصة بشركته «القدموس»، والكراجات التابعة لها، والاستراحات ومحطات الوقود التابعة له تحت خدمة الشبيحة وعناصر النظام، وخاصة في الساحل السوري، كما وفر لعناصر تلك الميليشيات المأوى والطعام وزودهم برواتب شهرية من ماله الخاص، وقدمت البواخر التابعة له الدعم الخارجي على مدار السنوات الماضية، وسخر البنوك التابعة له في توفير الغطاء المالي للنظام لمساعدته على التحايل على العقوبات الدولية المفروضة عليه، ما أدى إلى إدراجه في قوائم العقوبات الأوروبية، واضطره ذلك لتقديم استقالته من مجلس إدارة بنك «سورية والمهجر»، والادعاء بأن حافلاته مؤجرة لعدة أطراف متنصلاً من المسؤولية عما تقوم به الأطراف المستأجرة من أنشطة، وذلك للتهرب من المسؤولية عن المجازر والانتهاكات التي ارتكبتها قوات النظام في الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ في محافظات طرطوس واللاذقية وحماه وحمص.

وعلى الرغم من الخدمات التي قدمها للنظام؛ إلا أن ذلك لم يمنع وزارة المالية من إصدار القرار (١١٤٥/ج ع)، بسبب القضية الجزائية (٢٠١٤/٩١) والذي يقضي بفرض الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة والغير منقولة لمهران خونده، وذلك على خلفية اتهامه بتهريب بضائع إلى الداخل السوري، وبلغت قيمة الغرامة المفروضة عليه نحو ٢٠ مليون ليرة سورية، إلا أنه تمكن من حل تلك القضية فيما بعد.

ونظراً لبلوغه سن ٨١ عاماً؛ فقد لجأ مهران خونده إلى أولاده كريم وعلي وأحمد لإدارة إمبراطوريته الاقتصادية، واقتصار دوره على الإشراف العام عليها، والاستمرار في تسهيل عمليات النظام من خلال شركات «القدموس» التي باتت تسيطر اليوم على جزء كبير من خطوط النقل البري في سوريا.

علي خونده

كريم خونده

محمد عصام محمد أنور شموط

مكان الولادة: دمشق ١٩٧١م.

يدير مجموعة "شموط التجارية" إحدى أهم واجهات رامي مخلوف الاقتصادية، إلى جانب إدارته لشركة "أجنحة الشام" المملوكة لمخلوف.

يملك ويدير عدداً من الشركات التجارية، أبرزها؛ شركة "شموط موتورز"، وشركة "نورال لصناعة الألمنيوم"، وشركة "سكاي بلو بيرد" بدبي.

متورّط بنقل معدات لوجستية وأسلحة وذخائر عسكرية من إيران إلى سوريا عبر شركة "أجنحة الشام"، فضلاً عن نقل عناصر الميليشيات الإيرانية إلى سوريا للمشاركة في العمليات القتالية.

يخضع للعقوبات الأمريكية.

يُعتبر محمد عصام محمد أنور شموط (المعروف باسم عصام شموط) أحد أبرز رجال الأعمال في سوريا، إذ إنه وريث مجموعة «شموط التجارية» التي تأسست عام ١٩٦٥، ونشطت في مجال الشحن والاستيراد والتصدير، كما دخلت في شراكات واسعة مع القطاع العام في ثمانينيات القرن الماضي، ما ساعدها على توسيع أنشطة استيراد الحديد والسيارات، وتشييد مصانع للأنابيب والأبراج الكهربائية.

ويملك عصام شموط ويدير عدداً من الشركات التجارية، أبرزها؛ «مجموعة شموط التجارية»، وشركة «شموط موتورز»، وشركة «نورال لصناعة الألمنيوم»، وشركة «سكاي بلو بيرد» بدبي.

وتشكل مجموعة «شموط التجارية» إحدى أهم واجهات رامي مخلوف الاقتصادية، كما يمتلك مخلوف شركة «أجنحة الشام» للطيران (تأسست عام ٢٠٠٧)، والتي يرأس مجلس إدارتها عصام شموط.

وتتحدث المصادر عن قيام شموط بمساعدة النظام في الالتفاف على العقوبات الدولية المفروضة على النظام السوري وخاصة في مجال الطيران الحكومي، حيث مثلت «أجنحة الشام» البديل الأمثل للتغطية على الأنشطة العسكرية والانتهاكات التي ارتكبها النظام، إذ عمدت الشركة إلى نقل معدات لوجستية وأسلحة وذخائر عسكرية من ايران فضلاً عن نقل عناصر الحرس الثوري الإيراني إلى سوريا للمشاركة في العمليات القتالية، وذلك من خلال تسيير رحلات إلى مطار النجف العراقي بشكل شبه يومي، لنقل عناصر الميلشيات العراقية والأفغانية والباكستانية إلى سوريا.

وفي عام ٢٠١٦ أبرمت شركة «أجنحة الشام» اتفاق تعاون مع شركة «ماهان» للطيران، والتابعة للحرس الثوري الإيراني، وذلك على الرغم من إدراجها على لائحة عقوبات وزارة الخزانة الأميركية عام ٢٠١١، وتشديد العقوبات عليها عام ٢٠١٦، حيث عمد عصام شموط إلى مساعدة شركة «ماهان» في شراء تسع طائرات، ثمانٍ منها من نوع إيرباص A٣٤٠ ، وطائرة إيرباص من نوع A٣٢٠، ما دفع بالسلطات الأمريكية إلى إدراج شركة «سكاي بلو بيرد» للطيران التي يرأسها شموط وتتخذ من دبي مقراً لها، على قائمة عقوبات وزارة الخزانة الأميركية عام ٢٠١٥.

كما قدمت شركة «أجنحة الشام» خدمات نقل اللاجئين السوريين الموجودين في أوروبا إلى سوريا دون معرفة السلطات الأوروبية، وذلك من خلال الاتفاق مع شركة طيران «ماهان» الإيرانية على نقل السوريين إلى طهران، ومنها إلى دمشق عبر مطاري بيروت والقامشلي، والمساح لهم باستخدام البطاقة الشخصية السورية للدخول بهدف خداع وتضليل السلطات الأوروبية، ومنعها من الوصول لأسماء من قام بزيارة سوريا بعد منحه اللجوء.

وفي العام نفسه (٢٠١٦)؛ حصل عصام شموط على ترخيص لشركة طيران في لبنان تحت اسم « Lebanon Sky Aviation »، لكن الترخيص سحب منه بعد شهرين إثر فضيحة لوزير الأشغال العامة والنقل اللبناني غازي زعيتر، حيث تم الكشف عن مخالفة الترخيص للحد الأدنى من شروط السلامة التي تفرضها المنظمة الدولية للطيران.

ويقدم عصام والده في المناسبات الرسمية، حيث ظهر والده محمد أنور شموط في توقيع تجديد رعاية شركة «أجنحة الشام» لفريق نادي الجيش «الرياضي» محلياً ودولياً.

ويعتبر عصام، ووالده، شريكين أساسيين للنظام في الجرائم والانتهاكات، حيث قاما بتقديم الدعم للميلشيات التابعة لإيران، وساعداه على تفادي العقوبات الدولي والالتفاف عليها، كما شكلا واجهة تجارية لأنشطة رامي مخلوف المحظورة، ولا يزال عصام ينشط ما بين سوريا والإمارات على الرغم من خضوعه لعقوبات وزارة الخزانة الأمريكية.

محمد أنور شموط والد عصام شموط

عدنان العلي

مكان الولادة: اللاذقية ١٩٦٨م.

يعتبر أهم عملاء إدارة المخابرات العامة، ويعمل كواجهة اقتصادية نشطة لصالح النظام السوري.

قدّم الدعم المادي واللوجستي للنظام في مجالات الطاقة والنفط، وهو أحد أبرز عرابي حركة التبادل التجاري بين النظام و «داعش".

تورّط بتأمين معدات لوجستية لصالح إدارة المخابرات العامة التابعة للنظام السوري من إيران.

أدرج اسمه على لوائح العقوبات الأمريكية.

يعمل عدنان العلي كواجهة اقتصادية نشطة لصالح النظام السوري، ويرتبط اسمه بعدد من رجال الأعمال الآخرين الداعمين للنظام السوري، كحسام قاطرجي ونادر قلعي، كما ينشط في لبنان بصفة خاصة، ويرتبط بعلاقة وثيقة مع رجلي الأعمال عمار الشريف وسامر مرتضى في شركة «تيكاري أوف شور ش.م.ل».

كما يُتهم بتقديم الدعم المادي واللوجستي للنظام السوري في مجالات الطاقة والنفط، ما أدى إلى إدراجه على لائحة عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية وفق الأمر (١٣٥٨٢)، وذلك بسبب تقديم الدعم المالي والمادي والتكنولوجي عبر شركة «آبار» للبترول التابعة للنظام السوري، ويعتبر من أهم عملاء إدارة المخابرات العامة، حيث قام بتأمين معدات لوجستية لصالح إدارة المخابرات العامة من إيران.

وفي عام ٢٠١٦ قامت شركة «آبار» للبترول باستيراد شحنات نفطية للنظام عبر ميناء بانياس، بما في ذلك تأمين وقود الطائرات الحربية، وتنسيق حركة المدفوعات للمنتجات البترولية من خلال حسابات مصرفية تابعة للحكومة.

وفي عام ٢٠١٧ استخدم عدنان العلي حساباً مصرفياً تابعاً له لاستلام تحويلات مالية بملايين الدولارات من قبل شركة «محروقات» التابعة للنظام، وبلغت قيمة إحدى عمليات التحويل نحو ٣٠ مليون دولار.

وينسق عدنان العلي عمليات تهريب النفط من تنظيم «داعش» ونقلها للنظام بالتعاون مع شركات القاطرجي، حيث أصبح العلي أحد أبرز عرابي حركة التبادل التجاري بين النظام و «داعش» في تلك الفترة، ولا يزال يعمل خلف الكواليس في دعم النظام السوري من خلال شبكة من رجال الأعمال المتعاونين معه، حيث يتخذ من لبنان مركزاً لإدارة نشاطاته التجارية وخاصة في مجالات النفط والطاقة.

محمد نذير أحمد جمال الدين

مكان الولادة: دمشق ١٩٦٢م.

تؤكد مسيرته الاقتصادية المتواضعة أنه يعمل كواجهة للنظام، وهو أحد أبناء أحمد جمال الدين، الذي يعتبر من أبرز تجار مواد البناء في دمشق.

يملك ويشارك في إدارة عدد من الشركات، أبرزها؛ شركة "العربية للمشاريع والتجهيزات APEX" وشركة "أعيان للمشاريع والتجهيزات"، وشركة "طموح للاستثمار والتطوير العقاري".

أدرج اسمه على لوائح العقوبات الأوربية.

يعرف محمد نذير أحمد جمال الدين باسم نذير جمال الدين، وهو أحد أبناء أحمد جمال الدين، الذي يعتبر من أبرز تجار مواد البناء في دمشق.

وكان نذير قد بدأ العمل مع والده أحمد عام ١٩٨٠، وأسس بعد ذلك (١٩٩٩) شركة «العربية للمشاريع والتجهيزات APEX» بالاشتراك مع المهندس نبيل السعدي، والتي تختص في مجالات استيراد وبيع وتوزيع الأدوات الصحية ومواد البناء وتجهيزات الإكساء.

ويملك نذير ويشارك في إدارة عدد من الشركات، أبرزها؛ شركة «أعيان للمشاريع والتجهيزات»، وشركة «طموح للاستثمار والتطوير العقاري»، وشركة «القمة للتطوير العقاري»، وشركة «منازل للمشاريع والتجهيزات»، وشركة «ركين-سورية للتطوير والاستثمار»، ويشغل منصب نائب رئيس مجلس الأعمال السوري-العماني. كما يملك حوالي ١٤٪ من شركة (OMAN PORCELAIN) في سلطنة عمان.

وفي مارس ٢٠١٨؛ دخل نذير جمال الدين في مشروع «ماروتا سيتي» بعد أن أسس مع شركة «دمشق الشام القابضة» وشركة «بنيان دمشق» المساهمة المغفلة الخاصة، وذلك عبر إبرام اتفاق شراكة ما بين شركتَي «القمة لتطوير المشاريع» و «تميز» محدودتَي المسؤولية، علماً بأن شركة «القمة للتطوير العقاري»، العائدة ملكيتها لنذير ووالده أحمد جمال الدين، قد تأسّست مطلع ٢٠١٨ برأسمال قدره ٥ ملايين ليرة سورية (ما يعادل ١٠ آلاف دولار) في حين تبلغ قيمة الشراكة مع شركة «دمشق الشام القابضة» أكثر من ٣٤ مليون دولار.

وتشير المصادر إلى أن مجموع رأس مال شركات نذير الأساسية لا يتجاوز ١٠٠ ألف دولار، إلا أنها تقوم باستثمارات بعشرات الملايين، ما يؤكد أن انخراطه في مشروع «ماروتا سيتي» لا يعدو المساهمة في تشكيل واجهة تجارية للنظام الذي يعمل على تشييد مشروع سكني على منازل المدنيين الذين تم تهجيرهم من منطقة بساتين الرازي بموجب المرسوم (٦٦) لعام ٢٠١٢.

وتؤكد مسيرة نذير جمال الدين الاقتصادية المتواضعة، والتي بدأت بمتجرٍ للأدوات الصحية ومواد البناء في دمشق، وتحولت في وقت قياسي إلى شركة «العربية للمشاريع والتجهيزات» أنه يعمل كواجهة للنظام، حاله حال شركات حيان قدور ومعن هيكل، والذين يديرون من خلال شركات برؤوس أموال متواضعة مشاريع بمئات الملايين.

وفي مطلع ٢٠١٩؛ تم إدراج نذير جمال الدين للعقوبات الأوربية باعتباره ممولاً ومستفيداً من النظام السوري، وارتباطه بشكل مباشر مع رجال أعمال آخرين يشكلون واجهات تجارية تساعد النظام على تفادي العقوبات الدولية وتوفر له الدعم اللازم للاستمرار في الانتهاكات والجرائم التي يرتكبها بحق السوريين.

محمد خالد محجوب

مكان الولادة: دمشق.

الصديق الشخصي لبشار الأسد، وأحد أبرز واجهاته الاقتصادية، وبفضل هذه العلاقة استحوذ على العديد من مناقصات القطاع العام.

يملك ويدير عدداً من الشركات، أبرزها؛ مجموعة "محجوب الصناعية"، ومجموعة "الجزيرة الاستثمارية"، وشركة "أنظمة ب ف ث لمواد البناء الحديثة" .

يُتهم بإدارة شبكات من الفساد التجاري عبر تأسيس عدد من الشركات الوهمية.

محمد خالد محجوب صناعي دمشقي يحمل شهادة في الهندسة، كما أنه مدير وشريك مؤسس في عدد من الشركات، أبرزها؛ مجموعة «محجوب الصناعية»، ومجموعة «الجزيرة الاستثمارية»، وشركة «أنظمة ب ف ث لمواد البناء الحديثة»، وكان يتمتع بعلاقة وثيقة مع باسل الأسد، ثم أصبح صديقاً شخصياً لبشار الأسد، ويمثل أحد أبرز واجهاته الاقتصادية، حيث تم إرساء العديد من مناقصات القطاع العام عليه، الأمر الذي مكنه من جمع ثروة طائلة.

ويُتهم محجوب بإدارة شبكات من الفساد التجاري عبر تأسيس عدد من الشركات الوهمية في منطقة «حوش بلاس» بريف دمشق، واستخدامها في إبرام صفقات كبيرة مع شركات القطاع العام، حيث كان يفوز بعقود كبيرة في القطاع العام دون مناقصات رسمية، وإنما بالتراضي مع الدولة، وذلك بدعم من مجلس الوزراء السوري، وبتوجيهات مباشرة من بشار الأسد لدعم أنشطته الصناعية والتجارية.

وتحدثت مصادر إعلامية عن العديد من ممارسات الفساد التي تورطت بها شركات محجوب، منها فضيحة شركة «أميران مشكاة أروند» الإيرانية التي تعاقدت على توريد ١٢٠٠ حافلة لصالح وزارة النقل، وتبين لاحقاً أن الشركة وهمية، وتعمل برأسمال، وأن مالكها هو خالد محجوب، ويعمل فيها موظف واحد بمنصب مدير تنفيذي، ولدى انتشار الفضيحة جاء إيعاز رسمي من الدول بإغلاق الموضوع وعدم الكتابة عنه مجدداً، وذلك للتغطية على تولي خالد محجوب وكالة العديد من الشركات الإيرانية الحكومية والخاصة.

جدير بالذكر أن مدير مكتب رئيس الجمهورية عرّف خالد محجوب للسفير الإيراني بدمشق بصفته «صديق شخصي لبشار الأسد»، وذلك لتأمين مواعيد له مع الشركات الإيرانية والتباحث بشأن فتح الأبواب له في دمشق. وسافر محجوب عدة مرات ضمن الوفد الاقتصادي المرافق لرئيس الوزراء، وصاحب عدداً من الوزراء في أسفارهم إلى إيران، وحصل بالفعل على توكيلات من عدد من الشركات الإيرانية أثناء تلك الزيارات.

ووفقاً لمصادر مطلعة فإن القصر الجمهوري قد مكّن خالد محجوب من الاستحواذ على تلك العقود والتوكيلات، حيث تم تجاوز البروتوكول الرسمي والإيعاز للحكومة بمنح محجوب الأفضلية في التعامل مع الشركات الإيرانية، الأمر الذي مكنه من كسر احتكار الشركة السورية للمحروقات باستيراد الغاز، لتكون أول شركة يسمح لها باستيراد الغاز الطبيعي لتسيير حافلاتها.

ولتأمين تلك الصفقة عمد خالد محجوب إلى تأسيس شركة تجارية (عنوانها: خرمشهر، حي أريا، شارع كيش، رقم ٣٤٧) وهمية ليس بها موظفين، وبرأسمال زهيد (١١٠٠ دولار) في المنطقة الحرة في «أروند»، ومن ثم تعيين حسن أحمد أخوندي بمنصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، وذلك بغية قبض العمولات الكبيرة لصالح هذه الشركة المملوكة من قبل خالد محجوب، والتي تقوم من طرفها بالتعاقد مع الشركات الحكومية السورية وتقبض قيمة العقد وتدفع للشركة الإيرانية ثمن منتجاتها، وذلك للاستحواذ على العمولات الكبيرة التي تدفعها الشركات الصناعية

الحكومية الإيرانية، بدلاً من دفع عمولات وكيل طبيعية بنسبة لا تتجاوز ٥٪، خاصة وأن العقود يتم توقيعها مع جهة حكومية في دولة صديقة هي سوريا.

ويرتبط خالد محجوب بعلاقة وثيقة كذلك مع رامي مخلوف الذي سجل عدداً من مشاريعه باسم محجوب كعقود شركة «الأولى» السعودية للتطوير العقاري، وكذلك باسم أخته رنا محجوب حيث التي تم تسجيل مشروع (avenue) باسمها.

ويتولى خالد محجوب، بتكليف من بشار الأسد، مهمة استقطاب رجال أعمال سوريين مغتربين للاستثمار في سوريا وإقناعهم بأن ذلك سيزيد من أرباحهم، ومن أبرز من استقطبهم محجوب رجل الأعمال نبيل كزبري. كما يُتهم محجوب كذلك بالتفاوض سراً مع إسرائيل نيابة عن بشار الأسد، حيث كانت تجري المفاوضات في تركيا بترتيب من إبراهيم سليمان المفاوض السوري لعملية السلام.

وعلى إثر اندلاع الاحتجاجات السلمية في مارس ٢٠١١؛ وقف خالد محجوب مع سيده بشار الأسد، حيث استغل جنسيته الأمريكية للترويج لرواية النظام السوري في الأوساط الغربية، وعمل على تشويه الحراك الشعبي بسوريا في العديد من الندوات الخارجية ووصف المعارضين للنظام بأنهم يتبعون لتنظيم القاعدة.

وفي عام ٢٠١٣؛ كتب الصحفي البريطاني روبرت فيسك في صحيفة «إندبندنت» عن لقاء جمعه بخالد محجوب، وتحدث فيه الأخير عن رؤيته لما بعد الحرب وخطط إعادة الإعمار، نافياً أن يكون النظام السوري هو من ارتكب مجزرة الكيماوي في الغوطة الشرقية بريف دمشق، ومعتبراً أن كلاً من تركيا والسعودية وقطر مجبرة على دفع أموال إعادة الإعمار بحجة أنها مسؤولة عن دعم المعارضة المسلحة، وأنه يجب تطبيق خطة مارشال التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية.

علماً بأن خالد محجوب يركز كثيراً على ملف إعادة الإعمار، ويدعو إلى بناء بيوت «صديقة للبيئة»، غير عابئ بتدمير قوات النظام السوري المدن والبلدات وقتل وتشريد وتهجير الملايين من السوريين، حيث يعمل بشار مع فريق من مقربيه على

ملفات إعمار كبيرة مثل «ماروتا سيتي» و «باسيليا سيتي»، وذلك من خلال واجهات تجارية مثل خالد محجوب وغيره

يعمر درويش الزوني

مكان الولادة: دمشق.

يرتبط برجل الأعمال سليم دعبول، وهو من أسس "حزب الأنصار السوري" أحد الأحزاب السورية التي تمّ تشكيلها في سوريا تحت اسم "معارضة الداخل".

يملك ويدير عدداً من الشركات التجارية كشركة "آية" للإنترنت، و «هلا" للطيران، وشركة "الزوني" للتجارة والتقنية.

رجل الأعمال يعمر درويش الزوني، يحمل شهادة هندسة في الهندسة الميكانيكية والكهربائية عمل كمستشار لرئيس مجلس الشعب السوري ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وأيضا كمدير لـ«المعلوماتية والبحوث»، وهو رئيس حزب الأنصار السوري، أحد الأحزاب السورية التي تمّ تشكيلها في سوريا تحت اسم «معارضة الداخل» للإيحاء بأن هنالك عملية ديمقراطية في سوريا. كما أنه مدير وشريك مؤسس في عدد من الشركات التجارية كشركة «آية» للإنترنت، و «هلا» للطيران، وشركة «الزوني» للتجارة والتقنية.

يرتبط رجل الأعمال يعمر الزوني برجل الأعمال سليم دعبول، حيث أسس شركاته مع أشخاص من أقرباء سليم دعبول، فشركة هلا للطيران بالشراكة مع مازن رضا دعبول، كما أن شركة أية للإنترنت يقف خلفها سليم دعبول أيضاً، استطاع يعمر الزوني الحصول على عدد من المشاريع المتعلقة بتشييد المباني المجهزة بالتكنولوجيا

الحديثة وشبكات الحواسيب وكذلك شبكات البيانات والأتمتة الصناعية والإدارية إضافة للشبكات الصناعية، وذلك عبر تسهيلات من سليم دعبول ومن خلفه بشار الأسد.

بعد بداية الثورة السورية عام ٢٠١١ أسس يعمر الزوني بتوجيه من سليم دعبول حزب الأنصار السوري على أنه حزب معارض، حيث حرص يعمر وحزبه على الظهور بمظهر المعارض لحزب البعث ونظام الحكم علماً أن يعمر الزوني هو عضو بحزب البعث الحاكم، لاحقاً تم إلغاء ترخيص الحزب من أجل زيادة شعبيته، وإظهار الزوني بإنه معارض حقيقي لحكم بشار الأسد

محمد علي وحود

مكان الولادة: بانياس ١٩٦٠م.

يعمل في المجال الاستثماري والسياحي، تربطه شراكات خفية مع رجال من النظام السوري على رأسهم اللواء علي حيدر القائد الأسبق للقوات الخاصة، ما أتاح له تنفيذ مشاريع ضخمة لوزارات ومؤسسات حكومية.

يملك ويدير "مجموعة وحود"، إضافة إلى عدد من الشركات الأخرى، أبرزها؛ شركة "انترادوس للتطوير السياحي"، و «مجموعة وحود وغسان الطويل وشركاؤهم".

حلّ جميع الشركات التابعة له في بريطانيا خشية تعرضه للعقوبات الأوروبية.

ولد محمد علي وحود Wahoud في مدينة بانياس التابعة لمحافظة طرطوس عام ١٩٦٠، وهو مؤسس ورئيس مجلس إدارة «مجموعة وحود»، كما أنه مدير وشريك مؤسس في عدد من الشركات الأخرى، أبرزها؛ شركة «انترادوس للتطوير السياحي»، و «مجموعة وحود وغسان الطويل وشركاؤهم»، وشركة «العقيلة للتأمين التكافلي»، وله عدة شركات في بريطانيا تعمل تحت اسم «مجموعة وحود» التي تأسست عام ١٩٨٣، وامتدت أعمالها خارج سوريا، حيث افتتحت مكاتب في: لبنان، والأردن، والإمارات العربية المتحدة، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتتحدث مصادر مطلعة عن شراكات خفية تجمع محمد علي وحود مع رجال من النظام السوري، وعلى رأسهم اللواء علي حيدر القائد الأسبق للقوات الخاصة، وقد أتاحت له تلك العلاقات تأسيس شبكات مكنته من العمل مع عدد كبير من مؤسسات النظام، حيث تقوم شركات محمد علي وحود بالعمل على عدد كبير من

المشاريع الاستثمارية والسياحية، كما تنفذ مشاريع لوزارات ومؤسسات حكومية، مثل: السكك الحديدية، وميناء طرطوس، والمؤسسة العامة للكهرباء، ومؤسسة الاتصالات العامة، والمؤسسة السورية للبترول، وشركة مصفاة بانياس، ووزارة الإسكان، ووزارة السياحة، ومجلس محافظة طرطوس.

ويرتبط وحود بعلاقة شراكة وطيدة مع رجل الأعمال الكويتي عبد الحميد دشتي في شركة «العقيلة للتأمين التكافلي»، وهي نفس الشركة التي كان إيهاب مخلوف نائب رئيس مجلس إدارتها والتي يرأسها حالياً رجل الأعمال بديع الدروبي.

وكان محمد وحود قد أسس مشروع انترادوس (٢٠٠٦) المتمثل في تشييد مجمع سياحي بكلفة تقديرية تصل إلى نحو ٢٠٠ مليون دولار (ارتفعت لاحقاً لتصل إلى ٥٠٠ مليون دولار)، منها ١٤٠ مليون دولار رأس مال استثماري، ونحو ٦٠ مليون دولار قيمة مساهمة لمجلس مدينة طرطوس، حيث أقيم المشروع على مساحة تقدر بنحو ١٨٦ ألف متر مربع، وتنفذه شركة «غوانادا إنترناشونال ليمتد» البريطانية، وشريكاتها شركة «كيروود انفستمنت كومباني ليمتد» وشركة «وحود غروب ليمتد»، ومجلس محافظة مدينة طرطوس، إلا أن هذه الشركات البريطانية كلها تعود لمحمد وحود.

ولدى اندلاع الاحتجاجات السلمية عام ٢٠١١؛ انحاز محمد علي وحود إلى جانب النظام، حيث قدم خدمات استثمارية كبيرة في دعم مشاريع النظام، مستفيداً من شبكات الفساد المنتشرة في وزارات ومؤسسات النظام السوري.

جدير بالذكر أن وحود قد حل جميع الشركات التابعة له في بريطانيا خشية تعرضه للعقوبات الأوروبية التي طالت رجال الأعمال المقربين من النظام.

كمي رئيف هلال

مكان الولادة: السويداء.

يعمل كواجهة تجارية للنظام بالشراكة مع رجل الأعمال "هاشم العقاد".

شريك ومؤسس في عدد من الشركات، أبرزها؛ شركة "المحترفون لخدمات وتقنيات الاتصال" (بروتك)، وشركة "المحترفون لخدمات وأنظمة الحماية والمراقبة"، وشركة "هلال وحسون للتجارة"، وشركة "سورية للاستثمارات التجارية".

تورّط بمساعدة النظام السوري في التحايل على العقوبات الدولية المفروضة عليه.

يحمل كمي رئيف هلال (مواليد قرية خلخلة التابعة لمحافظة السويداء) إجازة في الهندسة، وهو مؤسس ورئيس مجلس إدارة عدد من الشركات، أبرزها؛ شركة «المحترفون لخدمات وتقنيات الاتصال» (بروتك)، وشركة «المحترفون لخدمات وأنظمة الحماية والمراقبة»، وشركة «هلال وحسون للتجارة»، وشركة «سورية للاستثمارات التجارية»، وشركة «تكنولوجيا البناء وكيماويات البناء»، و «الشركة الروسية-العربية للسياحة والخدمات السياحية» بالشراكة مع ميرنا هلال والمستثمر الروسي ستانيسلاف غوفوروشكين.

كما تربطه علاقة وثيقة مع رجل الاعمال هاشم أنور العقاد وإخوته، إذ إنهم شركاء في شركة «المحترفون لخدمات وتقنيات الاتصال» (بروتيك) التي تقدم حلول تقنية في مجال البرمجيات والإدارة الذكية والشبكات المحلية والاتصالات وخدمات الإنترنت، وتتفرع عنها عدة شركات هي:

- PRONET: مزود خدمة إنترنت.
- PROSYS: أنظمة حماية وإنذار متطورة.
- PROSOFT: حلول برمجية وتطبيقات.
- PROSAT: خدمات اتصال فضائية ولاسلكية.
- POWER: حلول الطاقة البديلة.
- PROGUARD: خدمات الحماية للشركات في القطاعين التجاري والصناعي كمعامل الإسمنت والبنوك والمنظمات الدولية والشركات الخدمية.

وتعتبر شركة «بروتيك» شريكاً مؤسساً في «الشركة الروسية-العربية لتقنية المعلومات والاتصالات، ألماز برو «، وتمتلك ترخيصاً لتقديم قنوات البث التلفزيوني العادية والمشفرة والمعروفة باسم IPYV عبر خدمة الإنترنت التي تقدمها الشركة.

وفي يناير ٢٠١٩؛ شارك كمي هلال في ملتقى الأعمال السوري الإماراتي برفقة نحو ٦٠ رجل أعمال سوري، منهم محمد حمشو، ولبيب أخوان، وعصام أنبوبا، وطريف الأخرس.

جدير بالذكر أن كمي يعمل كواجهة تجارية للنظام بالشراكة مع رجل الأعمال هاشم العقاد، حيث يتهم الطرفان بالتعاون على مساعدة النظام في التحايل على العقوبات الدولية المفروضة عليه

#رجال_أعمال_الأسد

محمد رامي مرتيني

مكان الولادة: حلب ١٩٧٠م.

وزير السياحة في حكومة النظام السوري منذ عام ٢٠١٨. وأحد أبرز شركاء آل مخلوف.

يملك ويدير عدداً من الشركات السياحية، أبرزها؛ فندق "كورال مارتيني"، وشركة "جوليا دومنا ومارتيني للاستثمارات السياحية"، وشركة "الغد الأفضل للاستثمار".

تورّط في تأسيس ودعم مجموعات من الشبيحة بالمال والسلاح ودفعها لقمع المظاهرات السلمية في مدينة حلب.

أدرج اسمه على قائمة العقوبات الأوربية عام ٢٠١٨.

ولد محمد رامي مرتيني في مدينة حلب عام ١٩٧٠، وحصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية، ثم عُين وزيراً للسياحة بحكومة النظام في نوفمبر ٢٠١٨، وهو مؤسس ومالك ومدير عام عدد من الشركات، أبرزها؛ فندق «كورال مارتيني»، وشركة «جوليا دومنا ومارتيني للاستثمارات السياحية»، وشركة «الغد الأفضل للاستثمار»، وشركة «فينيقيا للسياحة»، إضافة إلى ترؤسه مجلس إدارة «شركة مرتيني وشركاه».

كما شغل العديد من المناصب الرسمية، حيث عُين معاوناً لوزير السياحة من إبريل ٢٠١٤ إلى نوفمبر ٢٠١٨، ورئيساً لمجلس الأعمال السوري-الروسي (٢٠١٦-٢٠١٨)، ورئيساً لاتحاد غرف السياحة السورية (٢٠٠٨-٢٠١٤).

ويعتبر محمد مرتيني أحد أبرز شركاء آل مخلوف، ومن أهم رجال الأعمال الداعمين للنظام من خلال الشركات التي يملكها أو التي يديرها لصالح آل مخلوف، وخاصة منهم خلدون مخلوف الذي يرتبط مع مرتيني بشراكة في «جوليا دومنا ومارتيني».

ويتمتع محمد رامي مرتيني بعلاقة وثيقة مع ابني الوزير السابق محمد رضوان مرتيني؛ رصين ومحمد، حيث يتشارك معهما في عدد من الشركات العائدة لهما، ويُتهم آل مرتيني بتبييض الأموال القادمة من العراق لصالح آل مخلوف وذلك ضمن صفقات النفط المشبوهة قبل سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣.

كما يرتبط الوزير محمد مرتيني بعلاقة مع رجل الأعمال الداعم للنظام فارس الشهابي عبر شركة «الغد الأفضل للاستثمار»، ومع عبدالقادر صبره عبر شركة «فينيقيا للسياحة».

وبالإضافة إلى تورطه في أعمال الفساد وتبييض الأموال ومساعدة النظام في الالتفاف على العقوبات الدولية؛ يشترك الوزير محمد رامي مرتيني مع رصين ورامي مرتيني في تأسيس ودعم مجموعات من الشبيحة بالمال والسلاح ودفعها لقمع المظاهرات السلمية في مدينة حلب.

علماً بأن هذه المجموعات قد تحولت في وقت لاحق إلى ميلشيات مسلحة تعمل ضمن قوات النظام في مدينة حلب، كما كانت مواقع شركات مرتيني، وفندق «كورال مرتيني» تستخدم كمقرات لتمركز قوات النظام، كما تتحدث المصادر عن استخدام سطح فندق «كورال» لقنص المواطنين في منطقة الحمدانية بحلب.

ولدى توليه منصب وزير السياحة في نوفمبر ٢٠١٨؛ تم إدراج محمد رامي مرتيني على قائمة العقوبات الأوربية بحكم منصبه، وكان من الأجدى وضعه على تلك القائمة عام ٢٠١١، حيث تورط مرتيني بصورة مباشرة في دعم أعمال القمع والقتل والفساد المالي لصالح النظام

محمد براء أحمد رشدي قاطرجي

مكان الولادة: الرقة ١٩٧٦م

شقيق حسام قاطرجي، والسمسار الأكبر في صفقات النفط والقمح والسلاح بين نظام الأسد وقسد وداعش.

شريك مؤسس في عدد من الشركات أبرزها "مجموعة القاطرجي الدولية" وشركة "حلب المساهمة المغفلة الخاصة القابضة"، وشركة "بي إس للخدمات النفطية".

تورّط مع إخوته في تشكيل ميلشيا مسلحة تُعرف باسم "مجموعة القاطرجي" شاركت في حصار أحياء حلب الشرقية أواخر عام ٢٠١٦.

أدرج اسمه على لائحة العقوبات الأمريكية عام ٢٠١٨.

مسيرته: رجل الأعمال محمد براء أحمد رشدي قاطرجي والمعروف باسم براء قاطرجي المولود في الرقة عام ١٩٧٦ لعائلة ذات أصول من مدينة الباب التابعة لمحافظة حلب، وهو شقيق رجل الأعمال وعضو مجلس الشعب حسام القاطرجي، وبراء القاطرجي شريك مؤسس في عدد من الشركات، أبرزها «مجموعة القاطرجي الدولية» والتي تضم عدد من الشركات منها: «شركة قاطرجي للصناعات الهندسية الميكانيكية المغفلة الخاصة»، و «شركة أرفادا البترولية»، التي تعمل في مجال الدراسات الهندسية التصميمية الأساسية والتفصيلية لمشاريع البنى التحتية النفطية والغازية، وتحديد حجم الاستثمارات اللازمة، ويُتاح للشركة حفر الآبار الاستكشافية والإنتاجية في المناطق والقطاعات البرية والبحرية وتجهيزها للإنتاج، وتأجير واستئجار المعدات اللازمة للحفر والاستكشاف، ويحق لها بيع وشراء النفط الخام والمنتجات الهيدروكربونية بكافة أصنافها داخلياً وخارجياً:

كما أنه شريك مؤسس في شركة «حلب المساهمة المغفلة الخاصة القابضة»، وشركة «جذور للزراعة وتربية الحيوان»، وشركة «أليب للاستشارات والحلول التقنية»، وشركة «قاطرجي للتطوير والاستثمار العقاري»، وشركة «بي إس للخدمات النفطية»، وهي شركة مسجلة في لبنان ومجال عملها في قطاع الخدمات النفطية وتعمل على تأمين حاجة الصناعيين من المشتقات النفطية بالسعر الحر والمحدد من قبل النظام السوري، بالإضافة إلى استيراد النفط الخام وتكريره من مصفاتي بانياس وحمص مقابل أجور يتم دفعها لحكومة النظام، وتم منحها الحق ببيع المشتقات النفطية الناتجة عن تكرير النقط الخام في السوق المحلية أو تصديرها، كما أنها تستخدم كغطاء من أجل استيراد المشتقات النفطية لصالح النظام السوري بشكل مباشر في محاولة من التهرب من العقوبات المفروضة على النظام السوري.

كما يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة وشريك مؤسس في شركة أليب للاستشارات والحلول التقنية، ورئيس مجلس الإدارة وشريك مؤسس في شركة جذور للزراعة وتربية الحيوان.

وقد ساهم براء قاطرجي مع أشقاءه حسام ومحمد آغا في تشكيل ميلشيا مسلحة تُعرف باسم «مجموعة القاطرجي»، وتتمركز بشكل رئيسي في محافظة حلب، حيث شاركت مجموعة القاطرجي في الأعمال العسكرية التي أدت لحصار الأحياء الشرقية من مدينة حلب بنهاية عام ٢٠١٦ والتي أفضت بالنهاية لقتل وتهجير آلاف من الشعب السوري إلى مناطق إدلب وريف حلب الشمالي وشاركت في العديد من الجرائم بحق الشعب السوري، وهو عضو في اللجنة الدستورية ممثلاً عن وفد النظام السوري.

وارتبط براء قاطرجي بشبكات فساد مالي وإداري وعلى كافة مستويات إدارات الدولة حتى وصل للقصر الجمهوري، وهو ما ساعده على الوصول بشكل مباشر لشبكات فساد بشار الأسد ورجل الأعمال رامي مخلوف الذي ساهم بتوسعة أعمال القاطرجي.

وكانت الانطلاقة الحقيقية لمجموعة القاطرجي عقب خسارة قوات النظام لمحافظة الرقة لصالح الجيش الحر عام ٢٠١١، ولاحقاً تنظيم الدولة «داعش»، حيث كان براء قاطرجي السمسار الأكبر في صفقات النفط والقمح والسلاح ما بين ثالوث الإرهاب المتمثل بالنظام السوري وتنظيم الدولة والوحدات الكردية تحت قناع قوات سورية الديمقراطية، واستفاد من روابطه التي أقامها على مر السنين في الرقة وما حولها في تنفيذ مخطط جلب النفط والقمح من مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية وتنظيم الدولة إلى مناطق النظام وكذلك نقل السلاح بالاتجاه المعاكس نحو تلك المناطق، وساهم بتقوية تنظيم الدولة داعش سواء مادياً أو عسكرياً مما سمح للتنظيم بزيادة نفوذه ومناطق سيطرته، وكانت هذه العمليات تتم بتوجيه مباشرة من إدارة المخابرات العامة، وبتغطية من رجال النظام السوري وكذلك وكلاء محليين معتمدين من قبل النظام السوري.

يذكر أن وكالة رويترز قد نشرت تحقيقاً بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١١ بخصوص تهريب النفط في الداخل السوري عبر مجموعة القاطرجي الدولية، كما أنه أدرج على لائحة العقوبات الأمريكية بتاريخ ٢٠١٨/٩/٦ حيث أفادت وزارة الخزانة الأمريكية أن براء القاطرجي، لعب دور الوسيط بين النظام السوري وتنظيم الدولة «داعش» في عقد صفقات النفط، مشيرة إلى أن شركته النفطية المرخصة في السجلات السورية عملت على نقل شحنات نفطية بين الطرفين، بالإضافة إلى تزويدها النظام بالفيول وشحنات الأسلحة.

ولا تتوقف شركات القاطرجي عند هذا الحد المعلن، حيث يقوم حالياً مع مجموعة من أفراد عائلته بتأسيس شركات بأسمائهم في حين أنها تتبع له ولأشقائه، وتتنوع هذه الشركات ما بين شركات سياحية إلى شركات حديد وعقارات وغيرها حيث تعمل هذه الشركات والأشخاص في خدمة النظام السوري وبقاءه، وفيما يلي أسماء هذه الشركات وأبرز القائمين عليها:

- شركة «القاطرجي آغا للاستيراد والتصدير»: استيراد وتصدير وتجارة الأقمشة والنسيج ويشرف عليها كل من:

١. محمد بشير قاطرجي

٢. أحمد محمد بشير قاطرجي

٣. محمد نور محمد بشير قاطرجي

٤. محمد آغا بشير قاطرجي

٥. ضياء محمد بشير قاطرجي

• شركة «فولاذ للصناعات المعدنية المساهمة المغفلة الخاصة»: تجارة واستيراد وتصدير كافة القطع التبديلية ومستلزماتها والمعادن المسموح بها من قبل الدولة والآلات والمعدات والمحركات وقطعها وكافة مواد البناء إضافة لأعمال التعهدات والمقاولات، كما ستقوم بتأسيس معمل لصناعة تشكيل الصاج على البارد بالدرفلة وسحب الأسلاك الحديدية وصهر وسكب المعادن والإنشاءات المعدنية ويشرف عليها كلاً من:

١. أحمد بشير محمد براء قاطرجي

٢. محمد طاهر محمد طلعت قاطرجي

٣. محمد انس عبدالقادر الطيب

٤. محمد همام عبدالقادر الطيب

٥. حسام الدين عبدالقادر الطيب

٦. عبدالهادي عبدالقادر الطيب

• شركة «آرمان للإدارة الفندقية والساحلية»: ويحق للشركة استيراد وتصدير كافة المعدات والمواد المسموح بها، إقامة وتملك واستثمار واستئجار المشاريع

السياحية والأبنية الخدمية وملحقاتها وإقامة الفنادق والمنتجعات والمطاعم وغيرها ويشرف عليها كلاً من:

١. أحمد بشير محمد براء قاطرجي

٢. محمد طاهر محمد طلعت قاطرجي

٣. محمد براء محمد كنان قاطرجي

• شركة «شهباء الشام للتجارة والتعهدات والاستيراد والتصدير»: تجارة الأدوات الكهربائية والإلكترونية والمواد البلاستيكية.. الخ ويشرف عليها كلاً من:

١. أحمد محمد بشير قاطرجي

٢. محمد بشير قاطرجي

• شركة «أطياف للأعمال التجارية والشحن»: تجارة كافة المواد الغذائية والبقوليات والمشاريع والمنشآت السياحية والرياضية والخدمية.. الخ ويشرف عليها كلاً من:

١. أحمد آغا قاطرجي

٢. طلال نايف الجاسم

• شركة «زمن الخير للاستثمار»: نقل البضائع والحوايا والمواشي والسوائل والسيارات ونقل المجبول البيتوني والمواد والمنتجات وسوائل الغاز والمعادن والآلات والمحركات ومواد التجميل وأعمال المقاولات والتعهدات

١. محمد آغا بن أحمد رشدي قاطرجي

٢. أحمد عدنان الشهابي

- شركة «المهام للحماية والحراسات الأمنية»: تقديم خدمات حماية وحراسة المنشآت وحراسة الممتلكات والوثائق والأفراد ونقل الأموال والمجوهرات والمعادن الثمينة، ويشرف عليها:

١. غياث بن محمد قاطرجي

٢. عبدالله بن محمد نزار قاطرجي

في حين يتولى حسام قاطرجي الظهور إعلامياً وإدارة مجموعة القاطرجي الدولية على الملأ، ويقوم محمد براء قاطرجي بإدارة الأمور بشكل خفي لصالح النظام السوري وبشار الأسد.

محمد براء قاطرجي مع بشار الأسد

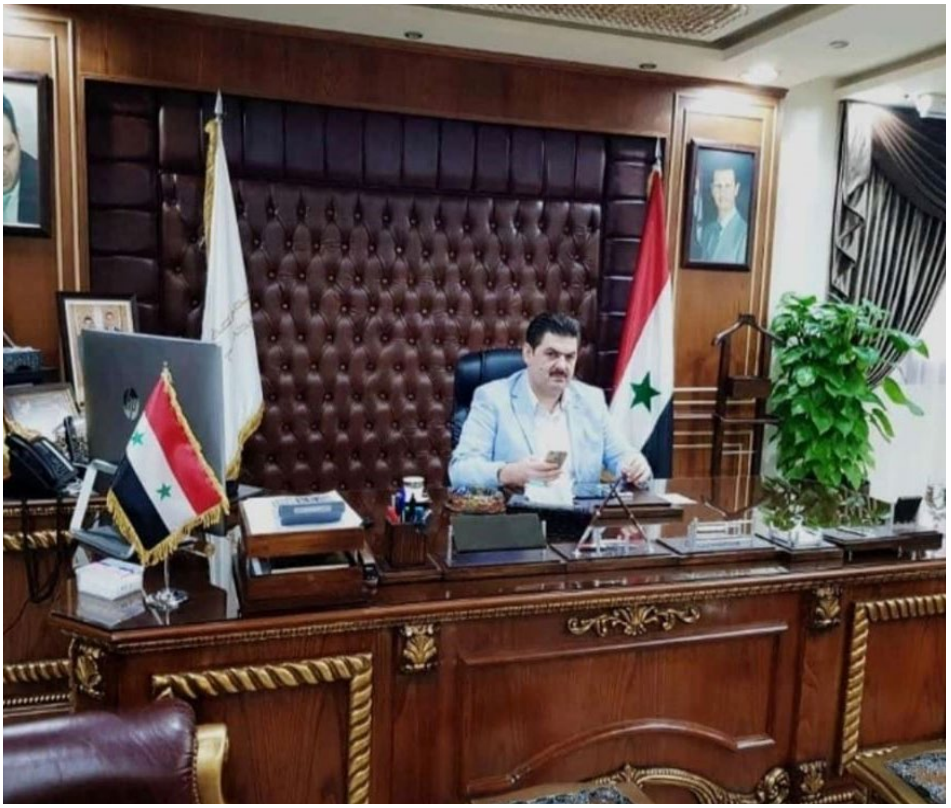

أحمد نبيل الكزبري

مكان الولادة: دمشق ١٩٧١م.

يعد الواجهة التجارية لأموال اللواء بهجت سليمان السفير السوري السابق في الأردن، إضافة إلى تمثيله النظام السوري في مفاوضات جنيف وأستانة.

شريك مؤسس في بنك الشام وبنك الشرق.

تورّط في تمويل ميليشيات محلية، شاركت في عمليات القمع إلى جانب النظام السوري.

المحامي ورجل الأعمال أحمد نبيل محمد رفيق الكزبري من مواليد دمشق عام ١٩٧١، يحمل إجازة في الحقوق من جامعة دمشق، وهو عضو مجلس الشعب السوري لدورتين متتاليتين منذ عام ٢٠١٢، ويشغل منصب رئيس اللجنة الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب، كما يدعي أنه يحمل شهادة ماجستير ودكتوراه في القانون الدولي (تقول تقارير إنهما مزورتان) ، كما يدعي حصوله على شهادة في أساسيات القانون الإنكليزي من بريطانيا وكذلك شهادة خبير من «إدارة المنازعات والأزمات الأكاديمية العربية – البريطانية» من بريطانيا.

وهو شريك مؤسس في مصرفين هما:

- شريك مؤسس في بنك الشام بنسبة ٥٪ بقيمة ٢٥٠ مليون ليرة سورية، ويشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك الشام.
- شريك مؤسس في بنك الشرق بنسبة ١٪ بقيمة ٣٧,٥ مليون ليرة سورية.

وهو عضو في كلٍ من:

- نقابة المحامين بدمشق.
- رابطة الحقوقيين السوريين.
- نقابة المحامين الدوليين في المملكة المتحدة.
- نقابة اتحاد المحاميين الدوليين في فرنسا.
- نقابة محامي المحيط الهادئ في اليابان.
- «اللجنة الوطنية لإعداد الدستور ٢٠١١ - ٢٠١٢».
- وفد النظام السوري المفاوض لمؤتمر جنيف ٢٠١٤.
- وفد النظام السوري المفاوض في مؤتمر موسكو ٢٠١٥.
- وفد النظام السوري المفاوض لمؤتمر جنيف ٢٠١٦.
- وفود النظام السوري في مؤتمرات أستانة.
- وفد النظام السوري في مؤتمر سوتشي ٢٠١٨
- وفد النظام السوري باللجنة الدستورية ٢٠١٩.

المحامي أحمد الكزبري هو شقيق رجل الأعمال شادي الكزبري المتوفى عام ٢٠١٨، والذي ارتبط قبل وفاته بعلاقة مصاهره مع اللواء بهجت سليمان السفير السوري السابق في الأردن.

ولهذا فإنه في الوقت الذي يقوم فيه مجد وحيدرة سليمان بإدارة أموال والدهما بهجت فإن أحمد الكزبري يقوم بدور الواجهة التجارية لهذه الأموال، التي تمّ جمعُها من عمليات فسادٍ امتدّت لعشرات السنين، أمضاها بهجت ضابطاً في المخابرات السورية، كما يقوم بالتغطية القانونية اللازمة لهذه الأعمال والصفقات المشبوهة.

اتّهمَ الشقيقان أحمد وشادي الكزبري بقمع الثورة السورية، عبر تمويل ميليشيات محلية، شاركت في عمليات القمع إلى جانب النظام السوري، كما ظهر اسم شادي بصفته متورطاً بالتنسيق مع سفير النظام في بيروت علي عبدالكريم، في تنفيذ أعمال خطف للناشطين السوريين في لبنان

صورة تجمع المحامي أحمد الكزبري مع العقيد سامر البريدي
في احدى اجتماعات الأستانة

بلال محمد النعال

مكان الولادة: دمشق.

يعمل كواجهة تجارية لبشر الصبان وأبناء مفتي النظام السوري أحمد حسون، وأشخاص آخرين متنفذين في الدولة السورية.

شريك ومؤسس في عدد من الشركات أبرزها: (داماسكينو مول، مطاعم "Big Five"، شركة النعال للاستيراد والتصدير، شركة النعال للتخليص الجمركي).

تربطه علاقة مع المدعو "فادي صقر" أحد قادة ميليشيات الدفاع الوطني في دمشق.

رجل الأعمال بلال محمد النعال من أبناء مدينة دمشق، وهو مؤسس وشريك في عدد من الشركات، كما أنه عضو في مجلس محافظة دمشق وكذلك عضو في شركة دمشق الشام القابضة، وهو شريك مؤسس ومدير وعضو مجلس إدارة في عدد من الشركات هي:

- مؤسس مول قاسيون.
- شريك في مطاعم «Big Five».
- شريك مؤسس في شركة أبو الجدي للاستثمار.
- مالك ومدير عام شركة النعال التجارية الدولية لتصدير وشحن البضائع من الصين.
- المدير العام في شركة فالكون المتخصصة في مجال المناقصات وأعمال الحراسة والشحن.

- شركة النعال للتخليص الجمركي.
- شركة RB التجارية للاستثمار وتشغيل وإدارة المراكز التجارية.
- شركة ماكس ٥ للكيماويات.
- مصنع النعال للصناعات الخشبية والمفروشات والتجارة.
- شريك في «دامسكينو مول» الموجود بتنظيم كفرسوسة بدمشق.
- شركة العامر.
- شريك مؤسس في شركة السيد والنعال.
- شريك مؤسس في شركة سيلينا.
- شريك مؤسس في شركة سياج للتطوير والاستثمار العقاري.
- رئيس مجلس إدارة شركة مهندسو الضيافة.
- عضو مجلس محافظة دمشق.
- عضو مجلس إدارة شركة دمشق القابضة.
- عضو المركز الروسي السوري للأعمال.
- عضو مجلس رجال الأعمال السوري – البيلاروسي.

انطلق بلال النعال في عالم الأعمال كتاجر خردوات ومستورد لها من الصين، إلا أن علاقة صداقة وعمل ارتبط بها مع محافظ دمشق السابق بشر الصبان أدت لنقل بلال النعال نحو مستوى أعلى من العلاقات التجارية، التي سمحت له بالتمدد والحصول على صفقات تجارية مشبوهة.

بعد توطيد العلاقة بينه وبين محافظ دمشق السابق بشر الصبان، أصبح النعال أخير عضواً في مجلس محافظة دمشق، ولاحقاً عضواً في شركة دمشق الشام القابضة المسؤولة عن تنفيذ مشروع ماروتا سيتي ، والتي تُشرف على أعمالها محافظة دمشق.

وبدأ اسم بلال النعّال يظهر للعلن بعد تحويله أحد مستودعات المؤسسة العامة الاستهلاكية في منطقة برزة لمول تجاري ، أُطلق عليه اسم «مول قاسيون» وذلك

عبر صفقة تجارية مع محافظة دمشق (بشر الصبان) بقيمة ٢٠ مليون ليرة سنوياً ، على أن تمتد لـ ٣٠ عاماً، إلا أن الفساد وراء هذه الصفقة والصراع الحاصل بين مسؤولي النظام السوري ، والحاجة لإظهار واجهة تجارية أكبر من بلال النعال ، أدت إلى انتزاع استثمار مول قاسيون من بلال ومنحه لرجل الأعمال وسيم قطان ، الذي حصل على استثمار المول بمليار و ٢٠ مليون ليرة سنوياً، أي ما يزيد بمليار ليرة عن عقد الاستثمار السابق، حيث أدت هذه الصفقة لظهور وسيم القطان بصفة رجال أعمال من الطبقة العليا في حين أنه يمثل واجهة تجارية لرامي مخلوف ، وبعد أن تم سحب استثمار المول من بلال النعال أصدر بياناً قال فيه:

«أنا المواطن العربي السوري بلال النعال مستثمر مول قاسيون أصالة عن نفسي وبالنيابة عن كل إداري وموظف وعامل في المول المذكور وحسما» لكل ما ذكر أو سيذكر من تعليقات فإنني أعلن التزامي بأي قرار صدر عن الوزارة بخصوص المول واعتراضي على كل تعليق مسيء وذلك انطلاقاً من إيماني بالوطن وسيد الوطن [بشار الأسد] لأنه لولا هذا الإيمان لما استثمرت في بلدي طيلة فترة الأزمة واعتبرت نفسي أنا وعائلتي وأملاكي وكل من يلوذ بي جنودا تحت تصرف قائد الوطن السيد الرئيس بشار حافظ الأسد».

في عام ٢٠١٦ تمكن بلال النعال من تطوير شراكات مع منظمات الأمم المتحدة التي تقدم مساعدات إلى سورية كمنظمة اليونسيف، كما شمل تعاونه مع عدد من المنظمات العالمية الأخرى العاملة في سورية، وكانت هذه المنظمات تقوم بإدخال بضائع أجنبية وبالأخص تركية على شكل مساعدات إلى سورية إلا أن قيادة النظام أوعزت للحكومة بتقديم الدعم اللازم لشركات بلال النعال من أجل الوصول إلى هذه الشراكات والتشبيك معها عبر استبدال تلك البضائع ببضائع محلية وذلك على حساب جودة تلك البضائع وهو ما يحقق أرباحاً لشركات النعال وداعميه من خلفه.

كما ارتبط بلال النعال مع أبناء أحمد حسون مفتي النظام وهم (عبد الرحمن – محمد ملهم – محمد أديب – عناية الله) بشركة سياج للتطوير والاستثمار العقاري والتي أعدت نفسها للمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار .

بعد خسارته لاستثمار مول قاسيون لم يتوقف بلال النعال عن العمل لصالح مشغليه بل قام بشراء حصة رجل الأعمال الراحل عبدالرحمن العطار في مول «دامسكينو مول» ليكون بذلك صاحب أكبر حصة في المول بنسبة ٤٠٪ دون الإعلان عن ثمن الصفقة.

ارتبط رجل الأعمال بلال النعال مع المدعو فادي صقر أحد قادة ميليشيات الدفاع الوطني في دمشق، حيث كان لكل من بشر الصبان وبلال النعال دور في دعم مجموعة فادي صقر والتي ارتكبت جرائم بحق المدنيين في دمشق وريفها، وسبق لبلال النعال أن تحدث أكثر من مرة عن تقديسه للجيش السوري وما يقوم به وكذلك دعمه لبشار الأسد، وذلك بحكم انتفاعه من جرائم النظام السوري والفساد المستشري في مؤسسات الدولة، حيث صرح بلال النعال للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون السورية بأن «من لم يغادر البلد في هذه الظروف الصعبة سواء أكان معلماً، أم مثقفاً أم رب أسرة وكل موظف وعامل وطالب بقي يعمل في معمله ومصنعه ومدرسته وجامعته هو جندي يعزز ويساهم في رفد الجيش العربي السوري بكل أنواع الصمود ويرفده ويرفد الوطن سورية بكل مقومات الصمود إحساساً منه ببسالة الجندي العربي السوري وتضحياته وليؤكد للجيش أنه ليس وحيداً في مواجهة هذه المؤامرة القذرة التي تتعرض لها سورية».

في بداية عام ٢٠١٩ افتتح بلال النعال بالشراكة مع رجل الأعمال عماد السيد، صاحب فروج الزين سلسلة مطاعم في دمشق تحمل اسم «جدو أبو عماد»، حيث تم افتتاح الفرع الأول في منطقة مساكن برزة، بدمشق، يذكر أن هذه السلسلة من المطاعم هي على طريقة سلسلة المطاعم الأمريكية «كنتاكي».

يعمل رجل الأعمال بلال محمد النعال كواجهة تجارية لبشر الصبان وأبناء مفتي النظام السوري أحمد حسون وأشخاص آخرين متنفذين في الدولة السورية، خصوصاً أن بلال النعال ما زال عضواً في مجلس محافظة دمشق ومجلس إدارة دمشق الشام القابضة بعد إزاحة بشر الصبان من منصب محافظة دمشق، وما

زال من خلال موقعه يدعم جهود قيادة النظام في السيطرة على ممتلكات المدنيين في دمشق بعد أن تم تهجيرهم من قبل قوات النظام المجرمة.

محمد عبدالقادر قبنض

مكان الولادة: حلب ١٩٥٣م.

بدأ حياته في مدينة حلب كبائع فلافل ليتحول خلال أقل من عشر سنوات إلى رجل أعمال.

يملك ويدير شركة "قبنض" للإنتاج الفني، ومدير عام وشريك مؤسس في شركة "الأيهم" الاستثمارية.

تورّط بتجنيد الشبيحة للمشاركة في قمع المظاهرات السلمية في حلب، واتُّهم باختطاف بعض أثرياء مدينة حلب، لمطالبة ذويهم بدفع فدية مقابل إطلاق سراحهم.

يشوب الغموض بدايات رجل الأعمال محمد عبدالقادر قبنض (مواليد مدينة حلب ١٩٥٣)، إذ إنه بدأ حياته في مدينة حلب كبائع فلافل في منطقة باب الفرج بحلب، ليتحول خلال أقل من عشر سنوات إلى رجال أعمال ومنتج فني لعدد من الأعمال الفنية.، وعضواً في مجلس الشعب السوري، ومالكاً ورئيس مجلس إدارة «قبنض» للإنتاج الفني بفرعيها في دمشق، وأبو ظبي، ومدير عام وشريك مؤسس في شركة «الأيهم» الاستثمارية.

وكان محمد قبنض قد سُجن في سجن حلب المركزي لفترة قصيرة، للاشتباه بارتكابه أعمالاً مخالفة للقانون، ثم أطلق سراحه بعد تدخل شخصيات رفيعة من النظام.

لاحقاً انتقل محمد قبنض للإقامة في مدينة دمشق، قبل أن يبدأ بالظهور فيها كرجل أعمال ومنتج فني، وذلك بالتوازي مع عمله في مجال الاستثمار العقاري في مناطق حيوية في دمشق، كمنطقة الديماس، وضاحية قدسيا وغيرها.

استفاد محمد قبنض من علاقاته مع رجالات النظام، سواء في الجيش أو الأجهزة الأمنية أو في دوائر الدولة، في شراء أراض وإقامة مشاريع استثمار عقاري فيها ، تعود بالنفع عليه وعليهم.

ومما يذكر شراؤه قطعة أرض في منطقة قدسيا بمبلغ ٤٠ مليون ليرة سورية، ارتفع سعرها خلال فترة قصيرة إلى عشرة أضعاف، كما تمكن من إنشاء مشروع سكني يضم أربعة آلاف شقة سكنية في منطقة الديماس بدمشق، المعروفة بأنها منطقة نفوذ وامتدادا الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة في جيش النظام.

كما اشترى أراضٍ في منطقتي صيدنايا وجسرين لا تصلح للزراعة، أثيرت حولها عدة إشارات استفهام، خاصة أنّ شراءها يحتاج إلى موافقات أمنيّة يصعب الحصول عليها.

كانت أعماله في دمشق تتم بالتوازي مع أعمال له في حلب، حيث كان يقوم بشراء الأراضي في المناطق القريبة من الأحياء الراقية في المدينة، من أجل إنشاء وتشييد مشاريع استثمارية تعود عليه وعلى داعميه بالربح السريع، خاصة أن كل قطعة أرض منها قام بشرائها، كان يتضاعف ثمنها عدة مرات بعد أن يتملكها بفترة وجيزة.

ولدى اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١؛ بادر قبنض إلى تجنيد شبيحة من أبناء مدينة حلب للمشاركة في قمع المظاهرات السلمية في المدينة، إضافة إلى قيام عناصره باعتقال المتظاهرين والناشطين وتسليمهم لفرع الأمن العسكري، وسرعان ما تحولت مجموعة محمد قبنض إلى جزء من منظومة الدفاع الوطني.

وقام محمد قبنض في هذه الأثناء بملاحقة وترويع كل من له خلاف شخصي معه، وإلصاق تهم مختلفة بهم، وذلك في سبيل ابتزازهم مادياً، وتوسع نشاطه الإجرامي من خلال اختطاف بعض أثرياء مدينة حلب، ومطالبة ذويهم بدفع فدية من أجل إطلاق سراحهم، كما قام بفرض أتاوات وابتزاز بعض أصحاب المعامل والشركات والتجار في مدينة حلب عبر اتّهامهم بالارتباط بالمعارضة السورية.

وعلى الرغم من أن محمد قبنض ينحدر من مدينة حلب، وليست له أية قيود في دمشق، إلا أنه وبتوجيه من المخابرات العسكرية، قام بترشيح نفسه لانتخابات مجلس الشعب عام٢٠١٦ عن دائرة ريف دمشق، ليتم إعلان فوزه بمقعد في المجلس المذكور، لقاء رشىً دفعها لقيادات حزبية وأمنية وعسكرية في النظام السوري، وسبق أن ترشح عدة مرات عن محافظة حلب ولكنه فشل لمعرفة الأهالي هناك به.

وفي آذار ٢٠١٨ أقدم محمد قبنض على إجبار نازحي الغوطة الشرقية -الفارّين منها إلى مناطق سيطرة النظام بسبب قصف النظام والروس- على الهتاف لبشار الأسد، مقابل إعطائهم عبوات من مياه الشرب والقليل من الطعام، مستغلاً حالة الجوع والعطش التي كان عليها أطفالهم ونساؤهم وكبار السّن.

شخصيات أخرى

إضافة إلى القائمة السابقة من رجال الأعمال الذين وقفوا مع نظام دمشق وأسهموا في ارتكاب انتهاكات واسعة ضد الشعب السوري؛ ثمة عدد آخر من رجال الأعمال الذين لا يمتلكون الإمكانات المادية والمالية نفسها ولكنهم يمتلكون الرغبة نفسها في الدفاع عن النظام ومساعدته على التهرب من العقوبات، وقدّموا بالهمّة نفسها كل إمكاناتهم للمقتلة السورية، أبرزهم:

قسورة وليد عثمان: المنحدر من مواليد منطقة القرداحة والمولود عام ١٩٨٠ نجل السفير السوري في رومانيا وليد عثمان، وهو شقيق زوجة رجل الأعمال رامي مخلوف، وهو مرتبط بشكل مباشر بأعمال تجارية يقودها نيابة عن والده وليد عثمان وعن رامي مخلوف، وهو مدير وشريك مؤسس في عدد من الشركات منها شركة سما سورية للتوزيع؛ شركة أكنان للتجارة"؛ شركة الأجنحة؛ شركة الكورنيش السياحية؛ وله اسهم في بنوك بيبلوس – سورية والخليج – العقيلة للتأمين التكافلي – بنك سورية الدولي الإسلامي.

تعود أصول أموال قسورة وأسرته إلى صفقات الفساد التي كان يُشرف عليها والده وليد عثمان الذي كان يعمل في اتحاد طلبة سورية كما كان أحد المشرفين في دورة البحر الأبيض المتوسط عام ١٩٨٧ التي أقيمت في سورية، ولاحقاً تم تعيينه كمحافظ لدرعا عدة سنوات، عمل من خلالها على جمع الأموال بطرق غير مشروعة وبمساعدة مباشرة من محمد مخلوف والد رامي مخلوف، كما تم تعيينه سفيراً لسورية في رومانيا من أجل تأسيس شبكة تجارية لصالح بشار الأسد ورامي مخلوف.

كشفت تسريبات ملفات وثائق بنما أن "رامي مخلوف" يدير أعمالا تجارية في رومانيا وأوروبا وفي عام ٢٠١٢ جمدت السلطات الرومانية والسويدية والبريطانية حسابات "رامي مخلوف" البنكية، ولكنه استمر بالقيام بأعماله التجارية من خلال "وليد

عثمان" ورجاله الموثوقين في مجال العقارات والأخشاب والبنوك والتجارة في رومانيا وبولونيا.

باسم يوسف زيتون: الذي كان يعمل كمحام في اللاذقية، ثم تحول لاحقاً إلى شريك مؤسس ومدير وعضو مجلس إدارة في عدد من الشركات منها بنك سورية الدولي الإسلامي؛ وشركة الأيقونة للاستشارات الهندسية؛ وشركة المفتاح العقارية؛ وشركة لنا؛ وشركة مينيسيا؛ وآريو ريتيل بزنس غروب، كما أنه مدير عام في شركة ديستريكت ورئيس مجلس الإدارة في شركة نادي الشرق.

وقد شكل باسم زيتون واجهة تجارية مع عدد من الأشخاص لصالح سامر وعامر فوز حيث يمثل شركة أمان القابضة المساهمة في بنك سورية الدولي الإسلامي بـ ١,٥ مليون سهم بقيمة ١,٢٨ مليار ليرة سورية، وشركة لنا الإعلامية تتبع ملكيتها لعدد من الأشخاص منهم باسم زيتون في حين أن ملكيتها الحقيقية عائدة لسامر فوز. كما أن شركة قدرات الغد المسجلة باسم زيتون ملكيتها عائدة بالكامل لشركة أمان القابضة المملوكة لسامر فوز إضافة لشركة نادي الشرق التي يرأس مجلس إداراتها باسم يوسف عائدة لسامر فوز الذي اشتراها من رجل الأعمال موفق القداح بـ ٥,٥ مليار ليرة سورية.

يشكل المحامي باسم يوسف زيتون واجهة تجارية خفية لرجل الأعمال سامر فوز، ويمثله في عدد من الشركات التي تعود مليكتها لسامر فوز إما بشكل مباشر أو بشكل خفي عبر عدة أشخاص يديرهم باسم زيتون.

محمد عصام محمد عدنان معتوق(من أبناء مدينة دمشق من مواليد عام ١٩٦٣): يملك بشكل كلي أو جزئي أو يمثل عددا كبيرا من الشركات الكبيرة في سورية منها مجموعة معتوق؛ الشركة العالمية للصناعات الدوائية "يونيفارما"؛ شركة سمنتا؛ شركة الألوان المتحدة للطباعة؛ شركة معتوق فارما. وهو عضو مجلس إدارة غرفة دمشق وعضو لجنة الصناعات الدوائية في غرفة صناعة دمشق وريفها وعضو مجلس إدارة غرفة التجارة السورية – العراقية المشتركة.

يعتبر رجل الأعمال عصام معتوق أحد داعمي النظام السوري، وبالأخص بعد انطلاق الثورة السورية عام ٢٠١١، حيث قام بتقديم تطمينات لأهالي دمشق بعد لقاءه مع بشار الأسد في عام ٢٠١١ بأن "الأزمة" قد انتهت وأن دور الأمن القمعي سيتراجع وسيحصر دوره بجمع المعلومات وتقديمها للجهات المعنية، كما قام بدعم قوات النظام السوري عبر شركاته المختلفة وبالأخص تلك المتعلقة بالخدمات الطبية والأدوية، كما شغل عدد من المناصب التي أوكلها له النظام سواء في غرفة تجارة دمشق أو في غرفة صناعة دمشق وريفها وذلك ضمن غرف يرأسها واجهات النظام التجارية وعملاؤه أمثال محمد حمشو وسامر الدبس ووسيم قطان وغيرهم.

يشارك عصام معتوق في عدد من الشركات مع سامر الدبس الذي يشغل منصب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها، كما أن عصام معتوق أحد أهم المشاركين في المؤتمرات والوفود الاقتصادية سواء داخل سورية أم خارجها، حيث شارك في ملتقى رجال الأعمال الخاص الإماراتي السوري في الإمارات وذلك في شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٩، كما شارك وساهم في مؤتمرات دعم الليرة السورية لصالح النظام السوري.

أسامة قرواني محام، ورجل أعمال، ومؤسس وشريك في عدد من شركات المحاماة وله صلة مباشرة مع كبار رجال الأعمال في سورية كرامي مخلوف وسامر فوز، والمحامي أسامة شريك مؤسس ومدير وعضو مجلس إدارة في عدد من الشركات منها: شركة الأيقونة للاستشارات الهندسية؛ شركة المفتاح العقارية؛ شركة بيلدرز؛ شركة سيريا فاشن؛ شركة سيدروس للمفروشات؛ شركة الدمشقية للاستثمارات والتجارة؛ شركة أمان للإسمنت؛ شركة الإمارات لتأجير السيارات. وهو شريك مؤسس في شركة الشام القابضة والمستشار القانوني لبنك البركة الإسلامي في سورية ومؤسس شركة القرواني للمحاماة وشريك دولي مع شركة SRDB Law العالمية.

قدم أسامة قرواني المشورة وقام بتنفيذ أعمال قانونية لصالح كبار المستثمرين من العالم العربي، كما شارك في إنشاء وترخيص مصانع إسمنت مختلفة في سورية، كما عمل في قطاع العقارات والبناء والسياحة والنفط والغاز والمشاريع المشتركة

وشركات الطيران الخاصة، ويملك المحامي أسامة قرواني علاقات متشعبة مع عدد كبير من الأشخاص والشركات إضافة لارتباطه مع شركات عابرة للحدود من مختلف الجنسيات العربية والأجنبية، إضافة لشركات أخرى تعمل ما بين الصين وإيران كشركة هواوي للاتصالات وغيرها.

في بداية عام ٢٠١٩ ظهرت وثائق جديدة تربط شركة هواوي الصينية بشركتين أخريين في كلٍ من إيران وسورية هما "سكايكوم تك المحدودة" لبيع معدّات الاتصالات وشركة "كانيكولا القابضة المحدودة" وبحسب تقرير عن رويترز ترجمته العربي الجديد ظهر أن المحامي أسامة قرواني هو حلقة الوصل في الجزء المتعلق بسورية ضمن شركة كانيكولا القابضة المحدودة.

شبكة رجال الأعمال

لتمويل النظام السوري والتحايل على العقوبات الدولية

بعد تسع سنوات من الثورة؛ تدخل سوريا مرحلة جديدة من الصراع، تزداد فيها حرب بشّار الأسد وحلفائه الروس والإيرانيين والميليشيات الطائفية في المنطقة شراسة وعنفا ودموية، فيما يتدهور الوضع الاقتصادي في البلاد.

ويتحمّل النظام في الدرجة الأولى مسؤولية ما انتهت إليه الأمور في البلاد من الناحية الفعلية والأخلاقية، فسياسته التدميرية وقمعه وإصراره على التمسك بالحكم، إضافة إلى تاريخه الطويل في الفساد ونهب مقدّرات البلاد، وإطلاق المجال أمام حفنة من رجال العصابات الموالين ل الذين يتزيّون بزيّ رجال أعمال في استنزاف ما تبقى من مقدرات لضمان دفاعهم عنه ودعم بقائه فوق عرش من الجماجم.

ولولا مساعدة رجال الأعمال من حاشية النظام الذين دعموا بقاءه واستمراريته، من خلال مدّه بالأموال واختلاق الطرق الملتوية لتجنب العقوبات الدولية عليه، لما أمكنه الصمود والاستمرار في جرائمه، حيث نجح النظام في الالتفاف على العقوبات عبر شبكة من رجال الأعمال المرتبطين به، والذين تمكنوا من تحريك أموالهم وأصولهم عبر شركات وهمية، وأخرى عابرة للحدود التفت على العقوبات الدولية، لضمان استمرار تدفق الأسلحة والنفط للنظام، وتسهيل تنقل رجال أعماله من دولة إلى أخرى بعيداً عن الدول التي منعت سفرهم إليها، وتخويل شخصيات هامشية بإنجاز أعمالهم وتأسيس شركات لهم بأسماء أخرى. ناهيك أن بعض رجال الأعمال هؤلاء اشتركوا مباشرة في قمع السوريين وقتلهم وتشريدهم، وذلك من خلال تمويل ميليشيات خاصة بهم، وقيادتها بصورة مباشرة في بعض الأحيان، ولذلك، فإن أية محاسبة لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية في سوريا لا بدّ وأن تشمل هؤلاء الأفراد ومؤسّساتهم، باعتبارهم شركاء فعليين للنظام وأجهزته وميليشياته.

ويمثل هذا الكتاب استكمالاً لجهود توثيق الجرائم المرتكبة ضد الشعب السوري، من خلال تقديم قائمة بأبرز رجال الأعمال الذين دعموا النظام وتورطوا بارتكاب انتهاكات ضد الشعب السوري، وما نتج عن ذلك من تبعات أدت إلى إدراجهم في قوائم العقوبات الدولية، حيث يوفر هذا الفصل تفاصيل يمكن أن تساعد في تحديد مفاصل الشبكة الاقتصادية المحيطة بالنظام وسبل محاسبة أعضائها على جرائمهم.

/projusticeorg
www.pro-justice.org